أشجان وأوزان الهوية العراقية

أسم الكتاب: أشجان وأوزان الهوية العراقية
تأليف: ميثم الجنابي
الطبعة الثانية 1430هـ\ 2009م\4379
عراقي
رقم التسلسل الدولي -978-91-86057
02-2
دار ميزوبوتاميا : بغداد__ شارع المتنبي
للإتصال: هاتف 07905139941
Mazinlateef_2005@yahoo.com
thwanyali@hotmail.com
تصميم الغلاف: مازن لطيف



Title Page
Book title: The foundations of legal and administrative culture of engineers and intrepreneurs in the construction project contracts
Author: Dr.Hamid Latif aldulaimy
First edition: 2009
Copyright: Dar Mesopotamia

ميثم الجنابي

أشجان وأوزان الهوية العراقية

(البحث عن أوزان داخلية لاستقرار وديناميكية
الهوية الوطنية العراقية)



المحتويات

المقدمة

من مفارقات العراق الحديث أن يتحول ماضيه ومستقبله إلى مجهول، بحيث يصبح موضوعا للشكوك الجاهلة واليقين الأشد جهلا! بمعنى أن يصبح ماضيه مادة للتأمل الساذج والسرقة التافهة للقوى السياسية العرقية والطائفية، كما يصبح المستقبل آفاقا مظلمة لأولئك الذين لا يمكنهم العيش دون السلطة بوصفها أداة الاستحواذ والنهب الغريزي. وفي كلتا الحالتين نقف أمام الجهل المطبق بحقيقة العراق بوصفه واهب الحياة الفعلي والوحيد لكل من فيه، أي لكل من تعتمل في أعماقه شعلة الحياة بوصفها نار الوجود. وهي حقيقة ليست غريبة عما في قدره المتراكم من أقدار وأوزان وجوده التاريخي، منذ أن ظهر للمرة الأولى بوصفه موطن أور وبابل وآشور لكي يتكامل في وادي الرافدين والعراق والهلال الخصيب. وهي مكونات جعلت منه وحدة للملك والملكوت والجبروت التاريخي، أي وحدة لملك المدينة وجبروت الوعي الذاتي وملكوت الأدلة. وسواء كان تصوير العرب الذين جعلوا منه ارض السواد في الهلال الخصيب إبداعا أدبيا صرفا أو تأويلا معنويا عقليا، فأنهم قد أدركوا بقوة الحدس الرفيع، بان وحدة السواد والقمر فيه هي وحدة الثرى والثريا، أو الأرض والسماء. وهو تأويل لا افتعال فيه، لأنه كان يتغذي من رحيق الحياة والقدر التاريخي والروحي، وليس من افتعال العبارة.

وهو الحدس الذي جعل العراق كينونة تاريخية ثقافية حرة في العقل والروح والضمير حالما يجري إدراك حقيقتها كما هي. وهو إدراك يؤدي إلى البقاء في صيرورته والفناء في كينونته بوصفها حصانة الانتماء إليه والعيش بمعاييره. وهي معايير متراكمة من شجي أوزانه الداخلية، شأن كل موسيقى الحياة المغرية. وحالما يجرى استرقاق السمع لما فيها من تناسق حي، وتذوق عذوبتها في عذابها أيضا، عندها سيكون الشجي أشجان، أي

أوزان ساحرة تصنع الثبات في الحركة، والانسجام في التمايل، وتذيب العقل في الوجدان، والوجدان في الحركة. وهي الصيغة الأدبية لفكرة «العيش المشرك» لكل مكونات الروح والجسد العراقي. وحالما يجري تمثلها بمستويات العلم والعمل، أو العقل والوجدان، حينذاك يكون المرء محصنا من سموم الخطيئة شأن كل من تلدغه أفعوان الحقيقة!

إن العراق صانع ذاته! بمعنى انه ليس فقط لم يرتبط من حيث تكونه الذاتي وقدره التاريخي بقوة غيره سواه، بل وبما في هذه الصنعة الذاتية من قيمة واثر عالميين. وهو الأمر الذي جعله مادة ضرورية لوعي الذات الثقافي العالمي في مدارس الأمم جميعا، وفي علم التاريخ. إذ لا يعقل التاريخ العالمي من حيث مكوناته المدنية الأولى وأصوله التأسيسية دون العراق. مما جعل منه بالضرورة هوية كونية. وهي هوية تقف على الدوام وراء حدوده الجغرافية السياسية ونظامه المحتمل. وهو الأمر الذي جعل من اسمه ومغزاه ومعناه وقيمته شيئا واحد. وبالتالي جعل من هويته الخاصة كينونة ترتقي إلى مصاف الماوراتاريخي. وهي كينونة يمكن تشويه بعض مكوناتها لكنه يستحيل تفتيت وحدتها الذاتية. وهو الأمر الذي جعل من كل المحاولات الخارجية أي كان مصدرها فعلا طارئا في مصيره، بينما كان مصيره الحقيقي يتصير من القدرة على تمثل ما فيه من مكونات والعمل بمعاييرها. وهي معايير كونية بالضرورة. وليس مصادفة أن تكون مراحل انحطاطه أو تعرضه للهزائم مرتبطة دوما بالأقليات الهامشية. وهي الحالة التي جسدتها الدكتاتورية الصدامية بصورة نموذجية، وما يعد الصدامية مختلف نماذج الهامشية العرقية والطائفية السياسية.

فقد كانت الدكتاتورية الصدامية النتاج الخاص لصعود الراديكالية السياسية في مجرى القرن العشرين في العراق. مما جعل منها القوة الأكثر تخريبا لمكونات الهوية العراقية بوصفها هوية تاريخية ثقافية وذلك بسبب طابعها السياسي – الحزبي البحت وانعدام تقاليد العقلانية والاعتدال. وهو الأمر

الذي جعل من نفسية وذهنية الراديكالية السياسية مصدر التحلل والتفكك الاجتماعي والوطني على كافة المستويات وفي كافة نواحي الحياة. وهو الشيء الذي يعطي لنا إمكانية القول، بان تفكيك الكلّ الوطني في العراق هو نتاج الزمن التوتاليتاري والراديكالي. وفيهما ينبغي البحث أولا وقبل كل شيء عن مقدمات الاحتلال وقدرته على تفعيل منظومة التفكك الوطني. وليس مصادفة أن يكون الاحتلال الأمريكي للعراق ملازما لذروة الصعود الراديكالي لفكرة المحافظين الجدد، وذروة الانحطاط المعنوي لراديكالية التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية.

فقد كانت الحصيلة النهائية للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية على امتداد أربعة عقود هي سيادة الزمن الراديكالي وفقدان التاريخ بوصفه تراكما في المؤسسات والخبرة والتقاليد، وانحطاط شامل في منظومة القيم، وتفكيك كل ما يفترض الوحدة في بنية الدولة والمجتمع والثقافة. وهي النتائج التي مهدت للاحتلال، وجعلت منه عنصرا إضافيا في توسع وتعمق منظومة التجزئة والانحطاط المادي والمعنوي للفكرة الوطنية. وهو سر الخراب اللاحق، بمعنى تلاشي كل التاريخ السياسي العراقي للأحزاب والقوى الاجتماعية عبر اندفاعها المغترب وراء المشروع الأمريكي والقبول «بالمشاركة الفعالة» في إرساء أسس «ديمقراطية العبيد». وهي صفة أكثر من «حققها» الأحزاب السياسية الكردية بوصفها أحزاب عرقية لقومية هامشية ومهمشة. وليس مصادفة أن تفور فيها بعد أحداث الثامن من نيسان عام ٢٠٠٣ فكرة «العراق المصطنع» و«العراق المصنع من جانب الإمبراطورية البريطانية» و«التركيبة المفتعلة للعراق» وما شابه ذلك. وهي تصورات تعكس أولا وقبل كل شيء ركاكة وهلع الحركات العرقية الكردية واغترابها الفعلي عن العراق ومن ثم استعدادها لقبول كل ما يسهم في تفتيته من اجل الفوز بأوهام الأقلية العابرة. بمعنى أنها كانت تتحسس وجودها المصطنع (والمضخم) في عراق ما بعد الصدامية على انه عراق مصطنع. وهي الرؤية

التي تعكس باطن الاغتراب الفعلي كما نراها لحد الآن في سيادة نفسية وذهنية الغنيمة. بينما انهمكت القوى الطائفية السياسية العربية بتحريك مشاعر الانتماء التقليدي وغير العقلاني لفكرة الدولة والهوية القومية والوطنية والثقافية للعراق. بمعنى اصطفافها بوعي أو دون وعي في مسار الابتعاد الفعلي عن حقيقة العراق ومرجعيات وجوده التاريخي والثقافي. وهي الحصيلة التي أدت إلى نفث ما أسميته بسموم الخطيئة، أي خطيئة التجزئة والتفكك والانهماك فيها، بوصفها أسلوب الاستحواذ الجديد. وهي سموم قادرة على شل الحركة الوطنية لفترة مؤقتة لكنها عاجزة عن تخريب ما أسميته بالتحصن من سموم الخطيئة.

إن تحصن العراق الذاتي هو الوجه العملي للقوة الذاتية الكامنة في تكامله التاريخي بوصفه هوية ثقافية. والخروج عليها يؤدي بالضرورة إلى الخروج على منطق تاريخه الذاتي. ولعل تجربة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية هي احد الأمثلة النموذجية بهذا الصدد. فقد كان وجودها وفعلها مجرد زمن، جعل من كل ما تقوم به فعلا مؤقتا. بحيث لم يعد هناك شيء يحكم وجودها غير الاعتياش الدائم على حالة المؤقت. من هنا انعدام إمكانية التراكم، وبالتالي تأسيس التقاليد الضرورية للدولة العصرية والهوية الوطنية الحديثة. وهي هوية لا يمكنها أن تكون شيئا آخر غير هوية العراق التاريخية الثقافية. وهي نتيجة ترتقي إلى مصاف البديهة السياسية بالنسبة لتاريخ العراق الحديث، إلا أن أربع سنوات من الاحتلال، وأربع سنوات من سيادة نفسية وذهنية المقامرة والمغامرة للأحزاب الكردية العرقية والطائفية السياسية العربية قد كشفت عن مستوى الجهل المريع لهذه الحقيقة – البديهة. مما أدى إلى صنع منظومة التفكك الوطني الفاعلة بمقاييس الطائفية السياسية والعرقية القومية العلنية والمبطنة، أي اشد النماذج تخريبا للفكرة الوطنية ومرجعيات العيش المشترك.

إننا نقف الآن أمام وجود وفاعلية «منظومة» خفية آخذة في «التكامل»

للنزعة الطائفية والعرقية. وهو الأمر الذي جعل من رذيلة التجزئة «حقيقة سياسية». وحالما تصبح الرذيلة «حقيقة» وليس مجرد واقعا، فان ذلك يعني بلوغ التجزئة حالة «المنظومة» الفاعلة في كافة نواحي الحياة وعلى مختلف مستوياتها. هي حالة حالما تستقل بفاعليتها الخاصة في بلورة المواقف والقيم (السياسية والأخلاقية) عند الأفراد والجماعات والمجتمع عموما، فإنها تفرض بظلالها على الجميع وتجعل من الضلال دليلا على الواقع. وهو واقع يبرهن من جديد على البقايا الخربة والفاعلة لزمن التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية واستمرارها المباشر وغير المباشر في سلوك القوى السياسية والاجتماعية السائدة حاليا في العراق. بمعنى أن اغلب القوى السياسية الحالية تخون الفكرة الوطنية من خلال استغلال واقع التجزئة والتفكك الفعلي للهوية الوطنية العراقية. إنها توظف هذا الواقع المؤقت بهيئة «حقيقة» يجرى رفعها إلى مصاف الأسلوب «الواقعي» و»العقلاني» للتحكم بالدولة ومؤسساتها. لكنه توظيف لا يصنع في الواقع غير سموم الخطيئة. مع ما يترتب عليها من انحراف وخروج على مرجعيات العراق التاريخية الثقافية، ومن ثم الانقراض والزوال. وهي النتيجة النظرية «المستقبلية» التي تفترض بدورها بلورة ملامح البديل العراقي المستقبلي، أي بديل الرجوع إلى النفس.

إن رجوع العراق إلى ذاته يفترض الرجوع إلى مكوناته الجوهرية عبر صياغة مشروع عملي للمعاصرة والعيش برهاناته. فمستقبل العراق ووحدته المتجانسة وإخراج الدولة من أزمتها البنيوية الشاملة هو الرهان التاريخي الأكبر لقواه الاجتماعية الوطنية.

إن تجربة أربع سنوات من الاحتلال الأمريكي تبرهن على أن المشاريع الأجنبية تبقى غريبة مهما كانت نواياها وغاياتها. كما أن القوى الجزئية من أقليات قومية أو طائفية أو هامشية اجتماعية وسياسية، لا تصنع غير التجزئة والعيش بمعاييرها. فهو أسلوب «ازدهارها» الوحيد. لكنه «ازدهار»

سريع الزوال لأنه يتعارض مع حقيقة الهوية العراقية بوصفها هوية تاريخية ثقافية وليس قومية أو عرقية أو طائفية أو جهوية. وهي الحصيلة التي ينبغي وضعها في صلب الفكرة القائلة، بان نجاح أي مشروع كبير هو أولا وقبل كل شيء نتاج لتراكم الرؤية الواقعية عن طبيعة وحجم الإشكاليات التي تواجهها الأمة والدولة. وفي الحالة المعنية يفترض «العيش المشترك» في العراق تفعيل الهوية الوطنية العراقية بوصفها مرجعية العيش المشترك، أي تحقيقها العملي من خلال صياغة الأوزان الضرورية للهوية العراقية العامة والهويات الجزئية، للدولة الشرعية والسلطة الديمقراطية، للسلطة الديمقراطية والمجتمع (المدني)، للنخب الاجتماعية والسياسية، للثقافة العامة والخاصة، للتربية والتعليم والإعلام. بمعنى صياغة:

- رؤية واقعية وعقلانية عن وحدة وتجانس القومي والوطني في العراق من اجل تكامل الجميع في بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني،
- تحديد ماهية الدولة الشرعية أو الدولة البديلة، بوصفها المقدمة الضرورية والضمانة الفعلية لطبيعة ومجرى التطور اللاحق،
- بناء الأوزان الداخلية للسلطة والمجتمع المدني عبر صياغة الرؤية العامة للفكرة الليبرالية في العراق، بوصفها أيديولوجية الوحدة المرنة للحرية والنظام، والديني والدنيوي،
- المسئولية التاريخية والأخلاقية للنخب العامة والسياسية بشكل خاص، عبر ارتقاءها إلى مصاف الإدراك الفعلي لمنظومة المبادئ المكونة لفكرة المرجعية الوطنية العراقية، بوصفها هوية المستقبل أيضا.

ميثم الجنابي

١.هوية الاحتلال = تحلل الهوية

أيديولوجية الاحتلال الأمريكي وهوية الانحطاط العراقي

إن تأمل تجارب التاريخ فيما يتعلق بمقدمات الاحتلال الخارجي للدول والأمم، يكشف عن أن الاحتلال الخارجي هو استمرار للاحتلال الداخلي، أو الوجه الآخر له ولكن بقوة خارجية. ولكل مرحلة تاريخية نمطها الخاص في الاحتلال وتبريره. بعبارة أخرى، إن الاحتلال الخارجي محكوم على الدوام بتلازم قوة الخارج وضعف الداخل. ولكل منهما مقدماته وشروطه. وعندما نطبق ذلك على حالة الاحتلال الأمريكي للعراق، فإننا نقف أمام واقع يشير إلى أن الاحتلال كان نتاجا لصعود النزعة الإمبراطورية الأمريكية وانهيار العراق الداخلي.

وإذا كان نمط الاحتلال الأمريكي العسكري المباشر للعراق لم يحصل على صبغة «شرعية»، كما كان الحال بالنسبة «لعاصفة الصحراء»، فان التبرير قد تغير وتبدل. بمعنى إننا نقف أمام تحول من «تحرير الكويت» إلى «تحرير العراق». مع أن التاريخ والمنطق يبرهنان على أن حقيقة الحرية هي فعل تلقائي محكوم بادراك الحق والفضيلة. وهو إدراك محدد بدوره بالإشكاليات التي يواجهها الفرد والمجتمع والدولة. بمعنى أن حقيقة الحرية لا تبتعد عن إدراك الضرورة لكنها لا تنصهر فيها بصورة تامة. وبقدر ما ينطبق ذلك على حرية الأفراد، فانه ينطبق أيضا على حرية الأمم والدول. وهي الحالة التي يواجهها العراق، بمعنى كيفية الرجوع إلى ذاته عبر كسر حلقات السلسلة الغريبة «للتحرير والاحتلال».

إذ يقف العراق أمام حلقات مفرغة يدور ضمنها، هي حلقة «تحريره» من السلطة الصدامية واحتلاله كله! وهي حلقات تكون سلسلة دوامة العنف

واضمحلال البديل العقلاني. بحيث أدت إلى تصنيع هذه السلسلة الغريبة التي وجدت انعكاسها في مفارقة أن تصبح جمهورية العراق ديمقراطية عبيد!

لكنها حالة ليست غريبة عندما ننظر إليها ضمن سياق صعود الإمبراطوريات ومحاولاتها الجريئة في تقديم «بدائل» غريبة، لا يمكنها أن تتعدى بفعل «منطقها» الداخلي تكرار ما سبق وان جرى مئات المرات. بمعنى أنها العملية التي تشير إلى أن حقيقة التاريخ منطقا، وحقيقة المنطق تاريخا. لكنها تصبح حقيقة فقط عندما يجري إدراكها والاستفادة منهما بالشكل الذي يجعل أفعال البشر مساع في طريق الحرية وبلوغ ملكوتها المدهش!

غير أن تجارب التاريخ تبرهن على أن الإمبراطورية ليست عقلا، وبالتالي ليست منطقا. وان صحوتها العقلية والمنطقية ملازمة لسقوطها. وهي فرضية مبرهن عليها، لكنها غير مقنعة بالنسبة للإمبراطورية، وذلك بسبب كون رؤيتها محكومة بالقوة وليس بالمنطق. وهي المفارقة التي تدفعها مع كل تهور في استعمال القوة إلى الانهيار الروحي والمعنوي. لهذا عادة ما يكون انهيار الإمبراطورية نتاجا لانتفاضات العبيد وتمردهم. وهي إحدى المفارقات الغريبة التي تنعكس فيها بصورة نموذجية استحالة توحيد التاريخ والمنطق في السلوك الإمبراطوري. والمقصود بذلك، أن مسار الإمبراطورية هو تمثل سياسي وعسكري واقتصادي وثقافي للقوة المادية والمعنوية للأمم. والإمبراطورية على الدوام صعود في القوة الجسدية والحماس المعنوي للأمم. وضمن هذا السياق ليس الإمبراطورية سوى التاريخ المجسد في قوة منظمة لتنفيذ مشاريعها الخاصة. غير أن إشكالية هذه القضية تقوم في أن المشاريع الخاصة ليست عامة. من هنا عادة ما يعرج منطقها مع مرور الزمن ليتحول إلى مصلحة خالصة. عندها تصبح القوة هي معيار وأسلوب الحكم والتعامل مع الآخرين. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن العصر الحديث هو عصر القوميات، من هنا تقليص المدى

الروحي والوجودي للإمبراطورية.
فالإمبراطوريات القديمة عادة ما كانت تستند إلى فكرة كونية ومركز موحد، بينما الحديثة لا يمكنها القيام بربط هذين المكونين في سلوكها العملي الفعلي، بسبب أولوية وجوهرية الفكرة القومية فيها. من هنا تحول النزعة الإمبراطورية إلى سلوك كولونيالي بحت، لا قيمة ولا اثر لمشاركة «الأطراف» إلا بالقدر الذي يجعل منها مصدرا للاستغلال والربح والسوق، في ظل ثنائية عميقة الجذور أشبه ما تكون في أبعادها النفسية والثقافية بعلاقة مالكي العبيد بالعبيد.
فقد كانت الإمبراطورية الرومانية ممثلة وصانعة فكرة المدينة الكونية والمواطنة. وهو الأمر الذي جعل من لغتها اللاتينية ومدينتها روما مكانا للإبداع المشترك. وهو إبداع له حدوده لكنه احد النماذج المثلى للنزعة الإمبراطورية الرومانية القديمة. وهي إمبراطورية اقرب ما تكون إلى كوسموبوليتية أحرار وعبيد. وليس مصادفة فيما يبدو أن تكون الفاتيكان من حيث الرقعة الجغرافية الصغيرة والتمثيل الكوني (النصراني) بأبعادها العالمية (الكاثوليكية) تعويضا روحيا عن خسارة مادية! والشيء نفسه يمكن قوله عن الإمبراطورية الإسلامية، صانعة النموذج الأرقى للوحدة الكونية من خلال فكرة الأمة الواحدة والشرع الواحد، والمبنية على ثنائية المسلم وغير المسلم (ذمي وكافر). وهو نموذج إمبراطوري مبني من حيث الجوهر على وحدة متجانسة للكونية الثقافية، لكنها لم تتحرر من خلاف الديني والدنيوي. وهو الأمر الذي جعل من مكة العباد والحج تعويضا روحيا عن دمشق وبغداد وقرطبة والقاهرة. أما الإمبراطوريات الحديثة، كما جسدتها التجربة السوفيتية، فإنها نموذج لجوهرية الدولة المركزية والعقيدة الكونية الصارمة، المبنية على ثنائية الشيوعي وغير الشيوعي. وهو تناقض صارخ أدى إلى اندثارها السريع. إنها لم تستطع أن تتفتح بمعايير الشيوعية الكونية، لأنها كانت قومية مبطنة، كما لم يكن بإمكانها

جعل موسكو مدينة روحية عالمية لأنها كانت تشك في كل من سواها!
مما سبق، يتضح بان سقوط الإمبراطوريات القديمة كان محكوما بطبيعة التناقض القائم في تلك الثنائيات التي تحرك مغزل إبداعها الذاتي. وهي حركة حولت، مع مرور الزمن، الخيوط الجميلة إلى عقد. بحيث أصبح لباسها مهزلة، وخيوطها سياطا. أما الحصيلة التاريخية للعقد الإمبراطورية في التاريخ، فإنها تكشف عن أن الإمبراطورية هي الحلم الطوباوي للبديل الشامل. وكل انغماس فيه هو حركة في مستنقع رملي. وهي الصورة الأدبية التي أكثر من يجسدها في العالم المعاصر السلوك الإمبراطوري للولايات المتحدة تجاه العراق قبل وبعد احتلاله.
فقد كانت خطة احتلال العراق تعكس الاتجاهية المتناقضة لصعود الإمبراطورية الأمريكية وسقوطها. وخصوصيتها بهذا الصدد تقوم في كونها نتاجا للإيديولوجية الراديكالية في صعودها إلى السلطة. فمن الناحية الزمنية هي جزء من الاستفراد الأمريكي المفاجئ بسبب انهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفيتي بالأخص. وهو سر صعود الراديكالية المحافظة. وليس مصادفة أن تظهر عام ١٩٩٢ (إستراتيجية السيطرة والتحكم) التي وضعها فولفوفتس حسب طلب ديك تشيني، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الدفاع. ومضمون الفكرة يقوم على أساس «المصالح الحيوية الأمريكية» المتعلقة بكل شيء وبالطاقة بشكل خاص (النفط)، بما في ذلك حق التدخل العسكري لضمانها. وهي فكرة كان تحتوي على استعداد لقبول كل «الشعارات» الدعائية المحكومة بالعرض والطلب الإيديولوجي. من هنا انتفاء «الخطر الشيوعي» وظهور «الخطر الإسلامي» و«الإرهاب العالمي» و«أسلحة الدمار الشامل» وغيرها من الشعارات الممكنة. وذلك لان الغاية النهاية من وراء ذلك هي «عدم السماح بظهور منافس». مع ما ترتب عليها من سياسة تقليص دور الأمم المتحدة وإحلال الولايات المتحدة محلها بوصفها «القوة المنظمة للنظام العالمي». بحيث جعلت ريتشارد بيرل

يصف مجلس الأمن بالفاشل الحقير. وان يكون فولفوفتس «الديمقراطي الامبريالي» منهمكا بتأسيس فكرة البحث عن عدو خارجي دائم كما كان يقول بها ليفي شتراوس، أو أن يطلق رامسفيلد لاحقا مختلف الأوصاف الشنيعة على أوربا وفرنسا بسبب معارضتهم للحرب في العراق.
وهي رؤية وضع أفكارها فولفوفتس من اجل «تغيير العالم حسب رؤية الولايات المتحدة». وتحول العراق إلى ميدان تطبيقها بسبب تحلله الداخلي وحالته البؤرية الممكنة في تنفيذ الأفكار الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية. وهو تحول تراكم في مجرى عقد من الزمن (ما بين عاصفة الصحراء واحتلال بغداد عاد ٢٠٠٣). فقد وضع ريتشارد بيرل مع فييت وبورمسير عام ١٩٩٦ وثيقة «A clean break» التي كانت ترمي إلى تأسيس فكرة «الهجوم النظيف» و«القفزة الذكية» السريعة من اجل احتلال العراق. وجرى تفعيل هذه الوثيقة في الرسالة التي كتبها عام ١٩٩٨ ثمان عشر شخصية من المحافظين الجدد إلى كلينتون تتناول قضية الإطاحة بصدام. وفي عام ٢٠٠٠ تظهر وثيقة (إعادة بناء الدفاع الأمريكي «Rebuilding America's defenses: strategies, forces and resources for a new century»، أي الصيغة المعبرة عن فكرة «القرن الأمريكي». وهي صيغة تتسم بقدر هائل من الزهو والإعجاب الذاتي المميزة لاستفراد الإمبراطوريات. وشأن كل فكرة من هذا القبيل لها جذورها فيما يسمى بنهاية التاريخ (الماضي) وبقاء (المستقبل الأمريكي). بمعنى إننا نقف أمام نفس الوهم الإمبراطوري بالعصمة الأبدية للحماقات التي يمكن اقترافها بدون حساب. وهي فكرة وجدت مصدر «اختبارها» بعد أحداث الحادي عشر من أيلول.
وشأن كل فكرة خاطئة من حيث المنطق وقابلة للتنفيذ بحكم القوة، فإنها عادة ما تصنع زوبعة العجاج العنيف التي عادة ما يختنق فيها الكبار ويبقى الصغار يتلاعبون بذراته المدهشة والمثيرة لحب الاختباء فيها. عندها

أصبحت مهمة مهاجمة المثلث العراقي – السوري – الإيراني قابلة للتنفيذ. وأولويتها كانت تكمن بسبب عدائها التاريخي والعميق «لإسرائيل». وهو ترابط محكوم بأصول المحافظين الجدد أكثر مما هو محكوم بفكرة المحافظين الجدد كما هي. مع أن الارتباط بينهما له أصوله وجذوره الخاصة. فالفكرة نفسها هي إيديولوجية راديكالية ومغلقة، بسبب تمثلها لرحيق التقاليد اليهودية (ليفي شتراوس). وشخصياتها التأسيسية الكبرى في السياسة الأمريكية الحالية وبالأخص في الحرب على العراق يهودية الأصل. ولا يمكن العثور على يهودي خال من الراديكالية والانغلاق. فوجودهما واحد. بمعنى أن اليهودي راديكالي ومغلق بالضرورة بسبب تقاليد التوراة والتلمود والغيتو القابع في النفس اليهودية ووعيها الذاتي. والتحرر منها ممكن فقط حال الارتقاء أو الرجوع إلى العبرانية الثقافية. بينما يشكل اغلب إيديولوجي المحافظين الجدد يهود الهجرة المتأخرة للولايات المتحدة، أي تلك المشحونة من حيث تربيتها وأصولها بتقاليد الراديكالية المنتفخة بالانتصار «الاشتراكي» والمتأزمة من انقلابه ضدها! من هنا قوة وعنفوان الراديكالية السياسية في ظل الدفاع عن فكرة محافظة. وهو تناقض عصي بمعايير التاريخ لكنه معقول بمعايير ونفسية الشتات والغيتو المميزة للتقاليد اليهودية الصهيونية. من هنا تلاقي «الحلم الأمريكي» التاريخي مع «الحلم اليهودي» اللاهوتي. وهو مزيج يصعب خلطه شأن النفط بالماء. من هنا حلم «الديمقراطية» و«المصالح الحيوية»، الدنيوية والتدين المتعصب، «حب السلام» والدعوة الدائمة للحرب أو استعمال القوة من اجل بلوغ الغاية. من هنا إرسال واحد وأربعين من المحافظين الجدد رسالة لبوش (بعد أحداث الحادي عشر من أيلول) يحثونه فيها على مهاجمة إيران وحزب الله وسوريا والعراق حتى في حال عدم وجود علاقة له بالقاعدة. بينما يجري صياغة مهمة الهجوم على العراق من جانب خمس وعشرين شخصية من ممثلي المحافظين الجدد (اغلبهم من أصول يهودية) من اجل صنع «تاريخ

المستقبل». وبعدها تمتزج «الديمقراطية» بالنفط بطريقة تجعل من مساعي الاحتلال «تحريرا» ومن «التحرير» احتلالا «شرعيا». بحيث تفقد الكلمات معناها الأصلي. وهو بداية الانحطاط.

فالكلمة ليست رغبة بل تاريخ ومعنى. وحالما يجري التلاعب بهما بطريقة مخالفة لأصول وجود الأشياء، فإنها تؤدي بالضرورة إلى اختلال الأوزان الذاتية وتخريف للوعي. وهو السبب الكامن وراء ظهور أربعة أصوات مختلفة في أنشودة الأناشيد الجيوسياسية «للقرن الأمريكي» في موقفها من العراق. الصوت الأول ويدعو إلى الإطاحة بصدام وبناء نظام ديمقراطي فيه لإعادة بناء المنطقة. والثاني يدعو إلى ما اسماه بفعل الدومينو في العالم العربي من خلال إحلال الديمقراطية في العراق، بمعنى تساقط الأنظمة فيه من خلال الهلع الذي يثيره احتلال العراق عبر «رسالة الكلمتين – أنت اللاحق!» والثالث يدعو إلى أن تكون السيطرة على العراق من اجل جعل النفط سلطة، وليس طاقة. بمعنى استغلاله بطريقة قادرة على التحكم بآسيا وأوربا عبر وضع الأيدي الأمريكية على مفاتيح النفط. والصوت الرابع يتكلم عن «الرسالة الأمريكية» الكونية عبر تغيير العالم العربي والإسلامي بالقوة من اجل بناء الأنظمة الديمقراطية فيه. وهي فكرة صاغها وليم كريستول في عبارته القائلة، بان الرسالة الأمريكية ومهمتها تبدأ في بغداد لكنها لا تتوقف فيها. وان الولايات المتحدة تقف على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة، يبدو أنها لن تتوقف عند العراق. بل قد لا تقف عند حدود مستقبل الشرق الأوسط، وذلك لان العصر القادم هو العصر الذي يرتبط بالدور الذي تنوي الولايات المتحدة لعبه في القرن الحادي والعشرين.

إننا نقف أمام حالة عادية لسقوط الإمبراطورية ونزوعها غير العقلاني. فمن الناحية التاريخية، تمثل الإمبراطورية الأمريكية آخر الإمبراطوريات. وهو الأمر الذي يجعلها أسرع أفولا، ومن ثم أتعسها حظا! أما من الناحية الفعلية، فإنها اشد الإمبراطوريات جهلا، وأكثرها تعنتا، وأعمقها تناقضا،

وأوسعها رياء، وأكثرها إيغالا في رمال الطوباوية النفعية!
أنها اشد الإمبراطوريات جهلا بسبب تجاهلها حتمية سقوط الإمبراطوريات والخراب الممكن بالنسبة للقوى الذاتية المتراكمة في مجرى صراع مرير مع النفس. فالإمبراطورية جهد وجهاد واجتهاد مادي ومعنوي هائل. وإذا كانت الإمبراطوريات القديمة تجري ضمن مسار «الغيب» و«المجهول» بسبب صعوبة تأمل المستقبل بمعاييره، فان العالم المعاصر يعطي للمستقبل بعد آنيا، أي يجعله جزء من تجربة المعاصرة. وهو امتياز نابع من قدرة التكنولوجيا الحديثة على تجاوز الخلاف الواقعي بين الزمان والمكان. أما نتيجة هذا الجهل فهو التعنت الفردي وتجاوز الحدود بطريقة يجري فيها انتهاك كل الأعراف والقيم التقاليد التي تدعو هي نفسها إليها. مما يوقعها في تناقضات عصية على الحل، وبالأخص بين ما تدعو إليه علنا وتعمله سرا. أما النتيجة فهي العيش حسب قواعد الرياء الشامل والنزعة الكلبية! وهي حصيلة تتراكم في طبيعة النزعة الأمريكية المتراكمة في انعزالها التاريخي السياسي وخروجها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والدعائي. بمعنى أن بروزها لا علاقة لها بالروح وتقاليده الكونية الكبرى. وهو السبب الذي جعل من المصلحة فكرتها العامة، ومن مركزها بورصة عالمية، ومن ذاتها المتبجحة مركزا للعالم مع انغلاق تام أمامه! وهي حالة لاحظها احد الأمريكيون بدقة في معرض حديثه عن العراق عندما كتب يقول «إن الولايات المتحدة ليس بإمكانها القيام بما كانت تقوم به روما – فكرة المواطنة. ففي الإمبراطورية الرومانية، كان كل من يخضع لسيطرتها يصبح مواطنا بالضرورة». وهو شيء اقرب إلى المستحيل بالنسبة للولايات المتحدة والعراقيين! وهي فكرة وضعها في استنتاج ظاهري ولكنه معقول، يقول، ««نحن نريد أن نعطي لهم ثمار الحضارة وليس الحضارة بحد ذاتها. إذ يحرم عليهم ذلك»! وفيما لو جرى تطويع هذه الفكرة ضمن السياق السياسي، فإنها تعني، أن الولايات المتحدة تريد ديمقراطية عبيد! وهي

مفارقة تفوق كل الاحتمالات الممكنة في يوطوبيا الإمبراطوريات القديمة. لكنها لا تفعل حالما ننظر إليها ضمن مسار التاريخ الفعلي سوى الإيغال في رمال الطوباوية النفعية. وعندما تصبح الطوباوية النفعية المخرج الوحيد للإمبراطورية، فان ذلك يعني بالضرورة بداية انهيارها المعنوي! وهي الحالة النموذجية التي نرى معالمها الجلية والمستترة في العراق.

فالتاريخ يشير إلى أن بداية انتفاضة العبيد هو بداية الانهيار المعنوي للإمبراطوريات. سبارتاكوس في روما والزنج في الخلافة. وهي مقارنات لها أمثلتها ونماذجها العديدة في جميع الإمبراطوريات القديمة. كما نعثر عليها في تجارب الماضي القريب والمعاصر. فقد كان تمرد الأفغان إنذارا بأفول القوة المعنوية للإمبراطورية السوفيتية. ويمكننا قول الشيء نفسه عن تمرد الحركة الصدرية الأول واستعدادها لخوض معارك المدن الكبرى، بوصفها بداية الأفول المعنوي للإمبراطورية الأمريكية. وسر الظاهرة يكمن ليس في قوة المتمردين، بل في تلك الجرأة التي تجعل من الأطراف والمهمشين والمتعبين قوة قادرة على مواجهة أقوى الدول وأشرسها. وهو صراع يجبر الإمبراطورية على منازلة المستضعفين. وفيها ومن خلالها تتآكل وتتعرى القوة المعنوية للإمبراطورية. وذلك لان كل انتصاراتها تصبح لا قيمة لها! ولا يزيدها التهليل والتبجيل في الدعاية والإعلام إلا إثارة الاستهزاء والتندر. وفي كل دمعة مذروفة على قتلى المتمردين يمكن سماع قهقهة الزمن وسخرية التاريخ!

إن تحويل تحرير العراق من الدكتاتورية الصدامية إلى احتلال باسم الديمقراطية لا يمكنه أن يؤدي في كلتا الحالتين إلا إلى تصنيع «جمهورية العبيد». وهي جمهورية ميتة. فكما أدى وهم الإمبراطورية الصدامي إلى عراك مع العراق وإنهاك قواه المعنوية بحيث جعله فريسة سهلة للاحتلال، فان محاولة تقديم الاحتلال تحريرا لا يصنع غير أوهام السيطرة والاستحكام. فقد أنهكت الدكتاتورية الصدامية القوى الحية في العراق،

ودمرت قواه الاقتصادية والبشرية والروحية في حروب داخلية وخارجية متواصلة. وهي حروب لم تكن بدورها منعزلة عن التدخل غير المباشر للولايات المتحدة وصراع القوى الإقليمية والعالمية. لكنها تبقى في نهاية المطاف جزء من الصراع الداخلي وليس بالعكس.

إن احتلال العراق السريع والسهل صنع أوهام القوة المفرطة للإمبراطورية الأمريكية، ومهّد لانقلاب شعارها المعلن إلى سياسة واقعية نفعية صرف. وهو الأمر الذي أدى إلى بروز الوجه الحقيقي لما أسميته بالطوباوية النفعية! وهي أتعس أنواع الطوباوية وأرذل أنواع النفعية. وذلك لأنه يجبر الإمبراطورية على خداع النفس عبر تصوير الاحتلال تحريرا. وحالما يبلغ الخداع الذاتي ذروته، فان كل خطوة تخطوها القوة تصبح حركة في مياه آسنة أو مستنقع رملي. ولا تصنع غير الرغبة المتزايدة في وضع حد لها والخروج عليها. وهو واقع يحاصر الإمبراطورية الأمريكية في العراق. انه يحاصر نزعتها الإمبراطورية وإعلانها الديمقراطي، كما يحاصر وجودها كقوة محتلة وزعمها بوصفها قوة محررة. وهي محاصرة لا تصنع غير التناقض المستمر والتوغل فيه. بحيث تصبح كل حركة إشارة لتوسع المعارضة، وكل رجوع إلى البداية انتكاسة. وهي الصيغة التي نعثر عليها في مشروع بيكر – هاملتون أو غيره من المشاريع المحتملة القادمة. فهي مشاريع لا علاقة له بالبدائل. وسبب ذلك يقوم في سعيها الأساسي للخروج من الأزمة عبر حل أزمة الولايات المتحدة.

لكنها حالة تشير بدورها إلى جذر المشكلة القائمة في تحول «التحرير» إلى احتلال. وهي حالة ليست غريبة، بقدر ما أنها نموذجية. إذ إننا لا نعثر على تجربة تاريخية تخرج عن إطار هذا «القانون الحديدي» الصارم. بمعنى إعلان الحرب والغزو والاحتلال باسم قيم مثلى وسامية، لكي تنتهي في نهاية المطاف إلى مجرد استيلاء ومصادرة. وإذا كان لهذه الظاهرة تفسيرها «المعقول» ضمن منظومة الفهم التاريخي المجرد، فان مجرياته الفعلية هي

هي ذاتها. بمعنى معاناة البشر و«تلذذ» العبرة التاريخية بدرس جديد! وهو درس اقرب إلى البديهة، لكنه لم يتحول إلى حكمة بعد! وهي المفارقة التي تعطي لنا إمكانية القول، بان الحكمة لا يمكنها أن تكون بديهة عملية في السياسة، كما أن البديهة العقلية والمنطقية لا يمكنها أن تكون حكمة عملية في السياسة النفعية. لكنها مفارقة يمكنها شحذ الرؤية الواقعية والعقلانية والأخلاقية القائلة، بان سر الاحتلال الخارجي يكمن في سير الانحلال الداخلي. وبالتالي، فان الاحتلال الخارجي هو استمرار للاحتلال الداخلي بوصفه نتيجة ملازمة لسقوط منظومة الحقوق المدنية. وهو السبب الذي يكمن وراء سقوط الدول وبقاء الأمم. وهي الحالة التي جسدها تاريخ العراق الحديث بطريقة اقرب ما تكون إلى النموذجية المدرسية. بمعنى أن الحالة التي بلغها التطور التاريخي الحديث وقدرته المستقلة على تحديد مواقف الدول مما جري بينهما بمعايير «القانون الدولي»، لم تنف إمكانية اختراقه السياسي، بما في ذلك عبر هيئة الأمم المتحدة، لكي يصبح احتلاله اقرب إلى «الشرعية» العلنية أو الصامتة. وهو تناقض عصي على التبرير، لكنه أصبح ممكنا بسبب طبيعة وحجم ومستوى الانتهاك المرير لمنظومة الحقوق المدنية في ظل التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية.

فمن الناحية المجردة، يمكننا القول، بان كل تقدم في منظومة الحقوق بين الدول يجعل الاحتلال اشد تعقيدا وصعوبة. وذلك لان تكامل منظومة الحقوق يجعل من انتهاكها عملية وخيمة النتائج وأكثر تكلفة وأشد صعوبة. لكن الواقع يبرهن لحد الآن على أن نفسية وذهنية وفكرة الاحتلال لم تلفظ أنفاسها الأخيرة. بمعنى أنها لم تتحول بعد إلى قطعة أثرية في متحف التاريخ السياسي والحقوقي الدولي. والسبب مقرون بثقل نفسية المصالح، وتقاليد القوة الغضبية، وجزئية الحقوق العامة، واختلاف القوانين الوطنية، وضعف تجانسها العالمي، وتباين التقاليد الثقافية. وهي مكونات هائلة التأثير لها تاريخها العريق في ميدان الروح والجسد الفردي

الاجتماعي والقومي والدولتي. من هنا تباين تأثيرها في سلوك الدول، لكنها تتأزم في الأغلب مع صعود النفسية الراديكالية. وليس مصادفة أن يكون الاحتلال الأمريكي للعراق ملازما لذروة الصعود الراديكالي لفكرة المحافظين الجدد وذروة الانحطاط المعنوي لراديكالية التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. وفي كلتا الحالتين نقف أمام هوية خروجهما على الحق. فإذا كان الاحتلال الداخلي هو نتاج للانحطاط المادي والمعنوي في منظومة الحق، فان الاحتلال الخارجي هو انتهاك لها وخرق لمبادئها. ولكل مرحلة تاريخية نمطها الخاص في انتهاك الحقوق ومستوى خاص في تجسيدها وتبريرها. لكنها تبقى في نهاية المطاف جزء من الانحطاط الروحي والأخلاقي للدول والأمم والفكر. فالاحتلال بحد ذاته انحطاط. أما طبيعته ونوعيته وتأثيره فعلى قدر طبيعة ونوعية الانحطاط الذاتي.

وهو الأمر الذي يعطي لنا إمكانية القول، بان الاحتلال الأمريكي للعراق هو استمرار للاحتلال الدكتاتوري، بمعنى أن كل منهما يكمل الآخر في انتهاك فكرة الحق وسيادة الفرد والمجتمع والدولة. وليس مصادفة أن تكون شعاراتهما الداعمة لمواقفهم العملية متشابهة. التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية حللت المجتمع باسم شعار الوحدة والحرية، والغزو الأمريكي عمق التحلل تحت شعار التحرير (الحرية) والديمقراطية. مما جعل كل منهما يكمل الآخر فيما يتعلق بتفكيك الهوية الوطنية العراقية.

مما لا شك فيه، أن تفكيك الهوية الوطنية هو أولا وقبل كل شيء فعل ذاتي. وهو تفكيك يجعل من الممكن إمكانية التدخل الأجنبي وفعالية أساليبه في تعميق أو تحويله إلى «منظومة». وقد كان الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله «الشرعي» مبني من الناحية الإيديولوجية والسياسية على وقائع جعل منها حقائق. بمعنى استغلاله واقع التجزئة والتفكك الفعلي في الهوية الوطنية العراقية عبر تحويله إلى «حقيقة» جرى رفعها إلى مصاف الأسلوب «الواقعي» و»العقلاني» للتحكم بالدولة ومؤسساتها الجديدة. وهي نتيجة

لا يمكن توقع حدوثها في ظل بنية وطنية متكاملة. وهي الإشكالية الكبرى التي جعلت من الغزو أمرا «مقبولا» لأغلبية المعارضة «الديمقراطية» و«الثورية» و«الوطنية» و«القومية» و«الإسلامية» وغيرها، كما جعلت الاحتلال «تحريرا» لأغلبية المجتمع في بداية الغزو. بمعنى إننا نقف أمام اغتراب شبه شامل وتجزئة فعلية بين الدولة والسلطة، والمجتمع والسلطة، والعراق ومكوناته، أي نقف أمام عراق بلا دولة فعلية ولا امة تناسبها. وهو الأمر الذي جعل من رذيلة التجزئة «حقيقة سياسية». وحالما تصبح الرذيلة «حقيقة» وليس مجرد واقعا، فان ذلك يعني بلوغ التجزئة حالة «المنظومة» الفاعلة في كافة نواحي الحياة وعلى مختلف مستوياتها. هي حالة حالما تستقل بفاعليتها الخاصة في بلورة المواقف والقيم (السياسية والأخلاقية) عند الأفراد والجماعات والمجتمع، فإنها تفرض بظلالها على الجميع وتجعل من الضلال دليلا على الواقع. وهي حالة لها تاريخها الخاص في عراق القرن العشرين بشكل عام ومع صعود الراديكالية السياسية بشكل خاص، كما وجدت تعبيرها النموذجي في التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. فقد صنعت الأخيرة منظومة التحلل والتفكك الاجتماعي والوطني على كافة المستويات وفي كافة نواحي الحياة. وهو الأمر الذي يعطي لنا إمكانية القول، بان تفكيك الكلّ الوطني في العراق هو نتاج الزمن التوتاليتاري والراديكالي. وفيهما ينبغي البحث أولا وقبل كل شيء عن مقدمات الاحتلال وقدرته على تفعيل منظومة التفكك الوطني.

التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية وتخريب الكلّ العراقي

كشف تاريخ البعث والصدامية عن ظاهرة معقدة. لعل مفارقتها الكبرى تقوم في أنها استطاعت أن تعزل الزمن عن التاريخ، وان تجرد زمن وجود الأشياء والناس والأفعال من تاريخها. وهو الواقع الذي يفسر سر انهيارها السريع وهروبها المريع، ليكشفا عن حقيقة تقول بان التوتاليتارية البعثية – الصدامية هي زمن بلا تاريخ. من هنا اندثارها الخاطف وبقاياها الخربة في كل مكان. وهي نتيجة تشير إلى فقدان التوتاليتارية البعثية في العراق إلى جذور طبيعية، والى أنها مجرد ظاهرة عرضية ومرضية تمثلت العناصر الرخوية المميزة للهامشية الاجتماعية والسياسية في عراق القرن العشرين.

فقد كانت البعثية الصدامية مجرد غشاء استمد «حيويته» من المقدرة على امتصاص ألوان الأشياء وأشعتها. وبالتالي ليست التوتاليتارية البعثية الصدامية سوى ذلك الغشاء الذي سرعان ما جف بعد أول انتزاع له من جسد المجتمع والدولة. وهي حالة فريدة من نوعها في تاريخ التوتاليتاريات. ولربما هي النموذج الأكثر سوءا وتفاهة.

وفي تناقض هذين الجانبين تكمن خصوصية التوتاليتارية البعثية في العراق. فمن الناحية المجردة يمكن النظر إليها على أنها جزء من تاريخ التوتاليتارية بشكل عام، إلا أن رخاوتها الفجة وانهيارها السريع واضمحلالها الخاطف يعطي لها في نفس الوقت طابعا متميزا. وان أهم ما تميزت به بهذا الصدد هو أنها كانت في حصيلتها مجرد فعل خارج التاريخ، وبالتالي خارج الحقيقة والقانون والأخلاق. مما جعل منها في نهاية المطاف آلة تفريغ المعنى من كل شيء. بينما المعنى هو الكيان الوحيد الذي يعطي لكل وجود حدوده وقيمته وأثره في التاريخ.

فالتوتاليتارية عادة ما تفرغ الزمن من التاريخ وذلك بفعل مساعيها «تبرئة» الحاضر من الماضي، وتحويل رغباتها وتصوراتها إلى يقين المستقبل. وهو تناقض يضعها في صراع يتحول من محال إلى مستحيل بحيث يجعل منها بالضرورة قوة عاتية تجعل من كل ما تجهله «عثرة» ينبغي إزالتها. وبما أن جهلها بالتاريخ هو شرط وجودها التاريخي، لهذا عادة ما تجعل من تغييب وعي الذات التاريخي سلاحها الفعال في مواجهة الحاضر والمستقبل. وفي هذه المواجهة تجرّب كل الصيغ الممكنة للجهل الذاتي لكي تقف في نهاية المطاف أمام نفس هاوية الانحطاط والسقوط المميز للتوتاليتاريات جميعا. إلا أن لكل انحطاط وسقوط معناه التاريخي وعبرته السياسية وقيمته الثقافية. فالتوتاليتارية في نهاية المطاف هي تعبير عن النقص التاريخي في وعي الذات القومي وخلل تقاليده السياسية وضعف حصانته الثقافية. وتجربة العراق لا تشذ عن هذه «القانونية» الصارمة، التي جعلت من تاريخ العراق الحديث حلقة في زمن الضياع والتيه السياسي والوطني والثقافي.

يرتبط ظهور التوتاليتارية في الأغلب بحالة الخلل الشامل في بنية الدولة والأمة والثقافة (السياسية بشكل خاص)، أي عندما تغيب إمكانية التأسيس الواقعي والعقلاني للبدائل ضمن سياق الشرعية والعلاقات المدنية. عندها تصبح التوتاليتارية «جوابا شاملا». مما يجعل منها قوة شرسة في مواجهة الإشكاليات التاريخية الكبرى القائمة أمام الدولة والأمة. وهو الأمر الذي يعطي للأيديولوجية فيها أبعادا هائلة القيمة والتأثير، تصل إلى مصاف الإيمان في الدين وتتفوق عليه أحيانا. ويتحول حكم الأيديولوجية الشامل فيها إلى «منطق» مطلق، لا يستثنى من قواعده أي شيء! بحيث تخضع كل شيء لمبضعها البارد بما في ذلك السلطة. ويتحول الصراع من اجل «المبدأ» إلى تعصب تام. كما أنها تجعل من «الأيديولوجية الثورية» و»أيديولوجيا التغيير» أداة لتنفيذ كل ما تهواه مما يؤدي بالضرورة إلى ممارسة القمع

الشامل والسافر. وهي ممارسة عادة ما تؤدي إلى أن تصبح الأيديولوجية سلطة مطلقة لا ترضى بشيء اقل من العبودية التامة لها ولحملتها. من هنا قدرتها على استعمال كل شيء من اجل إحكام سيطرتها التامة بما في ذلك استعمال الأساطير والخرافات والدين والعلم والعواطف، مازالت تؤدي إلى إجبار الجميع على اعتناقها والعمل بها واتخاذها عقيدة لا تقبل الجدل. كل ذلك يدغدغ مشاعرها لكي «تتسامى» إلى مصاف المقدس. بحيث تجعل من كل ما تقوله حقيقة مقدسة. من هنا سعي التوتاليتارية الدائم في البحث عن «نص مقدس». وهي ممارسة تؤدي بها إلى أن تكون هي نفسها عبدا للنص. بل يصبح الحرف أحيانا مصدرا للخلاف والشقاق والمذابح!

أما الحصيلة النهائية للتوتاليتارية في كل مكان فهي التحكم التام من جانب السلطة في كل شيء وتحويل نفسها إلى اله بلا قلب، لكنه قادر على فعل كل شيء بما في ذلك تغير طبيعة الإنسان. وهو اعتقاد يؤدي بالضرورة إلى احتقار الإنسان وجعله مجرد جزء من آلة باردة لا حياة فيها. وهو سلوك واعتقاد مبني على اليقين التام بان ما تقوله وتفعله هو تجل للمطلق والحقيقة النهائية. مما يجعل من رؤيتها وهواجسها وأهوائها حقائق مطلقة يحق لها تأويل كل فعل وقول وحادثة مهما قرب أو بعد حدوثها، انطلاقا من يقينها بأنها ممثلة المستقبل. وهو الأمر الذي يجعلها على الدوام تحتقر الماضي و»مخلفاته» في كل شيء، وبالتالي تجعل من تحطيم التقاليد أسلوبا لكسر «أصنام» الماضي. ومن ثم إخلاء الكعبة من أصنام الماضي وإحلال سدنتها فيها. وهو الأسلوب الذي يعبر عن رغبتها في تثبيت ما تقوله وتفعله وتراه وتتذوقه وتشمه وتلمسه. من هنا عدم تسامحها مع كل مخالف واحتقارها لكل تعددية، وذلك لأنها تجد فيهما تعبيرا عن الشك في الحقيقة. ولا يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلا إلى صنع أنصاف الوعي. أنها تنتج وتعيد إنتاج أيديولوجية الرعاع والغوغاء عبر بلورة وتقديم ألف باء المعرفة. من هنا معارضتها للمثقفين والإبداع، ودفاعها المستميت في نفس الوقت لكسبهم

إلى جانبها. أنها تجعل منهم ألسنة بلا قلوب وهراوات خشنة. وتؤدي في نهاية المطاف إلى أن تجعل الجميع عراة دون أن يرى أحدهم عورته. مع ما يترتب على ذلك من احتقار للحقوق والأخلاق. ومن كل ذلك تصنع سبيكة الإرهاب المنظم. فهو الشيء الوحيد الذي تبرع في تهذيبه، بحيث تجعل من العنف المنظم وتنظيم العنف الدورة الدائمة لوجودها. من هنا سيادة الشعارات ودورانها في فلك العداوة بمختلف أشكالها. بحيث يصبح كل ما لا يخضع لعبوديتها عدوا. وفي النهاية تجعل من مساواة الجميع في العبودية أسلوب تبريرها لرفض الديمقراطية وتصويرها على أنها مجرد وساخة جماعية. وتصبح معارضتها مهما كانت طفيفة ذريعة لبهجة الانتقام والقتل. وتجعل من كل ذلك طقوسا وعبادات مبرمجة بحيث يتحول الحماس والابتهاج في القتل والانتقام إلى فصول في مسرحياتها الدموية. وهي «مسرحية» خاتمتها السقوط، لأنها لا تستطيع أن تقتل إلى ما لا نهاية. وفي موتها تمثل أتفه الأدوار لأنها تختتم فعلا دراميا دماءه وقتلاه التاريخ والمجتمع والدولة.

إن هذا التصوير المتنوع لماهية التوتاليتارية ومنشأها وصفاتها ونتائجها عادة ما يتجسد بطريقة ومستوى يحدده في الأغلب المسار التاريخي للأمم، أي كيفية تمثل الانقطاع الراديكالي لتاريخ الأمم والثقافة. فمن الناحية الشكلية (والعملية أيضا) تسعى التوتاليتارية إلى تمثل وتمثيل الوحدانية من خلال تحويلها إلى واحدية شاملة لوجود الأشياء والأفعال والناس. وهو تناقض لا يمكن حله إلا بانحلال التوتاليتارية نفسها. وذلك لان التوتاليتارية لا تعقل خارج هذا التناقض التاريخي الذي يميز مساعي العقائد الكبرى لتمثيل «الحقائق الكبرى». بمعنى محاولتها تمثل وتمثيل ما تعتقده نموذجا أفضل وأسمى لوجود الأشياء ونظام البشر. بهذا المعنى يمكن القول، بان التوتاليتارية عريقة شأن عراقة البحث عن واحدية مثلى لنظام الأشياء ووجود البشر. وبالتالي فإنها يمكن أن تتمظهر

من خلال العقائد الدينية والدنيوية على السواء. أما آلية توليد وإعادة إنتاج التوتاليتارية، فإنها ترتبط أساسا بثلاثة أسباب وهي فقدان الحدود العقلانية في العلم والعمل، وفقدان الاعتدال العقلي – الأخلاقي، وخلل التوازن الداخلي الذي يجد انعكاسه في سيادة الغلو والراديكالية العملية. وهي أسباب تحدد بالضرورة ظهور وسيطرة وفاعلية أربع عناصر كبرى مميزة للتوتاليتارية، وهي «مشروع بلا بدائل»، و«يقين بلا احتمالات»، و«إرادة بلا رادع»، و«واحدية عقائدية – سياسية بلا روح ثقافي».
أما النتيجة الحتمية لكل ذلك فهو تخريب المجتمع والدولة والوعي. وفي الإطار العام يمكن القول، بان نتيجة التوتاليتارية (الكليانية) هي تخريب الكلّ، وذلك لان كل سعي لفرض نموذج كليّ سوف يؤدي بالضرورة إلى تدمير الكلّ. وذلك لان مفهوم الكلّ بحد ذاته صعب البلوغ حتى بالنسبة للوعي المجرد. إضافة لذلك أن الكلّ يتعارض مع الإجبار. كما انه بحد ذاته يفترض تلقائية ارتقاء جميع مكوناته. بينما التوتاليتارية في جوهرها هي نتاج الخروج على الكلّ الاجتماعي والتاريخي من جانب حفنة صغيرة لا علاقة لها بالكلّ سوى ادعاء تمثيله المطلق. وهو الوهم الذي يصنع اشد المفاهيم غلوا، والقيم رذالة، والممارسات شناعة.
وقد جسدت البعثية الصدامية في العراق نموذجا خاصا للتوتاليتارية أدى إلى «صناعة» نوع ربما هو الأتفه في تاريخ التوتاليتاريات بأسرها. فقد كانت في ممارساتها تجسيدا لفقدان الحدود العقلانية في العلم والعمل، وفقدان الاعتدال العقلي – الأخلاقي، وخلل التوازن الداخلي، الذي وجد انعكاسه في سيادة الغلو والراديكالية العملية. أما النتيجة فهي «تنظيم» دكتاتورية بلا حدود ولا قيود، «نظامها» الوحيد هو تقنين العنف والإرهاب. بحيث جعلت من «مشروعها» لبناء العراق عقدا أبديا لا علاقة له بالتاريخ والمجتمع، وتطاولت إلى درجة لم تسمح بأي قدر من البدائل، بما في ذلك من جانب «الحزب» الذي تمثله. وأكملت ذلك بيقينها القاطع لكل احتمالات

من جانب أي فرد وجماعة ومنطقة وطائفة وحزب وقومية. باختصار، أنها وجدت في كل «احتمال» مهما صغر جريمة ومؤامرة وتخريبا للحق والحقيقة. مما جعلها تمارس أقسى أنواع القهر والإكراه. وأعطت لكل أفعالها المنافية للقانون والأعراف والأخلاق والحق والحقيقة صفة «الإرادة الثورية». مما افقدها تدريجيا من كل رادع عقلي وأخلاقي، بحيث دفع بها في نهاية المطاف إلى أن تلتهم نفسها بنفسها بعد إفراغ مستمر للمجتمع من كل قواه الحية. أما النتيجة فهي سيادة رؤية عقائدية لا علاقة لها بالمفهوم الحقيقي للسياسة بوصفها إدارة شئون الدولة ومصالح المجتمع العامة. وهي رؤية لا مكان فيها للثقافة بالمعنى الدقيق للكلمة. بعبارة أخرى أنها أدت إلى واحدية عقائدية – سياسية بلا روح ثقافي.

أما النتيجة فهي إنتاج مستمر للرخوية والرخويات في كل مكونات الدولة والمجتمع. فقد مزقت التوتاليتارية البعثية الصدامية نسيج الوجود العراقي وشوهت مكوناته الطبيعية مما جعل منها مجرد آلة اجترار للزمن وقتل الحياة. وقد لا يكون مصادفة أن ينتحل الحزب اسم «البعث» باعتباره إشارة غير واعية إلى ارتباطه بالموتى. فالبعث مرتبط بإعادة الحياة للموتى من اجل تحقيق الثواب والعقاب. وهو فعل لا يبدع حياة، لأنه مرهون في أفضل الأحوال بنفسية الحساب والعقاب. وهو الأمر الذي جعل من البعثية – الصدامية تقف بالضرورة عند حدود الاستجواب البارد في مثال منكر ونكير اللذين يمثلان في التقاليد اللاهوتية الإسلامية حراس بوابة القبور اللاهوتية «للبعث» الأخروي. غير أن وراء هذه الأبواب وحراسها يقف «ملك الناس» و»اله الناس» المتسامي بمعايير الوحدانية الإسلامية. أما في العراق فقد حاولت التوتاليتارية البعثية – الصدامية إحلال نفسها محل المطلق والتاريخ، مع ما ترتب عليه بالضرورة من تمزيق للنسيج التاريخي والثقافي للعراق وهويته الخاصة.

إن الحصيلة النهائية للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية على

امتداد أربعة عقود هي سيادة الزمن الراديكالي وفقدان التاريخ بوصفه تراكما في المؤسسات والخبرة والتقاليد، وانحطاط شامل في منظومة القيم، وتفكيك كل ما يفترض الوحدة في بنية الدولة والمجتمع والثقافة. وهي النتائج التي مهدت للاحتلال، وجعلت منه عنصرا إضافيا في توسع وتعمق منظومة التجزئة والانحطاط المادي والمعنوي للفكرة الوطنية. وبسبب قوته المهيمنة الجلية والمستترة، أصبح الفاعل الأكثر تأثيرا في إمكانية التلاعب المباشر وغير المباشر في إعادة تجزئة الكلّ الوطني المشوه بطريقة «سياسية» حادة وواضحة المعالم بمعايير الطائفية والعرقية. وهي حالة متراكمة للتجزئة يمكن رؤية بصماتها الناتئة على طبقات التراكم الخفية والعلنية في الموقف من إشكاليات الصراع السياسي التي مر بها العراق في مجرى أربع سنوات من الاحتلال. وهي بصمات تعكس منظومة التفكك الوطني من خلال تفعيل الوحدة المتناقضة للانغلاق والتجزئة كما نراها على سبيل المثال في تحول فكرة الزمن والمؤقت إلى أسلوب العمل السياسي، وتفكك المواقف الاجتماعية، وتصلب المواقف السياسية بمعايير الطائفية والعرقية والجهوية تجاه مختلف القضايا النموذجية مثل قضايا الدستور الثابت والاستفتاء عليه، ومحاكمة صدام و«إعدامه وكثير غيرها. وهي مواقف تعكس ما يمكن دعوته بالخط البياني لظاهرة تحلل الفكرة الوطنية العراقية.

سقوط التوتاليتارية والدكتاتورية
وصعود نفسية وذهنية المؤقت

إن احد المؤشرات الجوهرية على الأثر المدمر لزمن التوتاليتارية والراديكالية السياسية هو صعود فكرة المؤقت بعد سقوط الدكتاتورية الصدامية. إذ برزت بصورة قوية وسريعة مختلف كوامن الخلل الفعلي في بنية الدولة والمجتمع والثقافة. ولعل أشدها وضوحا هو خلل الفكرة الوطنية والهوية العراقية. وليس مصادفة أن تطفو إلى السطح ظاهرة المؤقتين، بوصفها الصيغة الأدبية للطفيلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية. وهي ظاهرة ملازمة في الأغلب لحالة التفكك الاجتماعي والوطني في مراحل الانتقال الراديكالي. وهي ظاهرة دائمة في تاريخ المجتمعات والدول. لكنها تتخذ في مراحل الانتقال طابعا فجا وفاجعا بسبب انهيار مؤسسات الدولة الرادعة وتشتت المجتمع في صراعات جزئية هائلة مع ما يترتب على ذلك من ضعف للتكامل الاجتماعي والوطني. وهو الأمر الذي يجعل منها قوة عابرة، أي مؤقتة بكافة المعايير. وليس هناك من شيء يحكم وجودها غير الاعتياش الدائم على حالة المؤقت في النظام والحقوق. وبهذا المعنى تشكل «الوريث» الفعلي لبقايا الماضي

فمن المعلوم أن الرشوة والابتزاز كانتا تشكلان الأدوات العملية لآلية فعل وبقاء وعمل الأجهزة المتعددة والسائبة للمرحلة السابقة. فقد كانت الرشوة والابتزاز أدوات الربط الفعلية لأجهزة السلطة والداعمة لديمومتها. وهو واقع جعل من العراق في المرحلة الدكتاتورية جمهورية الرشوة والابتزاز. وفي هذا الواقع وبقايا استمراره ينبغي البحث عن آلية التحكم والتسلط. وفيه أيضا ينبغي رؤية ارث الموروث في ظهور واستفحال المؤقتين. وذلك لان الإرث الأكبر للتوتاليتارية بهذا الصدد يقوم في إفراغها الفرد من وسطه الاجتماعي، بحيث جعلت منه مجرد أداة فارغة لا هم لها سوى الهموم

الصغيرة، وحاصرته بالشكل الذي جعلته مستعدا لاقتراف الرذيلة مهما كان حجمها دون أي شعور بالذنب في الوقت الذي يصلي فيه ويصوم. وهي حالة أكثر تخريبا وتدميرا لأنها تجعل من «الروحي» عاملا إضافيا في تزييف أفعاله. مما أدى في النهاية إلى إفراغ الإنسان من محتواه الاجتماعي والوطني وجعله كيانا سائبا ومؤقتا في الأقوال والأفعال والهواجس والأحاسيس والعقل والضمير والشك واليقين.

بينما تفترض الدولة والمجتمع والثقافة والفرد والجماعات نوعا مناسبا من الثبات. فالدولة تفترض ثبات مؤسساتها، والمجتمع يفترض ثبات قواعد العيش والعمل بموجبها، والثقافة تفترض ثبات مرجعيات الإبداع الحر، ووجود الفرد يفترض ثبات كينونته الاجتماعية، كما يفترض وجود الجماعة ثبات قدرتها واستعدادها على التطوع والاختيار. بينما كان الثابت، أو مطلق التوتاليتارية والدكتاتورية هو المؤقت في كل شيء. مما جعل منها مجرد آلة مخربة لكل شيء وفي كل شيء. من هنا انتقال نفسية وذهنية وآلية المؤقت بكامل عتادها، كما نراه بوضوح في عمل الإدارات الموروثة. فهي نموذج للفساد والإفساد والخراب والتخريب، يستحيل معها بناء العراق الجديد. كما يستحيل بناء دولة قوية على أسس هشة وإرساء أسس الفضيلة على الرذيلة.

وهي المقدمة التي جعلت الكثير من الأحزاب السياسية «الكبرى» والناشئة حديثا أسيرة نفسية المؤقت، كما نراها بوضوح في «النشاط المحموم» لجميع القوى السياسية، المكونة في بداية الأمر لمجلس الحكم الانتقالي في ممارسة «تداول السلطة» و«المحاصصة». وإذا كان لهذه الظاهرة ما يبررها من الناحية التاريخية والسياسية، فان تحولها إلى أسلوب «المساومة السياسية» كان الخطوة الأولي وغير المرئية لترسخ وتوسع وتعمق وتأسيس نفسية وذهنية المؤقتين الجدد في عراق ما بعد الدكتاتورية الصدامية. وليس غريبا أن تتفاقم منذ ذلك الوقت ظاهرة النهم «غير الطبيعي»

عند النخب والأحزاب السياسية «الكبرى» كما لو أنها قوة غازية خارجية. وهي حالة لا تصنع في الواقع شيئا غير حالة المؤقت في كل شيء، كما نراها بجلاء في النخبة السياسية السائدة حاليا. وفي هذا تكمن طبيعتها المفارقة بشكل عام وفي حالة العراق بشكل خاص.

فمن المعلوم، أن المفارقة الذاتية للمؤقتين، أي لأولئك الذين لا تربطهم بالماضي سوى علاقة الاستلاب المعنوي، وبالحاضر سوى علاقة السرقة المادية، وبالمستقبل سوى علاقة اللامبالاة المطبقة، تقوم في كونهم يجهلون حقيقة التاريخ، مع أنهم أكثر من يتطفل على مسرحه السياسي العلني. وهي مفارقة عادة ما ترميها إلينا مجريات وأحداث المراحل الانتقالية. فهي «الحلقة» المفقودة من تاريخ الأمم، لأنها عادة ما تتخذ صيغة الزمن الضائع، أو الزمن الذي تتداخل فيه الرؤية التاريخية المتفائلة ومصالح الأحزاب السياسية والكتل الاقتصادية الضيقة.

وهو قدر عانت وتعاني منه الشعوب والأمم والدول جميعا حالما تمر بمرحلة الانتقال. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار طبيعة ونوعية وأسلوب الانتقال العاصف الذي يمر به العراق حاليا، فسوف يتضح حجم وسعة القوى المستعدة لان تكون مؤقتة، أي عابرة في مجراه، ككل أولئك الذين يجرون يوميا مثلهم مثل عابرو السبيل في طرقات تعادل كمية وحجم المطامع والمصالح ومتطلبات الحياة أيضا. غير أن للحياة كما هي، والسياسية كما هي، مقدمات ونتائج مختلفة، مع أنهما يلتقيان في نهاية المطاف فيما ندعوه بالمصير التاريخي للأمم.

وهو المصير الذي يقف أمامه العراق حاليا، بمعنى وقوفه أمام كيفية عبور مرحلة الانتقال بالشكل الذي يجعل من حياته وحياة أفراده وجماعاته وطوائفه وقومياته جزءا فعالا وعضويا في صنع قواعد الثبات الضرورية في الدولة والمجتمع والثقافة. وهو الأمر الذي يجعل من مرحلة الانتقال هذه مرحلة صراع عنيف. وذلك بسبب كونها المرحلة التي تطرح فيها للمرة

الأولى في تاريخ العراق الحديث إشكالية «المؤقت» و«الثابت» تجاه فكرة الدولة والسلطة والمجتمع والقانون والدستور. ذلك يعني أنها المرة الأولى التي تطرح فيها قضية الثابت والثبات في كل ما هو ضروري لجعل الزمن تاريخا. ومن ثم تحرير التاريخ من أن يكون مجرد تيار عابث في المصير.
وهي حالة ليست غريبة أو مستغربة. فالتطور التاريخي للأمم يجبرها بالضرورة على أن تقف أمام إشكالية الثبات والثابت في مكونات وجودها. كما أن تجارب التاريخ ومصير الأمم والحضارات تبرهن على أن عدم الإجابة على هذا السؤال في الوقت المناسب يؤدي بالضرورة إلى انقراض الدولة وخمول الأمة أو غيابها من مسرح التاريخ العالمي. وهي حقيقة تعطي لنا إمكانية رؤية تاريخنا الذاتي بمعاييرها. لاسيما وأنها ليست المرة الأولى التي يقف أمامها العراق، شأن كل تاريخ عريق في المدنية. فهي الحالة التي شقت لنفسها الطريق في كل تاريخنا القديم والمعاصر كما هو الحال بالنسبة لتاريخ الأمم جميعا. وفيها وحولها تتكتل القوى المؤقتة والدائمة، التي يتحصن كل منها بيقينه الخاص. المؤقت يعتقد بأنه لا شيء غيره وأن ماله وسلطته هو الشيء الوحيد الحق. بمعنى أنه يعيش بمعايير ومقاييس المؤقت أو الرؤية «الجاهلية». وهي رؤية لا تصنع في نهاية المطاف غير منظومة العبث، التي شكل تاريخ العراق الحديث، و بالأخص في مجرى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين نموذجها التام. كما برهن في الوقت نفسه على أنها مجرد هباء. وفيه نعثر أيضا على اعتراف وتقرير ضمني بان الشيء الوحيد الباقي هو الحق، بوصفه المرجعية المتسامية عن الابتذال مهما كان شكله ولونه ومعتقده. وسبب ذلك يقوم في أن «المؤقت» لا يصنع تاريخا. ومن ثم فهو عرضة للزوال المحكوم أما بعقاب النسيان وإما بعقاب القانون. وكلاهما من أصل واحد ونتيجة واحدة تؤدي بالضرورة إلى رميه أما إلى «سلة المهملات» وأما إلى سجون الفضيحة. وهي حالة «برهن» عليها الزمن التوتاليتاري للدكتاتورية الصدامية بصورة نموذجية

لم يعرفها تاريخ العراق منذ أن هج جلجامش باحثا عن الخلود في براريه وأهواره. وهو بحث يرمز إلى أن حقيقة الخلود في العراق ينبغي البحث عنها في براريه وأهواره وليس في ردمها وتجفيفها. وهو أمر يفترض كحد أدنى الارتقاء إلى مصاف الاندماج الوجداني بالخالد فيه، أي المجرد عن كل ما يمكن ابتذاله في الأقوال والأعمال.

بينما تكشف الأحداث السريعة والدرامية ما بعد سقوط الدكتاتورية عن أن اغلب القوى السياسية الكبرى لم ترتق بعد حتى إلى مصاف الرؤية السياسية النفعية القائمة وراء تحسس قيمة الاندماج بالخالد فيه. من هنا ظاهرة النهم «غير الطبيعي» عند النخب السياسية والأحزاب كما لو أنها قوى غازية خارجية. فالأحزاب القومية الكردية تريد سرقة شمال العراق، والأحزاب الشيعية تريد سرقة الشيعة، والنخب السنية تريد سرقة السلطة من جديد، والشيوعيون يسرقون عموما، والليبراليون يشاركون الجميع بالسرقة، والمستقلون يسرقون لحالهم!

بعبارة أخرى، إننا نقف أمام حالة غريبة ولكنها واقعية من حالات فقدان السيادة التي رفعت شعاراتها الأحزاب السياسية الكبرى ونخبها! وهي مفارقة مترتبة على عمق «غريزة المؤقت» في نفسيتها وذهنيتها. ذلك يعني أننا مازلنا نقف أمام نفس المعضلة الكبرى التي يعاني منها تاريخ العراق الحديث، ألا وهي كيفية الانتقال من الدهر الساري إلى الخلود، ومن الزمن إلى التاريخ، ومن المؤقت إلى الدائم. وهي إشكالية تشكل لب ومضمون الدولة الشرعية والمجتمع المدني والنظام الديمقراطي، أي مضمون كل الحركة الكبرى التي ميزت واقع وآفاق المأساة الوجودية للعراق المعاصر نفسه.

وهي مأساة تراكمت جذورها وبذورها وثمارها في مجرى الانحراف عن المسار الطبيعي للدولة ومتطلباتها العصرية، والتي بلغت ذروتها في مرحلة السيطرة التوتاليتارية للبعث الصدامي، التي لم تبق في العراق غير ركام

الحطام المادي والمعنوي في كل مرافق الوجود الضرورية. بحيث تركت إرثا هائلا من الخراب الشامل في كل شيء. ورّحلت إلى ما بعدها ولفترة طويلة نسبيا حالة ونفسية وذهنية المؤقت في الأفراد والأشياء والحياة ككل! وهو واقع يثير بهذا الصدد ثلاثة أسئلة كبيرة وهي: لماذا لم يتحول الزمن عندنا إلى تاريخ؟ ولماذا يجري إعادة إنتاج النخب المؤقتة؟ ولماذا فرخت الأحزاب السياسية الحالية هذا الكم الهائل من المؤقتين بين صفوفها؟

إن عدم تحول الزمن إلى تاريخ يرتبط أساسا بغياب فكرة الدولة الشرعية ومؤسساتها. فالدولة الشرعية هي المنتج الوحيد للتاريخ الفعلي. وهي ظاهرة نلمحها حتى في تلك الظروف التي تميز ضعف الشرعية. أما غيابها الكلي فإنه يحول تجارب الأفراد والجماعات والأمم إلى جزء من تجريبية فجة لا علاقة لها بالدولة والمؤسسات. بينما المؤسسات هي الشكل الواقعي للمنظومة. وفي حالة العراق، كان تشكيل الدولة الحديثة منذ عشرينيات القرن العشرين مبنيا على قدر من الشرعية المتفق عليها من جانب النخب السياسية والجماعات التقليدية (العشائر) والمجتمع المديني والقوى الأجنبية (الاستعمار البريطاني) كاستجابة على الوعود السابقة لبدء الحرب الإمبريالية الأولى. وهي شرعية كانت تستند بدورها إلى مساومة تاريخية، من هنا ضعفها الذي أدى بها في نهاية المطاف إلى الانهيار عام ١٩٥٨. مع أن ذلك لم يكن قدرها المحتوم. إلا أن هذا القدر الضئيل من الشرعية كان العامل الحاسم في تطورها وتطور مؤسساتها. أما الانقلاب العسكري لعام ١٩٥٨ فقد كان بوابة الانفتاح على عالم الراديكالية السياسية التي شكلت الحلقة الأولى من حلقات التخريب الدائم لفكرة الدولة والنظام. أما النتيجة فقد كانت تصب في اتجاه استبدال فكرة الدولة بفكرة السلطة، وفكرة النظام بفكرة القمع. مع ما كان يترتب عليه من فقدان مستمر ومتوسع للشرعية، مما أدى بدوره إلى فقدانها الكلي والشامل لاحقا. حينذاك اخذ التاريخ بالاضمحلال والتلاشي. ولا شيء كان قابلا للتراكم فيه غير أساليب

وأدوات القمع والإرهاب. عندها أصبحت كل أشكال الوجود والوعي أدوات لتنظيم الإرهاب الشامل. مما أدى إلى أن لا تختلف هراوة الشرطي وابتزاه عن سجون الأجهزة الأمنية وكلمة «المثقف» وموظف الإعلام الرسمي، تماما كما أصبح المرسوم الجمهوري و»مكرمة الرئيس» مجرد قسوة مفرطة في الإذلال وشراء الذمم. وفي ظل هذا النوع من «القيادة» اضمحلت فكرة الإدارة مع ما يترتب عليه من تخريب لفكرة المنظومة في العمل والمؤسسات. آنذاك أصبح العبث هو أسلوب الوجود، بحيث تحولت النكتة إلى جريمة والجريمة إلى «قانون»!

وهي حالة لا يمكنها أن تصنع نخبا بالمعنى العام والخاص للكلمة. إذ لا احتراف متنوع ومتنام غير احتراف الرذيلة. وهو احتراف لا يصنع تراكما ولا يبدع شيئا قابل لإعادة الإنتاج والنمو والتقدم والارتقاء. فالرذيلة تقف عند حدود لترتد بشكل مريع. لأنها لا تعمل في الواقع إلا على إفساد أسس الوجود. أما النتيجة فهي صناعة رخويات غير قابلة للحياة. ولعل نموذج الصدامية بوصفها التجسيد التام للشر المطلق هو دليل على ذلك. فقد جسدت بصورة نموذجية أسلوب اضمحلال وتلاشي النخبة بشكل عام والسياسية بشكل خاص. فقد تحول صدام إلى «مرجع» لكل شيء بما في ذلك تعليم الرجال والنساء في العراق كمية وكيفية غسل الجسد ولبس الأحذية!! وهو أمر يرمز إلى اضمحلال تام لفكرة النخبة واستبدالها بوهم «القائد الضرورة». بحيث جعلت من كل شيء غيره وهما قابل للانقشاع. وهي حالة أدت إلى اضمحلال كل شيء!

لقد كانت هذه النتيجة المقدمة التي أنشأت وفرخت بصورة سريعة هذا الكم الهائل من الحركات السياسية والاجتماعية، إضافة إلى القوى السياسية المغتربة. وهي حالة طبيعية، بل وضرورية. والأكثر من ذلك أنها إحدى أهم وأعظم الإنجازات الكبرى التي تحققت في مرحلة ما بعد سقوط الدكتاتورية الصدامية. فالعراق بحاجة ماسة إلى تنشيط كل خلاياه الناعسة والنائمة

والخربة، بل وحتى الميتة منها. من هنا لا تعني كثرة الأحزاب والحركات الاجتماعية سوى الصيغة الضرورية المناسبة في ظروف العراق الحالية لتنشيط خلاياه الاجتماعية. إلا أنها شأن كل ظاهرة تاريخية كبرى مميزة لمرحلة الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية لابد وأن يرافقها الكثير من السلبيات. ولعل أهم هذه السلبيات هو انتشار وتوسع واستفحال ظاهرة المؤقتين. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار خصوصية الانتقال من التوتاليتارية إلى الديمقراطية، التي تتصف بضعف قواها السياسية والاجتماعية والفكرية والمعنوية واستنادها الأساسي للقوى الأجنبية (الأمريكية البريطانية)، من هنا صعوبة توقع اجتياز هذه المرحلة دون إرهاصات كبرى. والقضية هنا ليست فقط في حجم الخراب الكلي والشامل الذي تركته توتاليتارية المرحلة السابقة، بل وفي ضعف القوى السياسية المغتربة. وهو ضعف كان نتاجا لإرهاب الدكتاتورية الصدامية وتقاليد غياب الشرعية والديمقراطية السياسية من جهة، وغياب تقاليد المساومة السياسية العقلانية بسبب اختلافها الأيديولوجي والعقائدي من جهة أخرى.

فالجميع يعاني من ضعف جلي في تأسيس فكرة الدولة الشرعية وفكرة الوطنية العراقية. مما جعل من آلية «المحاصصة» كما ظهرت في أول تشكيل «شرعي» لإدارة «مجلس الحكم» نتيجة حتمية لهذا الضعف. وفي هذا يكمن أحد الأسباب الجوهرية لنفسية المؤامرة والمغامرة في نشاط اغلب الحركات السياسية المعاصرة. وهي نفسية ملازمة لضعف تاريخ وتقاليد الشرعية والديمقراطية السياسية. من هنا إنتاجها لبيئة المتسلقين والمتملقين، التي عادة ما ترافقها نفسية المؤقتين، الذين تشكل بالنسبة لهم فكرة «انتهاز» الفرص الأسلوب الوحيد للتعويض عن انعدام أو ضعف الاحتراف. فالعراق ما قبل انهيار الدكتاتورية كان يفتقد للنخبة والاحتراف. بينما هي القوة الوحيد القادرة على اللمعان في سمائه وأرضه في ظروفه الحالية.

وليس اعتباطا أن تكون فكرة ونموذج «مجلس الحكم المؤقت» هي الصيغة

الوحيدة الممكنة بالنسبة للنخب السياسية التي تحولت بين ليلة وضحاها من قوة مغتربة ومشردة إلى عمود الصنعة الجديدة للسلطة. وهي حالة تعكس طبيعة وحجم الشذوذ الهائل الذي رافق زمن الدولة، أي افتقادها لتاريخها الذاتي فيما يتعلق ببنية المؤسسات الشرعية وتداول السلطة وتراكم الخبرة والكفاءة الضرورية للسلطة والمعارضة.

فعوضا عن أن يكون مجلس الحكم الانتقالي مرحلة منفية في الوعي السياسي للأحزاب والنخب السياسية، نراه يتحول تدريجيا إلى أسلوب لتأسيس فكرة المؤقت من خلال تفريغ مختلف ظواهر الحزبية الضيقة والطائفية والعرقية والجهوية في بنية الدولة ومؤسساتها وأساليب عملها. فعندما نتأمل تاريخ ظهور «مجلس الحكم الانتقالي» وكيفية فعله على الساحة العراقية والعربية والدولية، فإننا نقف من جديد أمام اغلب الإشكاليات الكبرى وبالأخص إشكالية الوعي السياسي الوطني والاجتماعي للأحزاب في مواجهة المصير المأساوي الذي تعرض له. ولعل أهم عوارض ومظاهر هذه الإشكالية تقوم في سيادة نفسية وذهنية المؤقت المشار إليها أعلاه. من هنا تعمق واتساع مدى الانحسار الفعلي لهذه القوى عندما ننظر إليه بمعايير الرؤية المستقبلية والعقلانية. وهو انحسار جلي في تناقض ادعائها الأيديولوجي تمثيل «الشعب العراقي» وتعارضه شبه التام مع سلوكها العملي في كل شيء! وهو تعارض يستعيد في الكثير من عناصره الخطر الكامن بالنسبة لتدمير الشخصية الوطنية، واقصد بذلك إمكانية انتقال الأطراف إلى المركز، وصعود الهامشية إلى هرم السلطة، واستحواذ الأقلية على مقاليد الأمور. فهي الظاهرة التي تفسد في نهاية المطاف الجميع وتجعل من الدولة والمجتمع ضحية حماقات يصعب تفسيرها بمعايير المنطق والأخلاق! وهي نتيجة تعادل من حيث رمزيتها فعل الأعاصير والزلازل والجراد. بمعنى إننا نرى صورة الجحيم دون إدراك مغزى العقاب فيه!

وعندما نتأمل تجربة السنوات الأربع ما بعد الصدامية، فإننا نقف أمام ضعف الإدراك السياسي والتاريخي لماهية الوطنية العراقية وحقيقتها من جانب القوى والأحزاب السياسية المكونة «لمجلس الحكم الانتقالي». من هنا انتشار وتوسع وترسخ الحزبية والعرقية والقومية الضيقة والجهوية والطائفية في كل ما تقوله وتفعله. وهو سلوك يعبر عن انغماسها العميق في بقايا ومكونات البنية التقليدية. مما يعني بدوره، أنها لم تستفد شيئا من تجربة القرن العشرين، وأنها مازالت من حيث الجوهر خارج إدراك حقائق التاريخ العراقي ومعاناته الفعلية. وهو الأمر الذي حدد مفارقة تعامل «مجلس الحكم الانتقالي» مع حالة الانتقال أو المؤقت في وجوده السياسي.
أما «الاتفاق» السياسي حول ضرورة إلغائه فقد كان تعبيرا معقولا عن إدراك قيمة المؤقت والعابر فيه. بعبارة أخرى، إننا نقف أمام ظاهرة تقول، بان ظهوره وزواله يمتلكان نفس القيمة «التاريخية». وهي قيمة زهيدة للغاية. والمأثرة الايجابية الوحيدة الممكنة التي يمكن الحديث حولها بهذا الصدد كانت مرهونة في حال تحولها إلى فعل سياسي عقلاني يؤسس لقيام الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي. وفي هذا التأسيس فقط كان يمكن «لمجلس الحكم الانتقالي» أن يحتل موقعه التاريخي في حياة الدولة والمجتمع بوصفه الحلقة الضرورية (والأضعف أيضا) في إرساء أسس وقواعد الانتقال السلمي والحقوقي للسلطة. وبالتالي التأسيس لإمكانية إعادة إرساء أسس الوحدة الوطنية. غير أن ما جرى هو إلغاء «مجلس الحكم المؤقت» وبقاء نفسية وذهنية المؤقت!! بينما الجوهري بالنسبة لإلغاء فكرة المؤقت لا تقوم في «حل النفس»، بقدر ما تقوم في تأسيس وإرساء أسس الثبات الديناميكي في بنية الدولة والنظام السياسي والحياة الاجتماعية. وهو فعل لم يكن مميزا للقوى السياسية التي شكلت عناصر «مجلس الحكم الانتقالي». وهي عناصر مختلفة جدا، إلا أن ما يوحدها بهذا الصدد هو نفسية وذهنية المؤقت. فعندما نتأمل«المأثرة التاريخية» لمجلس

الحكم الانتقالي، فإنها لا تتعدى في الواقع أكثر من محاولة إرساء أسس المؤقت من خلال ترسيخ وتأسيس فكرة المساومة الحزبية الضيقة والإلغاء التدريجي لفكرة القانون والشرعية والمضمون الاجتماعي المتنور بمعايير المصالح الوطنية العليا.

طبعا إن ذلك لم يكن معزولا عن النقص الفعلي المرتبط «باستحقاقات» ظهوره واستلامه السلطة. إلا انه واقع لا يفسر كل حيثيات الظاهرة. وذلك لان «مجلس الحكم الانتقالي» كان يعاني من ضعف بنيوي يبرز في التعامل مع النفس ومع الإشكاليات الكبرى التي واجهت وما تزال تواجه العراق وبالأخص ما يتعلق منها ببناء الدولة الشرعية والمجتمع المدني، بوصفها أساس الفكرة الوطنية السليمة. وهو الأمر الذي وضعه من الناحية التاريخية أمام مفترق طرق، أما السير صوب تحقيق فكرة الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي وإما السقوط في هاوية الانقراض السياسي. وذلك لان معاداة ومحاربة الدكتاتورية الصدامية بحد ذاته هو ليس ضمانة لترسيخ أسس الديمقراطية، كما أنها لا تحتوي بالضرورة على إدراك لقيمة الدولة والشرعية والمجتمع المدني. وهو واقع كان يمكن رؤيته بوضوح على مثال تنامي ضعف الحس السياسي الديمقراطي، وتنامي ضعف الشفافية في المناقشة والقرارات، والانزواء المتزايد صوب «الاتفاقات» الحزبية الضيقة والجزئية، وتعاظم ميوعة الخطاب السياسي والاجتماعي والوطني وعدم وضوحه واقتضابه المزيف وانعدام المسئولية أحيانا فيه. وهي ظواهر لها أسباب عديدة منها ما يتعلق بضعف التجربة السياسية العلنية وتقاليدها الديمقراطية والكفاءة الشخصية والنزعة الأبوية والوراثية الناتئة أحيانا عند أغلبية الأحزاب والحركات السياسية المكونة للمجلس، إلا أنها لا تبرر ما أسميته بالنقص البنيوي فيه.

فمن المعلوم، أن العراق لم يعرف في تاريخه الحديث والمعاصر فكرة ونموذج الحكم الثابت. فقد كان تاريخه منذ عشرينيات القرن العشرين

سلسلة من «الانقلابات» الحادة التي جعلت منه ميدانا لمختلف التجارب الراديكالية، التي تتوجت بصعود التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. وفيهما تجسدت بصورة «فاضحة» فكرة ونموذج «المؤقت» في كل شيء. بحيث تحول «المؤقت» فيه إلى ثبات دائم. وفي هذا تكمن إحدى السمات الجوهرية للخراب السياسي والاجتماعي الذي تعرض له المجتمع والدولة. إذ لا يعني «المؤقت» هنا سوى طابعه العابر والزهيد. وهو الأمر الذي كان يسحق بصورة متتالية فكرة التراكم، بوصفها جوهر التقدم والتطور العقلاني والعملي للدولة والمجتمع. إذ لا يعني «الدستور المؤقت» و»القانون المؤقت» سوى الصيغة الأكثر تدميرا للدستور والقانون. وذلك لأنه تصور يوهم بوجودهما، لكنه يمتهن حقيقتهما من خلال تحويليهما إلى «لا شيء». ويتحول «التجريب» الخارج على القانون إلى أسلوب وجود الأشياء. وهي ممارسة تؤدي بالضرورة إلى الخروج على كل قانون. مما جعل من العنف والإكراه أسلوبا لتصنيع وهم الثبات الدائم. لأنه الشيء المفقود فعلا في بنية الدولة والمجتمع. ولعل تجربة «ثبات» الدكتاتورية الصدامية هو أحد النماذج «الكلاسيكية» بهذا الصدد. فقد تحولت بين ليلة وضحاها إلى «هباء منثور». وتحول كل أشخاصها وأصنامها ومرجعياتها إلى «لا شيء»! وهي نتيجة تبرهن على أن امتهان الحقوق والدستور والشرعية وتحويلهما إلى «لا شيء» يؤدي بالضرورة إلى نخر الأرضية التي تستند إليها السلطة والدولة والوحدة الوطنية. وفي هذا يكمن أحد الدروس التاريخية والسياسية والاجتماعية الكبرى لفكرة الثابت والمؤقت في السلطة والدولة والأمة.

إن انعدام الثبات الحقيقي في الدولة العراقية وتاريخها المعاصر يقوم في عدم استنادها إلى أرضية الحق الدائم والدستور الدائم. فهو الأساس الوحيد القادر على أن يضفي على تغير السلطة وتبدل أشخاصها قوة إضافية بالنسبة لترسيخ تقاليد الحق والشرعية وتراكم قوتها الذاتية في

كافة الميادين. وفي حال النظر إلى واقع العراق بعد سقوط الدكتاتورية، فإننا نقف أمام نفس الضعف الفعلي المميز لنفسية وذهنية "الانتقال»، أي المؤقت. طبعا أن لهذه الحالة مقدماتها القائمة في انعدام مؤسسات الدولة في المرحلة الدكتاتورية، إذ لم توجد دولة بالمعنى الدقيق للكلمة. أما «الجمهورية الثالثة» فقد كانت دولة بدون مؤسسات شرعية، أي مجرد جغرافية متهرئة لسلطة خشنة. وهو الأمر الذي يفسر سيادة «العابر» فيها. فقد كان كل ما فيها انتقالي بالمعنى السياسي والاجتماعي والأخلاقي. من هنا انعدام إمكانية التراكم، وبالتالي تأسيس التقاليد الضرورية للدولة العصرية.

وضمن هذا السياق يمكن فهم مقدمات ومحددات ظهور وعمل «مجلس الحكم الانتقالي» والتشكيلات الحكومية المؤقتة اللاحقة حتى الآن ٢٠٠٧. فهي كيانات عابرة وجزئية لا توليف فيها لغير الترقيع الضروري الناتج عن كيفية ظهورها للوجود بوصفها «قوى مساومة» لا غير. وفي هذا فقط تكمن قيمتها السياسية. بمعنى أنها تمثل للمرة الأولى في تاريخ العراق المعاصر صيغة سياسية معقولة للمساومة، رغم أنها جرت في ظروف حرجة وبضغط قوى خارجية، أي لم تكن نتاجا تلقائيا للإدراك السياسي من جانب قواها المكونة. لكنها استطاعت للمرة الأولى في تاريخ العراق الحديث من جمع اغلب القوى السياسية تحت مظلة تقر بجودها المؤقت في السلطة، وان ما تعمل ضمنه هو مجرد كيان عابر وكينونة انتقالية إلى أن يجري نقله إلى الوضع الدستوري الدائم. ذلك يعني إقرارها السياسي بضرورة الحصول على صيغة شرعية لحق «الثبات» في الحكم، وان هذا الثبات مقرون وملازم لثبات الدستور والقانون.

إننا نعثر في هذه الحالة على قيمة تاريخية مهمة بالنسبة لتطور الوعي السياسي والحركات والأحزاب السياسية. إلا أن قيمة هذا الإدراك مازالت ترتبط بمدى استعداد القوى السياسية الحالية على تجسيد ماهية ومدى

ووظيفة «الانتقال» المرهونة حاليا بها. لاسيما وان خصوصية هذه المرحلة الانتقالية تقوم في كونها الصيغة السياسية المعبرة عن النقص الجوهري في تاريخ ومسار الدولة العراقية الحديثة وكيفية سقوط «الجمهورية الثالثة». وهو الامتحان التاريخي العسير أمام الحركات والأحزاب السياسية الكبرى الفاعلة في ظروف العراق الحالية. وذلك لان السؤال الجوهري القائم أمامها يقوم فيما إذا كانت هي قادرة فعلا على نقل العراق من واقع التجزئة إلى رحاب الوحدة، أم أنها تعمل «بمنطق» ونفسية التجزئة، أي هل أن «الانتقالي» بالنسبة لها ينبغي أن يتطابق مع فكرة الانتقال من مستنقع التجزئة والخراب إلى عالم الوحدة والبناء، أم أنها ستعيد إنتاج حالة المؤقت بوصفها حالة الثبات الوحيد؟! وهو امتحان اقرب ما يكون إلى إشكالية الفكرة السياسية والأحزاب السياسية والفكرة الوطنية. وذلك لان حصيلة المعطيات العامة والخاصة لسلوك الأحزاب السائدة حاليا ونمط تفكيرها يقوم في سيادة نفسية المؤقت. وهي أتعس أنواع النفس وأكثرها رذيلة. إذ حالما تتغلغل في الوعي السياسي فإنها تصنع وعيا عادة ما يتسم بالنهب والالتهام السريع ومختلف أنواع المغامرة والمؤامرة.

وهي نتيجة يمكن رؤية «مآثرها» الأولى في الصراع من اجل رسم مواد «قانون إدارة الدولة» للمرحلة الانتقالية، واستمرارها اللاحق في المواجهة الخفية والعلنية حول «الدستور الدائم». وهو سلوك كان محكوما بنفسية وذهنية المؤقت، بمعنى الحصول على اكبر قدر ممكن من «الانجازات». وهي انجازات محكومة بدورها بالرؤية الحزبية الضيقة، بمعنى خلوها الفعلي من هواجس أو غاية الفكرة الوطنية العامة. وهو سلوك يشير إلى طبيعة الانعزال والانغلاق الذاتي للقوى والأحزاب السياسية. من هنا تماسك الأحزاب السياسية على ذاتها وانغلاقها بمعايير الوحدة الوطنية. وهو تماسك لا يتصف بالفضيلة، لأنه مبني على رذيلة الخوف، ومن ثم نفسية العبودية الهلعة أمام مواجهة التحديات الكبرى. وهي صفات

عادة ما تميز الرخويات السياسية، التي برزت بوضوح للمرة الأولى في السلوك العملي للقوى السياسية المكونة آنذاك لمجلس الحكم الانتقالي في كيفية وأسلوب إعدادها وموافقتها على «قانون إدارة الدولة المؤقت». وهو أسلوب يتسم بالعداء للديمقراطية والتخوف منها من جهة، وسيادة ذهنية التجزئة ونفسية الغنيمة من جهة أخرى. فحتى خلافاتها الخفية والمعلنة لم تتصف بالمبدئية. وفي حصيلته الباطنية يمكن القول، بان أسلوب الاتفاق والاختلاف على «قانون إدارة الدولة» بين القوى السياسية لم يكن محكوما بفكرة الوطنية العامة وفكرة تأسيس الرؤية الشرعية والمصالح العليا للمجتمع، بل «بإنزال» ما تراه مناسبا لنفسها. وهي نفسية مميزة للقوى المؤقتة. بعبارة أخرى، إننا نرى في حصيلة التنازلات والمساومات والاعتراضات حول مواد «قانون إدارة الدولة» الملامح الأولية لسحق براعم الفكرة الشرعية للدولة وقواعد اللعبة الديمقراطية وأولوية المجتمع المدني في النشاط العملي للأحزاب السياسية. مع ما يترتب عليه من انهماك في تجزئة الفكرة الوطنية. كما أنها ممارسات تعكس نمو وازدياد نفسية التنازلات والمساومات الضيقة، بمعنى الانحدار من القومية الضيقة إلى العرقية، ومن الجهوية إلى الطائفية، وتصاعد نفسية المؤامرات والمغامرات في «الاتفاقات» و»الجبهات». مع ما كان يرافقه من شبه انعدام للمحاسبة الذاتية والمكاشفة العلنية أمام المجتمع، وغياب النقد العلني والصريح، وترقيع كل شيء تحت حجاب «الوحدة»، وخلط القيم والمفاهيم والمبادئ دون منهجية واضحة عن حد وحقيقة الوطنية العراقية.

وقد أدى ذلك بدوره إلى محاولات ترسيخ فكرة وأسلوب ومبدأ «المحاصصة»، بمعنى الخروج على فكرة الديمقراطية واستحقاقها السياسي، بوصفه الأسلوب الوحيد للقضاء على نفسية وذهنية المؤقت. وذلك لان الهاجس الفعال عند القوى السياسية المكونة آنذاك لمجلس الحكم الانتقالي لم يكن محكوما بالرغبة الصادقة في بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي

والمجتمع المدني، بل للحصة الممكنة في النظام المقبل. وهي حصص وهمية تكشف عن عدم نضج الوعي السياسي الوطني والدولتي والاجتماعي. وهو ضعف كانت تتقاسمه كل القوى المكونة لمجلس الحكم الانتقالي دون استثناء. مما يعني أنهم جميعا كانوا يشاركون بوعي أو بدون وعي في نفسية المؤقت ومحاولة جعلها مبدأ سياسيا يحكم سلوك الدولة. وهي نفسية وجدت تعبيرها النموذجي في التحضير والإعداد لكتابة الدستور الدائم وأسلوب ونوعية تأييده ومعارضته.

فمن المعلوم أو من بديهيات الفكر السياسي القول، بان التجارب الدستورية للأمم هي التعبير الأرقى عن مستوى إدراكها السياسي والاجتماعي والقانوني والوطني. بمعنى أن الدستور هو الحصيلة الأكثر تجريدا وسموا عما يعتمل في رؤيتها السياسية، وعما يختمر في مواقفها الاجتماعية، وعما هو متراكم في وعيها الحقوقي، وعما يعتمل فيها من هموم تعكس مستوى تمثيلها للمصالح الوطنية العليا. وهي معايير يمكن تطبيقها على كافة التجارب الدستورية، التي تبرهن بدورها على أن الهمّ الأكبر وراء كتابته وتدقيق مواده كانت محكومة في الأغلب بنوعية النخبة السياسية ومستوى تطور وعيها السياسي والاجتماعي والحقوقي والوطني. وذلك لان النخبة السياسية الحقيقية هي التعبير العملي الأفضل عن مستوى إدراك الواقع والبدائل. وهو إدراك أكثر ما يتجسد في نوعية الدستور حالما يصبح الوثيقة الكبرى بالنسبة لبناء الدولة الشرعية ومؤسساتها وعلاقتها بالمجتمع. ولا ضرورة للخوض في تتبع مجريات الأحداث التاريخية ونتائجها بالنسبة لتطور المجتمعات والدول أو انحطاطها للبرهنة على هذه الحقيقة التي ترتقي إلى مستوى البديهة. كما أن استقراء تاريخ الأمم، وتجارب النخب السياسية تكشف عن أن الذكاء الفعلي للنخب السياسية يمكن قياسه الفعلي زمن الانعطافات الحادة والتحولات المفاجئة والأوقات العصبية واللحظات «المصيرية». ففيها تظهر بجلاء حقيقة مكوناتها و«معدنها» ومستوى ثباتها

الذاتي. فهو الزمن الذي يكشف عن الحقيقة القائلة، بان الذكاء الفعلي للنخب السياسية يقوم في ثباتها الوطني والاجتماعي والأخلاقي، وليس في مغامراتها الجزئية. بمعنى وضعها أمام محك ما إذا كانت هي قادرة فعلا على الارتقاء إلى مصاف المكون الضروري لتاريخ الأمة أو البقاء ضمن زمن المغامرات السياسية. وهو زمن عرضة للانحلال والتفسخ شأن كل ما لا يندرج ضمن تراكم التجارب الذاتية للأمم. لاسيما وان التجارب الذاتية للأمم هي الوحيدة التي تعطي للأفراد والجماعات والأحزاب قيمتها، بوصفها عناصر في كينونتها الوطنية والقومية أو حلقات في سلسلة مسارها التاريخي. في حين كانت تجربة كتابة وإقرار الدستور الثابت اقرب ما تكون إلى صنع دستور الوفاق الحزبي والمحاصصة الطائفية والعرقية.

إن دستور الوفاق الحزبي والمحاصصة الطائفية والعرقية لا يمكنه أن يصنع هوية وطنية عامة، أي هوية عراقية. وهو سبب كاف لوحده لإفقاد الدستور من كل قيمة ومعنى واثر ايجابي محتمل في بناء «العراق الجديد». على العكس، انه لن يفعل إلا على إعادة العراق إلى الخلف. وليس مصادفة أن يقف العراق بعد مرور قرن من الزمن على ظهوره «الحديث» أمام نفس الحالة التي وصفها الرصافي في أحد أبياته الشعرية الناقدة لأوضاع العراق قبل عقود عندما قال «علم ودستور ومجلس امة، كلّ عن المعنى الصحيح محرّف». وهو نقد يمكن فهم باعثه بمعايير الحماسة الشعرية والرغبة المعتملة في قلب كبير من اجل عراق اكبر، إلا انه يبقى مع ذلك أكثر انطباقا على أوضاع العراق الحالية. فقد كان دستور العراق وعلمه ومجلس أمته في مرحلة تكون ونشوء، بينما مجلس الأمة وأعلامه واختلاف القوى حول «كتابة الدستور» الذي جري بعد قرن من الزمن يبدو أكثر تخلفا. فالأول أفضل من الثاني في اغلب مكوناه ومستوى تأسيسه. وهو أمر يشير إلى أن تاريخ العراق الحديث بهذا الصدد كان مجرد زمنا. ذلك يعني أن حياة ونشاط النخب الحزبية الحالية هو جزء من زمن ضائع، لان جهودهم الكبرى

والصغرى، الخاصة والعامة تهدف إلى إرساء قواعد المغامرة ولعبة المصالح الضيقة وليس منظومة الحقوق الضرورية لبناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني المحكومة بمبادئ الفكرة الوطنية الجامعة. وذلك لان المتحكم فيها هو فكرة الوفاق والمحاصصة. في حين أن الوفاق يتعارض مع فكرة الثبات والدائم، والمحاصصة الطائفية تتعارض مع فكرة الكلية، أما المحاصصة العرقية فإنها تتعارض مع العراقية. بعبارة أخرى، إن فكرة الوفاق الحزبية لا يمكنها أن تصنع منظومة الثبات الضرورية للدولة والمجتمع بوصفها قاعدة تطوره الديناميكي، التي يشكل الدستور منظمها القانوني. بينما لا يمكن للمحاصصة الطائفية أن تصنع رؤية كلية جامعة للأطياف العراقية، في حين أن المحاصصة العرقية لا يمكنها أن تصنع وحدة وطنية. أما النتيجة الحتمية فهو إفلاس فكرة الثبات والديمومة والجمعية والشرعية، مع ما يترتب عليه من سقوط وانحطاط للفكرة الوطنية العراقية في المبادئ والغايات.

إن حصيلة كل هذا الانحراف والانحطاط هي التي تحكمت في نفسية وذهنية الأحزاب والنخب السياسية في ظروف العراق الحالية تجاه «كتابة» الدستور. بمعنى أن الهمّ الجوهري بالنسبة لها لم يكن الدستور بوصفه الوثيقة الوطنية العراقية الجامعة لفكرة الشرعية والحق والمواطنة، بل كيفية كتابته، أي كيفية تضمينه مطالبا حزبية أو طائفية أو عرقية ضيقة. وهي ممارسة لا تؤدي إلى إلا الخراب. وتجربة العراق الحديث هي خير دليل على ذلك. فالصدامية ومصيرها الخائب هو ليس من نصيب صدام، بل من نصيب كل فعل يتعارض مع حقيقة الهوية الوطنية العراقية. وحالما يصبح الدستور غنيمة سياسية، فانه يتحول إلى صنم من أصنام الوثنية الجديدة. أما مواده فإنها لا تنتج غير «آلهة» صغيرة مهمتها إثارة الوساوس والهلوسة القامعة للعقل والكابتة للضمير والفاعلة في توجيه الطاقة البشرية صوب الانعزال والتخريب. وهو توجيه نرى ملامحه في

توسع مدى الرؤية الحزبية والمحاصصة والطائفية والعرقية والجهوية إلى كافة أطراف العراق ومكوناته. وهي الحالة التي يمكن رؤيتها على مثال الاستفتاء على الدستور نفسه.

فقد كانت مقدماته تنطلق من حالة تمزق وصراع واحتراب قومي وعرقي وطائفي وجهوي. ومن ثم لا يحتوي على القدر الضروري من اجل تحقيق فكرة الإجماع الوطني والاجتماعي السياسي. وهو إجماع ضروري بالنسبة لبلورة دستور، أي «قانون دائم» يتسم بقدر من الثبات التاريخي. فهي الصفة الضرورية التي تعطي له قدرة الاستقطاب الواقعي للقوى الاجتماعية والتأثير الفاعل بالنسبة لإرساء أسس الوحدة السياسية المبنية على إدراك وطني عام. أما من حيث أسلوبه، فقد كان الاستفتاء تجسيدا لحالة التمزق والصراع والاحتراب القومي والعرقي والطائفي والجهوي. وهو أسلوب لا يمكنه أن يصنع في نهاية المطاف تقاليد سياسية قادرة على تأسيس وترسيخ فكرة الشرعية وسيادة القانون والوحدة الوطنية. أما حصيلة تضافر المقدمات والأساليب فقد ظهرت في شكل ومدلول النتائج المباشرة في النسبة والأرقام المؤيدة والمعارضة للدستور الجديد. ففي المناطق الشمالية (السليمانية واربيل ودهوك) تصل النسبة المؤيدة إلى حوالي ٩٩٪، وفي المناطق الغربية (الرمادي، صلاح الدين) تصل النسبة المعارضة إلى حوالي ٩٠٪ وفي المناطق الوسطى والجنوبية (بغداد، الحلة، النجف، كربلاء، الديوانية، الناصرية، العمارة، البصرة) تصل النسبة المؤيدة إلى حوالي ٩٦٪ . أما المناطق «المتأرجحة» (كركوك والموصل وديالى) فإنها تصل إلى المناصفة كمعدل وسط بينها جميعا.

إن هذه الصورة النموذجية للتأييد والمعارضة تنتمي من حيث المقدمات والأسلوب والنتيجة إلى نوع واحد، هو نوع القطيع. بمعنى أن النفسية والذهنية المتحكمة بها هي نفسية وذهنية القطيع وليس مواقف الاختيار الحر المميزة للرؤية المدنية والتمايز الاجتماعي والسياسي. فالتأييد

والمعارضة محكوم كل منهما برؤية ضيقة تتراوح ما بين العرقية والطائفية والجهوية أو خليط منها. ومن حيث مقدمات وأساليب التصويت ونتائجه تبرز فاعلية فكرة «النظام»، بوصفها الوجه الآخر لتقاليد الاستبداد والانحطاط.

فالتأييد الكردي للدستور هو تأييد محكوم بالنزعة العرقية والاستبداد السياسي لأحزابهم وانضباطها الفعال في التزوير. وهي نتيجة محكومة بالتقاليد والعرف وليس بالرؤية السياسية الاجتماعية. إذ من الصعب توقع ممارسة ديمقراطية في ظل بنية اجتماعية تقليدية وتقاليد جبلية وتاريخ عقائدي انتقائي لقوى قومية مجزأة وضعيفة (طالبانية وبرازانية)، أي كل ما يجعل من النفسية العرقية القوة الغالبة في «تسيير» و«توجيه» الجماهير، أي الاستحكام بقرارها. وهو قرار لا يعني إمكانية معارضته في ظل الشروط الحالية للعراق، لرغبة «القادة» و«الزعماء» لأنه بحد ذاته لا يتعدى كونه جزء من عرف وتقاليد لا علاقة لها بالمجتمع المدني والمؤسسات السياسية. والشيء نفسه بمكن قوله عن المناطق الغربية، التي كانت معارضتها للدستور مبنية على أسس طائفية وجهوية. إذ لم تكن «لا للدستور» سوى الوجه الآخر لرفض فقدان السلطة. بمعنى أن الهاجس الجوهري فيها لم يكن نتاجا للرؤية الاجتماعية والوطنية، بقدر ما كان نتاجا للطائفية المبطنة والجهوية السياسية للعرب السّنة. وهي مواقف تعبر أيضا عن نفسية «القطيع السلطوي». في حين كان تأييد الدستور في المناطق الوسطى والجنوبية محكوما بالتثقيف الطائفي للعرب الشيعة وتاريخهم المكبوت في غضون عقود مديدة وامتهان كينونتهم العراقية. أما «التأرجح» في كركوك والموصل وبعقوبة فهو تأرجح ظاهري فقط. وذلك لأنه محكوم بثبات شديد في الانقسام مبني هو الآخر على أسس قومية أو عرقية أو طائفية.

ذلك يعني، إننا نعثر عند الجميع على قدر هائل من نفسية وذهنية القطيع.

إلا انه متباين بين المناطق الثلاث بحكم مستوى وتقاليد الرؤية المدنية. فإذا كانت الوحدة الصلدة بين الأكراد هي الوجه الآخر للوحدة الخشنة المصنوعة من عجينة الادلجة العرقية وتاريخ الاضطهاد الذي تعرضوا له على امتداد عقودا طويلة من جانب السلطة المركزية، فان الوحدة الصلدة للعرب السنة هي الاستمرار المتعنت لاسترجاع القدر الممكن من السلطة وليس المشاركة فيها. بينما كانت وحدة العرب الشيعة في التصويت الأكثر حرية لأنهم الأقل اشتراكا فيه. وهي وحدة محكومة بفكرة البديل الاجتماعي، كما أن قلة الاشتراك محكومة بالاستقلال الاجتماعي والسياسي في المواقف. حقيقة أن هذه الاستقلالية لم ترتق بعد إلى مصاف الرؤية السياسية الوطنية وذلك بسبب تاريخ العنف والإكراه الذي تعرضوا له وبالأخص في مجرى العقدين الأخيرين. فقد استطاعت الأحزاب الشيعية تحويل الشيعة إلى طائفة في مواقفها من الدستور، لكنها عجزت عن احتواء العرب الشيعة. وهو أمر يدلل على عمق تقاليد المدنية فيهم. وهي حقيقة تاريخية أيضا، لان كينونة العراق الثقافية مرتبطة تاريخيا بالبصرة والكوفة وبغداد.

وعموما يمكننا القول، بان «النجاح» في التصويت لم يكن للدستور بقدر ما كان لنفسية وذهنية الانقسام والتجزئة. وهو أمر يعكسه الإجماع شبه المطلق على «تأييد» أو «معارضة» الدستور في مناطق محددة دون غيرها. ذلك يعني أن التأييد والرفض لم يكن نتاجا واعيا لفاعلية القيم والمفاهيم الوطنية العامة، بقدر ما كان نتاجا لنفسية وذهنية القطيع المحكومة بقيم ومفاهيم عرقية أو طائفية أو جهوية.

طبعا أن هذه النتيجة هي الاستمرار «الدستوري» لتقاليد الانحطاط وانقلابا عليه. وهي مفارقة تحكم تحليل المضمون الفعلي لمقدمات وأساليب ونتائج الاستفتاء على الدستور العراقي الجديد. إننا نعثر فيه ليس فقط على «مساومة سياسية» بائسة بل وتجربة مريرة يصعب عليها تحقيق فكرة الديمقراطية الاجتماعية وفكرة المواطنة الفعلية في ظل قوى لم تتحرر

بعد من ثقل تقاليد الاستبداد والعنف المركب (القومي والعرقي والطائفي والاجتماعي والسياسي). وهي تقاليد يشكل الانحطاط المادي والمعنوي للعراق كما هو جلي في كثافة الحثالة الاجتماعية ووعيها السياسي المبتذل في الأحزاب «الحاكمة» والمعارضة على السواء، الوجه الآخر لبقاء وفاعلية التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. فقد تركت الأخيرة العراق في هاوية سحيقة. وجعلت من كل ما يجري فيه الآن، بما في ذلك تعميق التجزئة من خلال البحث عن وحدة، كما بينه الاستفتاء حول الدستور، «زكاة» لتطهير العراق من خلال ضرورة قطعه الأشواط التي لابد منها من اجل أن تتبرعم من جديد قوى المجمع المدني ونخبه الفكرية والاجتماعية والسياسية الجديدة.

فقد كشفت تجربة الاستفتاء عن واقع يقول، بان العراق يحتوي من حيث الجوهر على جماهير بائسة ونخب أكثر بؤسا. ولكنها تجربة تحتوي في نفس الوقت على قدر هائل من الفضائل الاجتماعية والسياسية. وهي فضائل تختبئ في كمونها التاريخي بالنسبة لمستقبل الفكرة الشرعية والنشاط الديمقراطي السياسي، أي كل ما نعثر عليه في الاشتراك الفعال لفئات اجتماعية عريضة ظلت على طوال عقود مهمشة ومغيبة عن النشاط السياسي المباشر، وانتقال أغلبية الحركات المؤيدة والمعارضة إلى ميدان العمل السياسي المباشر، واشتراك الجميع في الاختلاف، وأخيرا البحث عن توازن ومساومة في التأييد والمعارضة. وهي فضائل كامنة يمكنها أن تتحول إلى فضائل سياسية بالفعل في حال اندماجها في رؤية وطنية عامة. بمعنى انها يمكن أن تذلل الأبعاد اللاعقلانية القائمة فيها (من قومية وعرقية وطائفية وجهوية بوصفها بقايا من بقايا التوتاليتارية والدكتاتورية الفاعلة في بنية العلاقات الاجتماعية والسياسية) في حال ارتقائها إلى مصاف الرؤية الواقعية والعقلانية الوطنية العامة. وإلا فإنها يمكن أن تتحول إلى تقليد يؤسس «لشرعية» الانحطاط الدائم، عبر جر المجتمع إلى حالة

من التشرذم والتخلف لا يمكنه معها الارتقاء إلى فكرة الدولة والمواطنة والمجتمع المدني والحرية الفعلية.

وهي الحالة التي كان يمكن رؤية ملامحها الباطنة في ربط الاستفتاء على الدستور بمحاكمة صدام حسين ورموز السلطة السابقة. بمعنى تحويلهما إلى جزء من اللعبة السياسية الماكرة عوضا عن أن يكون أسلوب لرفع مستوى تكامل المجتمع والنخبة والأفراد والقوى السياسية إلى مصاف التكامل الفعلي بمعايير الدولة ومصالحها العامة. أما تحويلهما إلى جزء من لعبة السياسة الماكرة وتكنيك PR (دعاية العلاقات العامة)، الذي يجري فهمه على أنه مجرد تجميل الوجه أو تغطية تجاعيده الخربة، فانه دليل على أن مضمون الاستفتاء والمحاكمة هو مجرد استعادة فجة لنفسية وذهنية التوتاليتارية البعثية الدكتاتورية الصدامية. فقد كانت الأخيرة «بارعة» في مجال تخريب المفاهيم العقلانية والقيم الإنسانية. والنتيجة هي وقوفها الذليل أمام محاكمة لم ترتق إلى مصاف فكرة الحق، وذلك لأنها كانت جزء من لعبة المصالح السياسية الضيقة ومحكومة بالعبودية لقوة الاحتلال. والأتعس مما فيها هو ربطها من الناحية الزمنية (والسياسية) بالاستفتاء العام على مسودة «الدستور الدائم». وهو ربط يشير من الناحية الفعلية إلى فشل الاستفتاء، ومن ثم فشل المحاكمة الحقيقية للصدامية، بوصفها احد أشنع نماذج الخروج على فكرة الحق. بل يمكن القول، بأنها تستعيد في كثير من أساليبها نموذج الصدامية في التغطية الصاخبة من اجل تمرير أفعال لا يمكنها أن ترسي أسس الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والوحدة الوطنية. على العكس، أنها تسير بالضد منها.

فقد مارست الصدامية قبل عقود نفس هذه الأساليب عندما حولت «محاكمة الجواسيس» و«الانقلابيين» وملهاة «المصارعين» وحكايات «أبو طبر» وكثير غيرها إلى أساليب مبكرة من PR لتمرير اغتيالها للمعارضة والعقل الاجتماعي. أما في الواقع فإنها لم تغتال إلا فكرة الحق والدولة والفكرة

الوطنية والمصلحة القومية. ولعل المفارقة المخزية في محاكمة صدام تقوم في أن الطرفين يتمسكان بفكرة الحق مع إنهما تجسيد نموذجي للخروج عليها. فصدام «العلماني» يمسك القرآن ويقول «كل ما بني على باطل فهو باطل»، والقضاة يحتمون في منطقة «خضراء» لا تعني في الواقع سوى «حق السير» بقواعد المرور الخاصة بها!! وهي مهزلة تتضح معالمها المدمرة على خلفية الاستفتاء. فمن الناحية الحقوقية والمنطقية والأخلاقية والسياسية والوطنية ليس الاستفتاء سوى المحاكمة التي يقوم بها الشعب في تحديد موقفه من القضايا الجوهرية والمصيرية. أما ربط الاستفتاء بمحاكمة صدام فقد كان إهدارا لفكرة الاستفتاء ومحاكمة الصدامية. فحقيقة الاستفتاء هي محاكمة من نوع رفيع. فعندما يقول الشعب بأغلبية مطلقة للدستور الدائم «نعم» فان ذلك دليل على انه دستور الوحدة الوطنية، كما انه دستور إدراكهم الحقوقي والسياسي، بان ما فيه هو تذليل وتجاوز لزمن الاستبداد وتقاليد الخروج على الحق. وهو ما لم يحصل. ومن ثم ليس توقيت محاكمة صدام قبل إعلان النتائج الرسمية للاستفتاء سوى PR لتغطية عجز بآخر، أو لتمرير خرق للحق بخرق آخر مثله.

بينما كانت الغاية من محاكمة صدام بالنسبة للعراق والعراقيين ليست محاكمة شخصية ولا أخذا بالثار ولا تمريرا لجدول سياسي ضيق ولا أي شيء آخر غير محاكمة تقاليد الاستبداد والخروج على الحق. وهي المحاكمة التي كان ينبغي أن يكون الإجماع على دستور دائم نموذجها الأرفع. بينما لم يحصل شيئا غير حالة مزرية تعبر عن خواء الاستفتاء والمحاكمة. وهو خواء يكشف طبيعة النخبة السياسية المختبئة في «المنطقة الخضراء»، أي في المنطقة التي جعلها صدام حصنا «منيعا» له ضد الشعب وخوفا منه! ولا مفارقة في تاريخ السياسة العراقية أسخف من أن تتحصن القوى «الديمقراطية» و«الشعبية» و«الوطنية» و«الإسلامية» و«العلمانية» فيها. إن مجرد وجودها ومحاصرتها في «المنطقة الخضراء» هو دليل على إفلاسها،

كما أنها إشارة على تغلغل الذهنية الصدامية إلى عقلها والهلع إلى نفسيتها. أما أن يتخاصما فيها في محكمة مغلقة على خلفية استفتاء خرب لدستور لا يقل خرابا منه، فهو دليل على بداية الهزيمة التاريخية والسياسية لنخبة المؤقتين الجدد في العراق. إن تجربة أربع سنوات من سيطرة «القوى الديمقراطية» الإسلامية و«العلمانية» الكردية لم تنتج غير مسخ مشوه من طائفية عرقية ابتذلت بطريقة شنيعة فكرة الديمقراطية كما ابتذلت الصدامية فكرة الوطنية العراقية والقومية العربية. ومن هذا الكل المشترك للابتذال أخذت تتعمق وتتوسع حالة التفكك الوطني. وهي الحالة التي يمكن رؤية انعكاسها النموذجي في الموقف من إعدام صدام. فهو تعارض في المواقف يعكس طبيعة ومستوى الاصطفاف الطائفي والجهوي والعرقي، بينما كان يفترض إنزال عقوبة القانون صنع الرؤية الحقوقية بوصفها أس وجذر المواطنة المعاصرة. بينما كانت ردود الفعل تدور حول تحسس (وليس عقل) الموقف من صدور قرار الإعدام وتنفيذه. فقد تحول القرار إلى عامل اختلاف وتصادم. والشيء نفسه يمكن قوله عن إعدامه. بحيث أصبحت رائحة جثته طيبة في الرمادي وتكريت، ونتنة في البصرة والكوفة. وهي مشاعر تعكس أولا وقبل كل شيء تغلغل حالة التفكك الوطني القائمة في نموذج السلطة والدولة الحالية إلى كل المواقف. بمعنى الاحتكام في المواقف إلى الشعور الجمعي الطائفي أو العرقي أو الجهوي وليس إلى عقل الاجتماع الوطني. إذ كشفت محاكمة صدام حسين وقرار إعدامه وتنفيذه على ضعف الفكرة الوطنية وتعاظم النفسية الطائفية والجهوية. فالاختلاف العنيف جرى ويجري حول جثة، بينما يفتقد المستقبل الوطني إلى رؤية ومساعي للوفاق والائتلاف. مع أن صدام لم يكن وليس بإمكانه أن يشكل أية قيمة ايجابية بالنسبة للمستقبل.

فمما لا شك فيه، إن هناك شخصيات يقبلها الزمن ويرفضها التاريخ. بمعنى أنها تبقى في الذاكرة ولكن بدون ذكرى. وهي الحالة المرافقة لنهاية كل

المستبدين والقتلة والمجرمين، الكبار منهم والصغار. فالعراقيون يتذكرون جيدا الحجاج الثقفي وعمر بن سعد والشمر بن ذي الجوشن وأمثالهم، غير انه لا ذكرى لهم في القلوب. لكنهم يتذكرون مسلم بن عقيل والحسين بن علي والمختار الثقفي وأمثالهم، وتدمع عيونهم وتبكي قلوبهم، ويعيدون إنتاجهم في الحس والعقل والحدس. وهي دورة يعيدون تمثيلها وتمثلها مع الزمن لكي يجعلوا منه تاريخا لوعي الذاتي الروحي والوجداني والسياسي. وهي حالة لا يمكنها الانتهاء ما لم تنته بطريقة تجعل من التعزية أسلوبا لتنقية الضمير الأخلاقي، وتحسينا للوعي السياسي، واستلهاما لحقيقة التاريخ العراقي.

وليس الإعدام الجسدي لصدام سوى إحدى الحلقات أو المراحل أو المستويات الضرورية لقطع هذا الطريق الطويل والشاق. فمن الناحية المعنوية لم يكن صدام أكثر من جثة نتنة بمعايير الرؤية الأخلاقية، وقوة مخربة بمعايير الرؤية السياسية الحقيقية، وكارثة مريعة بمعايير الرؤية الوطنية. وهي مكونات تراكمت في الضمير العراقي العام قبل أن تبلغ ذروتها التي تبدو في نظر الأغلبية اقرب إلى الخيال منها إلى الواقع. وهو سر أو سبب «الفلتة» الصغيرة التي أطلقت بدون إرادة ووعي، كلمات اللعنة عليه. وهي كلمات لا تخدش من حيث الجوهر سوى الضمائر الخربة. وذلك بسبب عدم قدرتها على سماع أصوات الاحتجاج الاجتماعي الهائل والازدراء غير المتناهي ضد الدكتاتوري الصدامية. فالحس السليم والدراية الحقيقية والانتماء إلى تاريخ العذاب الوطني والبقاء ضمن حيز الرؤية الإنسانية يفترض مشاركة المعاناة بأبسط أقدارها. وليس هناك من قدر ابسط في الحالة المعنية من إطلاق العنان للنفس المكبوتة بالبوح بما فيها. وهو مظهر للنزوع الأخلاقي الشفاف لا غبار عليه ولا بقية لانتقام متوحش أو غدر همجي.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن زمن الدكتاتورية الصدامية هو مجرد كمية

هائلة من الانتقام والغدر، فان استكماله في سلوك من يعارضه يبدو طبيعيا. فهو الاستمرار الطبيعي لحالة جرى رفعها إلى مصاف الصيغة «السياسية» الوحيدة في التعامل مع الخصوم. إذ لم تعترف الصدامية بمفاهيم وقيم الاختلاف والمعارضة والحيادية وما شابه ذلك. بل حولت مجمل العلاقات والمفاهيم إلى ثنائية مسطحة محصورة في نموذج «الأعداء والأصدقاء». وهي معادلة لا خيار فيها للفرد والمجتمع، لأنها محصورة بدكتاتورية لا تعرف غير القوة والقسوة والغدر والخيانة والخروج على ابسط مقومات الوجود الطبيعي للبشر والدولة والوطنية والقومية.

فقد كان النظام الصدامي نظاما عائليا قبليا طائفيا صرف. بمعنى ١٠٠٪. وكل الإضافات الأخرى من اجل تقوية وتدعيم مكوناته المشار إليها أعلاه. وبالتالي لم يكن «النظام» سوى تنظيم دقيق في الهرمية القبلية والعائلية «يؤسس» لبنية السلطة وحكم العائلة. غير انه شأن كل حكم عائلي قبلي هرمي عادة ما يربط في فلكه حلقات فعله المتوسع. لكنه لا يستطيع احتواء الجميع، وذلك لان احتواء الجميع يفترض أولوية الفكرة الوطنية. ولا وطنية في الفكرة العائلية القبلية. من هنا توظيف الدكتاتورية الصدامية للجهوية والطائفية. وهو توظيف يمكن رؤية انعكاسه في الموقف من أشكال التعزية التي جرى تقديمها بعد إعدام صدام. وهي تعزية ليست إلا الوجه الآخر لبقايا الجهوية والطائفية بعد أن جرى تفعيلها في مجرى السنوات الأربع بحيث تحولت إلى «منظومة» خفية في بنية الوعي الاجتماعي والسياسي. وهو الشيء الذي كان يمكن تلمسه في البحث والتدليل على «شماتة طائفية» ونزوع انتقامي «للشيعة» ضد «السنة». وهو خطاب لا علاقة له بالوطنية العراقية والقومية العربية. بمعنى انه خطاب طائفي صرف. واخطر ما فيه جعل صدام رمزا للسّنة! بحيث يتحول الموقف منه إلى موقف من «العرب السّنة»!! وهي مفارقة غريبة جعلت من صدام حسين «العلماني» ابن تيمية البعثي! ومن «القائد القومي» شيخ طائفة مذهبية!

وهي حالة تكشف بدورها عن عمق ومدى توسع التفكك الوطني والانحطاط السياسي. بحيث يمكننا القول بأن أربع سنوات من الاحتلال، وأربع سنوات من توسع التفكك الوطني قد أدى إلى صنع منظومة التفكك الوطني الفاعلة بمقاييس الطائفية السياسية والعرقية القومية العلنية والمبطنة، أي اشد النماذج تخريبا للفكرة الوطنية ومرجعيات العيش المشترك. بعبارة أخرى إننا نقف الآن أمام وجود وفاعلية «منظومة» خفية آخذة في «التكامل» للنزعة الطائفية والعرقية. وهو الأمر الذي جعل من رذيلة التجزئة «حقيقة سياسية». وحالما تصبح الرذيلة «حقيقة» وليس مجرد واقعا، فان ذلك يعني بلوغ التجزئة حالة «المنظومة» الفاعلة في كافة نواحي الحياة وعلى مختلف مستوياتها. هي حالة حالما تستقل بفاعليتها الخاصة في بلورة المواقف والقيم (السياسية والأخلاقية) عند الأفراد والجماعات والمجتمع عموما، فإنها تفرض بظلالها على الجميع وتجعل من الضلال دليلا على الواقع.

الطائفية السياسية والقومية العرقية
ومعالم الانحطاط الشامل للهوية الوطنية

ليس بعيدة عن الأذهان والذاكرة الصيغة الأوسع انتشارا لتحديد المعالم «الجغرافية» لاحتراب الطائفي الأول الذي وجد تعبيره فيما أطلق عليه عبارة «المثلث السني». وهو «مثلث» لم يكن معزولا عن تراكمه الواقعي العام وخصوصية انعكاسه في صراع القوى الاجتماعية والسياسية في الربع الأخير من القرن العشرين من جهة، وكيفية تأطيره السياسي والدعائي في المواقف الأمريكية قبيل الغزو من جهة أخرى. فقد أدت أحداث الحرب العراقية الإيرانية و«عاصفة الصحراء» و«الانتفاضة الشعبانية» و«المنطقة الآمنة للأكراد» إلى نتوء الوعي السياسي الذاتي الانعزالي، بحيث وجد تعبيره فيما ادعوه بالتكتل الشيعي السياسي، والانعزال الكردي العرقي والطائفية السياسة السلطوية. وهو واقع وجد انعكاسه في «منظومة» الرؤية السياسية الأمريكية تجاه العراق باعتباره كيانا مكونا من مثلث الشيعة – السنة – الأكراد. بعبارة أخرى، لقد احتلال الأمريكيون العراق وفي تصورهم وخططهم فكرة «المثلث» (الشيعي – السني – الكردي). وهي المقدمة التي أدت لاحقا بسبب نوعية التحولات التي جرت على بينة الدولة والسلطة والقوى المشاركة وحجما الفعلي في التحكم بمجريات الأمور إلى ظهور «مثلثات» كثيرة اصغر فاصغر، أي أكثر توسعا وتراكما في «منظومة» التجزئة. بمعنى أوسع وأكثر تجذرا في الوعي والممارسة بحيث لم تعد تقف عند حدود «الحياة السياسية» بل وأخذت تطفو على مختلف مستويات الوجود الاجتماعي. إذ لا يعني ظهور رمز «المثلث السني» و«المثلث الإرهابي» و«مثلث المقاومة» ثم «مثلث الموت» وما شابه ذلك في العراق سوى الصيغة التي تجعل من أكثر الأشكال هندسية ودقة ووضوح محل خلاف واختلاف لا يكتب حروفه ولا يمسحها سوى الدم. وعندما يصبح سيان من كان ساكبه

شرطا وحيدا للبرهنة والتدليل على «المواجهة» و«التحدي» و«المقاومة»، فان ذلك مؤشر دون شك على واقع انحطاط القيم والمفاهيم والرموز، ومن ثم خراب وتخريب أساليب الوعي والممارسة الاجتماعية والسياسية.

إن هذا الانحطاط والانتهاك، شأن كل خراب واستعداد على التخريب له مقدماته التاريخية ونماذجه «الملهمة». فهو بشير عموما إلى واقع الانقسام والتجزئة المتفسخة في بنية الوعي الاجتماعي والأخلاقي، كما انه يشير إلى انحلال بنية الفرد والمجتمع والدولة والثقافة. بمعنى انحلال الحد الضروري الذي يكفل لكل منهم حق الوجود والفعل ضمن معايير المصلحة العامة. وهو انحلال رفعته التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية إلى مصاف «المرجعية» المتحكمة في كل جزيئات ومسام الوجود الاجتماعي.

طبعا، إن الانقسام والتجزئة سواء بمعناها الاجتماعي والسياسي والطائفي والقومي والجهوي في العراق ظاهرة لها جذورها ومقدماتها التاريخية. ويمكننا إرجاعها من الناحية التاريخية إلى ما بعد سقوط بغداد في منتصف القرن الثالث عشر حتى بداية ظهور العراق الجديد في بداية القرن العشرين، أي بعد سبعة قرون من الغيبوبة والخمول. وهي مرحلة تاريخية هائلة أدت إلى تفتيت قواه الداخلية وإنهاك قواه الذاتية. بحيث أرجعت العراق بما في ذلك «جغرافيا» إلى ما قبل الطوفان السومري. إلا أنها أبقت من الناحية الشكلية على معالمه المحفورة في الذاكرة والتاريخ والجغرافيا، بوصفه موطن ووطن الساميين القدماء والجدد (العرب)، بمعنى الإبقاء على وحدة سومر وبابل ونينوى. وهي الحدود التاريخية والطبيعية الأولية، التي تشكل الأساس المادي والمعنوي لوحدة وجوده الثقافي والسياسي والقومي أيضا. بمعنى أن كل ما تشكل من مآثر وإنجازات كبرى مادية وأثرية وثقافية في تاريخ المكونات الدولتية للعراق منذ القدم هي الجزء الحيوي منه وله. وهي حقيقة رسختها تقاليد الخلافة العربية الإسلامية. وكل ما جرى بعد ذلك هو مجرد حالات عارضة.

وهو الأمر الذي جعل من حقيقة العراق وكيفية تكونه التاريخي هوية ثقافية وليست عرقية. وفي هذه الحقيقة كان يكمن استعداده لان يكون موطن الائتلاف الممكن والتمازج الثقافي والانفتاح الفعلي على النفس الآخرين. وهي حقيقة يمكن تتبعها ورؤيتها في كل الإبداع النظري والعملي لتاريخه الثقافي. ولم تغير حقيقته هذه بما في ذلك حقبة القرون السبعة المظلمة من تاريخه. فهي الحقبة التي جعلت من الانحطاط أسلوب وجود الزمن فقط، مما افرغ العراق من تاريخه الذاتي. وهو انحطاط ترسخ في التجزئة المفتعلة لكينونته العربية. ولعل مفارقة الظاهرة تقوم في أن العرب الذين صنعوا تاريخ المنطقة وقوام وجودها الفكري والروحي أصبحوا في العراق أفلاكا تتحكم بها مراكز التركية العثمانية والفارسية الصفوية. ومع أن هذا الصراع لم يكن قوميا ولا طائفيا بالمعنى التقليدي والمعاصر للكلمة إلا انه اتخذ هذه الصيغة المتخلفة في العراق الحديث. بحيث تحول المركز (العراقي) إلى أطراف، والأطراف (فارس وتركيا) إلى مراكز. وهي حالة مخزية تعيد إنتاج نفسها بعد سقوط التوتاليتارية والدكتاتورية.

فقد أدت التوتاليتارية والدكتاتورية، وبالأخص في مجرى العقدين الأخيرين إلى استفحال التجزئة الجهوية والقومية والطائفية للعراق والعراقيين في مختلف نواحي ومستويات الحياة. مما أعطى لهذه التجزئة أبعادا مركبة ومتشابكة في الاجتماع والاقتصاد والسياسية والفكر والأيديولوجية ونمط الحياة والنفسية الاجتماعية. وهي تجزئة اخذ حجمها بالتوسع في مجرى التغيرات الراديكالية التي رافقت سقوط التوتاليتارية والدكتاتورية.

فقد وقف العراق أمام امتحان صعب للغاية يقوم فحواه فيما إذا كان قادرا بالفعل على تذليل هامشية وجوده الذاتي بالاستناد إلى فكرة الوطنية العراقية. بمعنى هل هو قادر فعلا على تذليل تقاليد التركية الفارسية (العثمانية الصفوية) وذيولها التاريخية والمذهبية في التجزئة المفتعلة

لعرب العراق بوصفهم هوية واحدة في الجوهر، وتذليل تقاليد التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية في تجزئتها المفتعلة للكينونة العراقية عندما زاوجت بصورة فجة ومدت خطوط الموازاة المسطحة للجغرافي والقومي والطائفي في تقييمها وتصنيفها لعرب العراق، أي كل ما أدى قبيل سقوطها وبعده إلى ظهور ما يسمى بالمثلث السني والشيعي. وهو تقسيم وتقييم يعيد إنتاج التجزئة المفتعلة لحقيقة العراق بوصفه كينونة رافيدينية عربية إسلامية. بمعنى إعادة خلخلة حقيقة مكونه العربي. فعرب العراق هم هوية واحدة في الجوهر. وهم أصل العراق وجذره، كما انهم كينونته التاريخية والثقافية ومظهر وجوده الفعلي. إلا أن بروز «المثلث السني» فيه على خلفية انحلال الدولة المركزية وصعود الاطرافية والطائفية وتجسدهما السياسي و«القانوني» في «مجلس الحكم الانتقالي» واستمراره في مختلف الأشكال والأصناف والمستويات يشير إلى استمرار بنية الانحطاط المادي والمعنوي للعراق وقواه السياسية بالأخص.

إننا نقف أمام واقع انحطاط وتخلف للبنية الاجتماعية من جهة، وتصدع الفكرة الوطنية العراقية من جهة أخرى. وإذا كان من الممكن الإقرار نظريا بأنه انحطاط وتصدع قابل للرأب، باعتباره نتاجا لحالة سياسية أولا وقبل كل شيء، بلغت ذروتها في سياسة التوتاليتارية والدكتاتورية المقبورة، فان الأحداث التاريخية في مجرى السنوات الأربع على سقوط الدكتاتورية تشير إلى استمرار وإعادة إنتاج واقع التجزئة بصورة «منظمة» و«منظومبة».

فالتجزئة الهائلة التي أحدثتها التوتاليتارية والدكتاتورية في الكينونة العربية للعراق من خلال استفراد أطرافه (عوجة تكريت) التي تحولت إلى مركز العراق بما في ذلك «حق» تمثيل العروبة، هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى ظهور ما يسمى «بالمثلث السنّي» في العراق. تماما كما نرى الآن استفراد أطراف جديدة (النجف والسليمانية!) التي أخذت تتحول إلى مراكز العراق، هو الذي أدى وسوف يؤدي إلى تعميق الشرخ الفعلي

في التجزئة العراقية، ومن ثم ظهور «المثلث الشيعي». وهو مثلث آخذ في «التكامل» من خلال تحوله إلى صيغة إيديولوجية وعلنية في إعلاء فكرة الطائفية السياسية والطائفية القومية ووضعها في صلب المواقف العملية تجاه إشكاليات العراق الكبرى والصغرى. وهو توجه يساهم أكثر من غيره في تفتيت الهوية الوطنية والعربية للعراق.

فمن حيث حقيقة الهوية العربية والوطنية لا يوجد في العراق «مثلثا سنيّا» لا بالمعنى الجغرافي ولا بالمعنى الثقافي ولا بالمعنى الطائفي، كما لا يوجد «مثلثا شيعيا» فيه لا بالمعنى الجغرافي ولا بالمعنى الثقافي ولا بالمعنى الطائفي. فكلاهما «مثلثا» التخلف والانحطاط، الذي يمكن وصفه «بالمثلث الهمجي» في التاريخ العراقي المعاصر. وهو «مثلث» فعلي وقائم بذاته وله حدوده الخاصة به التي جرى «أدلجتها» و«دمجها» في «بنية السلطة» الصدامية، التي يجري إعادة إنتاجها في صدامية جديدة.

إننا نقف أمام «مثلث شيعي» (النجف – كربلاء – الكوفة) و«مثلث كردي» (سليمانية – أربيل – دهوك)، أي أمام «مثلثات» تعيد إنتاج الصدامية التي صادرت هوية العراق العربية والوطنية من خلال طائفية سياسية جهوية وجدت تعبيرها الدعائي في تجزئته إلى «محافظات الغدر والخيانة» و«محافظات الولاء والوفاء»، بطائفية مذهبية وعرقية تمتثل لرذيلة النفسية الصدامية. وهو الأمر الذي يعطي لنا إمكانية القول، بأن الذي تغير في المعادلة أطرافها لا غير وبقي المركز العراقي، أي حقيقة الهوية الوطنية خارج مضمون التحول المنشود من التوتاليتارية إلى الديمقراطية.

مما لا شك فيه أن الأمراض الكبرى هي نتاج تراكم. وأنها لا تظهر للسطح إلا بعد أن تكون قد مرت بكل طرق العبث المميز لانتهاك ابسط مقومات القواعد الضرورية التي كتبتها مؤلفات الصحة والوقاية. والسياسة لا تخلو من هذه الحكمة في حال فهمنا لمهمتها الحقيقة على أنها العلم النظري والعملي الضروري بالنسبة لوقاية المجتمع من الإصابة بأمراض خطرة

مزمنة. ولعل اخطر هذه الأمراض في الظروف الحالية العراق هو «الطائفية السياسية» الآخذة في التحول إلى مرض مزمن شامل. وخطورتها الكبرى تقوم في أنها تشكل من حيث المقدمات والنتائج خطوة هائلة للوراء لا تعني بالنسبة للعراق من حيث التاريخ والجغرافيا سوى الرجوع إلى همجية لم يعرفها في تاريخه الكلي. أما من الناحية العملية فإنها تشكل نكوصا إلى ما قبل الدولة. وهو أمر لا يعني سوى رجوع العراق إلى ما قبل التاريخ. والقضية هنا ليست فقط في أن العراق هو احد المصادر التاريخية الكبرى لفكرة الدولة والقانون والثقافة، بل ولتعارض ذلك مع طبيعة تكونه الذاتي بوصفه كينونة سياسية تاريخية ثقافية.

فالطائفية مكون اقرب إلى الغريزة، وكيان مضاد للتاريخ بوصفه وعيا ذاتيا، كما أنها ممارسة تتعارض كليا مع منطق العقل والعقلانية. كل ذلك يجعل منها شكلا من أشكال البنية التقليدية المنغلقة والأكثر تخلفا للاجتماع والسياسة والفكر والثقافة. وهي بنية عادة ما تحملها القوى الهامشية أو المهمشة. من هنا مفارقة ظهورها في مرحلة الانتقال من التوتاليتارية إلى الديمقراطية، ومن هنا أيضا خطورة تحولها إلى منظومة تحكم مساره اللاحق. وفي كلتا الحالتين نقف أمام ظاهرة غاية في التناقض، هو عين التناقض المميز لزمن التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية، التي جسدت بصورة نموذجية أسلوب الطائفية السياسية. مما أدى بها في نهاية المطاف إلى أزمة شاملة دفع المجتمع والعراق ثمنها، بما في ذلك ثمن تبلور الطائفية السياسية الجديدة التي أخذت القوى الهامشية (القومية الكردية) والمهمشة (الشيعية) في حمل لوائها. وفي هذا يكمن سر التقائهما. لاسيما وأنها قوى تختلف اختلافا كبيرا يصل حد التضاد من حيث الرؤية القومية والمذهبية والإيديولوجية. وهو أمر يشير إلى إنهما كلاهما يسيران في اتجاه الخروج عن منطق التاريخ الثقافي للعراق. وهي الحالة التي تعكس وتكمن فيها بقدر واحد دراما العراق وسر أمراضه المزمنة والخطرة.

بمعنى إننا نقف أمام استعادة جديدة للصدامية ولكن بوجه آخر. حقيقة أن هذا التحول سوف لن يدوم طويلا. فهو يتعارض من الناحية الظاهرية مع ما كان يجري الإعلان عنه في البرامج والمواقف قبل سقوط الصدامية من جهة، لكنه يستجيب من الناحية الفعلية إلى حقيقة نواياها ومدى إدراكها لماهية السياسة ووظيفتها العملية من جهة أخرى. بمعنى البقاء ضمن تقاليد ونفسية المؤامرة والمغامرة. وهي تقاليد ونفسية ما قبل تاريخية.

إذ عوضا عن أن يجري التسريع في حل الإشكاليات التي عانى ويعاني منها العراق المعاصر، بمعنى تأسيس حقيقة الهوية الوطنية العراقية والعمل من اجل انجاز نموذج النظام الديمقراطي السياسي والمجتمع المدني والثقافة الحرة والدولة الشرعية، نقف أمام ارتكاس مريع من حيث المضمون يعبر بدوره عن هامشية القوى السياسية «الكبرى» في ظروف الانتقال من التوتاليتارية إلى الديمقراطية. وهي حالة فريدة من نوعها في التاريخ المعاصر. إلا انه يمكن فهمها. وذلك لان التحول الذي جرى في ظروف العراق الحالية لم يجر بقوى ذاتية، بل بمساعدة خارجية. مما أعطى وسوف يعطى لعملية الانتقال هذه تناقضاتها الخاصة ومذاقها المر. فالحرية، هذه الكلمة الحلوة، مرة المذاق في أفواه القوى السياسية التي ارتقت إلى سدة الحكم في عملية انتخابية هي الأولى من نوعها في تاريخ العراق المعاصر. وفي هذا تكمن دون شك مفارقتها الهائلة، بوصفها خطوة هائلة إلى الأمام في ميدان الحرية، وخطوتان إلى الوراء في مجال إعادة المؤقت في ميدان الحياة السياسية. لكنه الثمن الضروري فيما يبدو بالنسبة للعراق من اجل ارتقاء فكرة الحرية وغرسها في الوعي الاجتماعي. بمعنى المرور بطريق الآلام الضرورية من اجل الشفاء من أمراض التوتاليتارية المزمنة.

فالقوى السياسية المنتصرة هي الثمرة المرة للتوتاليتارية وزمنها الفارغ. من هنا فراغها الفعلي فيما يتعلق بالمستقبل. فهي قوى تمثلت فكرة الزمن وليس التاريخ. من هنا سيادة المؤقت في صيرورتها وكينونتها. بعبارة

أخرى أخرى، إننا نقف أمام صدامية دينية قومية مذهبية هي الصيغة المركبة والأكثر خطورة للطائفية السياسية التي جسدت الصدامية المقبورة نموذجها «العلماني» المزيف. وفي هذه التركيبة الجديدة يكمن مضمون وخصوصية الطائفية السياسية الجديدة في العراق.

فإذا كان الانقسام والتجزئة الطائفية في العراق ظاهرة لها جذورها ومقدماتها التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية، التي يمكن إرجاعها عموما إلى مرحلة ما بعد سقوط بغداد في منتصف القرن الثالث عشر حتى بداية ظهوره الجزئي الجديد في بداية القرن العشرين، فان إعادة ترسيخها في مرحلة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية قد دمر كل القيم المتراكمة في تاريخ الدولة العراقية الحديثة. مما أدى إلى إرجاع العراق إلى بداية مرحلة انتقالية جديدة. لكن الممارسة العنيفة للطائفية السياسية الجديدة التي تتزعمها قوى«الأقوام الصغيرة» من مذهبية شيعية وعرقية كردية قد اخذ يصيب بعدواه القوى جميعا ويجبرها على التخندق وراء طوائف ما قبل الدولة والمجتمع المدني. وهو أمر يشير إلى أن هذه القوى هي الممثل النموذجي المعاصر للانحطاط والتخلف الاجتماعي.

ذلك يعني أنها قوى لا تعمل من حيث الجوهر إلا على التمسك العنيد بالبنية التقليدية والعمل من اجل استمرارها في مختلف أشكال التمايز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فهي الشروط الملازمة لبعث نفسية الانغلاق من اجل استثمارها السياسي. وهي ظاهرة متشابهة في كل مراحل التاريخ وعند جميع الأقوام والأديان دون استثناء. إلا أن خطورتها في تاريخ العراق المعاصر تقوم في محاولة إفراغه من روح المعاصرة. وهي محاولة اقرب ما تكون إلى مغامرة بليدة. وذلك لأنها تتعارض مع تيارين كبيرين مكونين لكينونة العراق والمهمات الضرورية لمعاصرة المستقبل فيه وهما، أولا أن حقيقة الهوية العراقية تكمن في تاريخه الكلي بوصفه عراقا وليس تجمع أعراق. ومن ثم لا يمكن حل أو تفكيك وحدته الذاتية، وثانيا أن

معاصرة المستقبل تفترض تذليل البنية التقليدية وتفسخها المورث من المرحلة التوتاليتارية والدكتاتورية.
من هنا مجافاة المساعي السياسية للقوى العرقية والمذهبية في جعل الطائفية السياسية أسلوبا لاستحكام سيطرتها. وذلك لأنها مساعي لا تفعل في الواقع إلا على ترسيخ قيم ومفاهيم الجهل الذاتي. بمعنى أنها تعيد إنتاج الصدامية من حيث كونها خروجا على منطق الاستعراق واستفراغا للتاريخ واجترارا للزمن العابر، أي للمؤقت فيه. وهي مجافاة عرضة للزوال السريع لكونها تأتي من قوى تعرضت هي نفسها أكثر من غيرها للتهميش السياسي والاجتماعي في تاريخ العراق المعاصر، واقصد بذلك الشيعة. فعوضا عن السعي الجدي من اجل تذليل الطائفية المفتعلة للصدامية نرى توجها مؤدلجا ومنظوميا لغرس الطائفية السياسية في العراق، من خلال تصنيع وتقديم ما يمكن دعوته بالطائفية السياسية الشيعية. وهي اخطر أنواع الطائفية في تاريخ العراق المعاصر. وخطورتها تقوم في ثلاث قضايا كبرى، الأولى في كونها تشكل نكوصا عن مبدأ التشيع، ثانيا في كونها تشكل خروجا على منطق الاستعراق، وأخيرا في كونها تشكل خضوعا لنفسية الأقلية وذهنيتها.
ولعل صورتها الأولية التي تتسم بقدر كبير من الخداع السياسي الذاتي والزيف الاجتماعي يقوم في مساعي القيادات الدينية الشيعية للاستحواذ على الشيعة. وهي محاولات تشير من حيث مضمونها السياسي والاجتماعي إلى سيادة نفسية وذهنية الطائفية السياسية. بمعنى العمل من اجل تحويل الشيعة إلى طائفة.
والشيء نفسه يمكن قوله عن الطائفية السياسية الآخذة في التبلور والارتقاء إلى مصاف «الوعي الذاتي». فهي دون شك الصيغة الأكثر تخلفا وانحطاطا للطائفية. وذلك لأنها لا تخلو من إدراك علني ومبطن لما تسعى إليه. ذلك يعني أنها ليست محكومة بنفسية الانتماء الغريزية والوعي

العادي للعوام، بل وبوعي التخطيط العملي للمهمات السياسية بمعايير الطائفية. وهي الحالة التي برزت في بادئ الأمر بعبارات ومواقف «عدم تمثيل السّنة» أو إبعادهم عن المشاركة في إدارة شئون الدولة، والتأكيد من جانب «ممثلي» السّنة عن «مرارة الإحساس» بهذا الواقع وما شابه ذلك.

فالطائفية «المرفوضة» من جانب السلطة الصدامية البائدة وأتباعها العلنيين والمستترين التي كانت تجاهر أمام الملأ عن «معاداتها» للطائفية، أخذت تبرز إلى السطح بوصفها برنامجا ورؤية سياسية أكثر مما هي رد فعل. وهو واقع يشير إلى فاعلية الطائفية بمعناها السياسي كما هو جلي في ظهور واستتباب اسم «المثلث السّني» على لسان المعارضين والمؤيدين. وهو مثلث وهمي من حيث الانتماء العقائدي والمذهبي، لكنه فعلي من حيث الزمن السياسي والإداري للسلطة وأجهزتها القمعية على امتداد عقود طويلة في العراق.

طبعا ليس «للمثلث السني» بعدا جغرافيا أو بشريا في العراق. أما الأبعاد الثابتة فيه فهي أبعاد همجية بالمعنى السياسي والاجتماعي والوطني والقومي. وهي أبعاد تشير إلى انحطاط الدولة ومؤسساتها من الناحية العملية في جملة أساليب كانت تعمل لصالح استحكام السيطرة القمعية للدكتاتورية الصدامية التي أنتجت احد أقذر النماذج طائفية في تاريخ العراق ككل، أي كل ما فعل ويفعل الآن على تخريب العلاقات السياسية وتخريف الوعي الاجتماعي. وهي أبعاد ظهرت بصورة ناتئة للمرة الأولى بعد ما يسمى بالانتفاضة الشعبانية في بداية تسعينيات القرن العشرين. حينذاك برزت وتبلورت للمرة الأولى بصريح العبارة مفاهيم مثل «محافظات الغدر والخيانة» و«محافظات الولاء والوفاء». واستتبعتها مفاهيم «الغوغاء» و«الأبطال». حيث تجسدت هنا للمرة الأولى في تاريخ العراق السياسي نفسية وذهنية الانتقام، التي ظهرت فيها بصورة لا تقبل الجدل معالم «المثلث الهمجي». ووجد ذلك انعكاسه في تخريب المدن والقرى

والأرياف وتجفيف الأراضي والأنهار والاهوار وتوسيع كمية ونوعية المقابر الجماعية والتهجير والترحيل والتشريد والقتل والتعسف والإعدام والاستخفاف الكامل بكل القيم الوطنية والاجتماعية والأخلاقية. وهي ممارسة لازمت تجزئة العراق جغرافيا وسياسيا وأخلاقيا. وهي تجزئة ليس لها مثيل في تاريخه، باستثناء المراحل الأشد انحطاطا للاستبداد الأموي، الذي كان يختار أقسى الطغاة وعتاة القتلة من اجل «فطم» «أوباش العراق» و«غوغاء السواد» و«أهل الشقاق والنفاق» من تراث الدفاع عن الحق والإخلاص للمبادئ المتسامية.

لقد كان «المثلث السّني» هو «المثلث الأول» في مجرى خراب الدولة ومؤسساتها، الذي حول تاريخها إلى مجرد زمن الانتهاك السافر لأبسط مقومات الوحدة الوطنية وشرعية الوجود الاجتماعي لمكونات العراق الذاتية. وبهذا المعنى يمكن النظر إلى هذا «المثلث الفريد» من نوعه في تاريخ العراق المعاصر على انه البداية الكبرى لأسلوب نقل التجزئة التي ميزت علاقة الدولة والسلطة والمجتمع إلى مصاف الجغرافيا السياسية للعراق، أي بداية صنع «المثلثات الهمجية» في الوعي والممارسة الاجتماعية بما في ذلك عند القوى السياسية المعارضة.

لقد جسد هذا «المثلث الهمجي» الأول بداية الهمجية السياسية، عبر مطابقته الجغرافيا مع السياسة والقيم الأخلاقية. بينما كشفت وبرهنت الأحداث الفعلية في مجرى الحرب الأميركية على العراق وسقوط الدكتاتورية وما بعدها أيضا، بما في ذلك على لسان «العائلة المتسلطة» نفسها، من أن «الخيانة» كانت تجري بين صفوف الطغمة الحاكمة والعائلات المرتبطة بها. وهو أمر طبيعي، لأنها كانت في الواقع مصدر ومرتع وينبوع الخيانة الفعلية لحقيقة الهوية الوطنية للعراق ومصالحه الكبرى. أما محاولات البعض للمطابقة بين ما يسمى «بالمثلث السنّي» و«مثلث المقاومة»، فهو استهزاء بالتاريخ والواقع والقيم. ولا تتعدى من حيث حوافزها الواعية وغير الواعية سوى

الاستعادة القذرة للمطابقة بين الجغرافيا والسياسة والقيم بنفس الطريقة التي ميزت مرحلة الانحطاط والدكتاتورية الصدامية. إذ ليست هذه المطابقة في الواقع سوى الصيغة المبطنة للاتهام الباطل والتشكيك الوسخ بعروبة «الشيعة» ووطنيتهم، كما أنها الصيغة غير الواعية لاستعادة نفسية وذهنية التخلف والانحطاط المميزة لمرحلة القرون المظلمة من تاريخ العراق. فهي مطابقة لا تمثل في الواقع سوى الاستمرار الفعلي لزمن الهمجية. وذلك لان مضمون المقاومة ينبغي أن يجيب أولا وقبل كل شي على أسئلة أساسية وهي مقاومة ضد من؟ ومع من؟ ولأجل من؟ وما هي غايتها؟ وما هي بدائلها الكبرى، أي الوطنية العامة والقومية؟ بينما لا تتعدى «المقاومة» الحالية ضد الاحتلال أكثر من انتهاك فعلي لإمكانية البدائل العقلانية في عراق ما بعد الصدامية. وذلك لان حقيقة المقاومة العراقية الكبرى تفترض تأسيس مقومات المجتمع المدني والديمقراطية السياسية والدولة الشرعية والثقافة العقلانية والإنسانية. وهي مقومات لا تعمل «المقاومة» في الواقع إلا على تهشيمها وتخريبها المادي والمعنوي. وينطبق هذا بالقدر ذاته على مواقفها القومية (العربية). فالموقف الحقيقي والضروري منها يفترض الارتقاء إلى مصاف القومية الثقافية وتأسيس حقيقة الفكرة القومية العربية بالشكل الذي يجعلها جامعة للكلّ العراقي، أو على الأقل مكونها الجوهري بالمعنى السياسي والثقافي والروحي. بينما لا يعني السعي لمطابقة «المقاومة» و«العروبة» و«المثلث السّني» سوى الارتماء من جديد في طائفية سياسية خربة.

وضمن سياق مهمة الانتقال من التوتاليتارية إلى الديمقراطية في العراق المعاصر، فان إبراز طابع وخصوصية «المثلث السّني» لا يعني في الواقع سوى العمل على إخراج هذا «المثلث» من العراق ومن حقيقة الانتماء إليه. وهي نتيجة جرى استغلالها من قبل القوى الطائفية السياسية الأخرى في العراق «للانتقام» من عرب العراق السّنة في مجرى الانتخابات الأولى.

بعبارة أخرى لا يعني البقاء ضمن «المثلث السّني» والدفاع عنه سوى المساهمة بوعي أو دون وعي على الخروج من حقيقة الهوية الوطنية العراقية، ومن ثم الخروج أيضا على حقيقة القومية العربية والإسلامية. وذلك لما في هذا «المثلث» من «نية غير صالحة» للمطابقة بين الإسلام والانتماء الجغرافي السياسي الطائفي.

إن العمل بمعايير «المثلث السني» هو أسلوب تعميق وغرس التجزئة الشاملة فيه. ولعل اخطر أنواع هذه التجزئة هو تجزئة العرب إلى طائفتين متناحرتين من خلال توليد «نقيضه» المباشر في «التشيع»، أو بصورة أدق نقيضه المكمل. وهي حالة تشير إلى تحول ردود الفعل إلى منهج، والمنهج إلى إيديولوجية، والإيديولوجية إلى أسلوب للتحكم بالسلطة وقيادة الدولة. وهو تيار أكثر من يمثله الآن قيادات الحركات الشيعية السياسية. وهي قيادات تعبر في سلوكها هذا أما عن اغترابها عن حقيقة العروبة والعراقية، أي الوطنية والقومية، أو غربتها عنهما. والنتيجة واحدة، ألا وهي الوقوف ضد تيار إعادة بناء الهوية الوطنية العراقية، ومن ثم الارتماء في أحضان الطائفية السياسية والعرقية اللتين لا علاقة تاريخية وثقافية لهما بحقيقة الكينونة العراقية.

طبعا أن لهذه الممارسة، من حيث هي رد فعل، تاريخها الخاص في واقع ابتعاد العراق عن كينونته الوطنية والثقافية التي غرستها وعمقتها قرون الانحطاط التي رافقت سيطرة السلطنة العثمانية. فقد اعتمد الأتراك العثمانيون على «العرب السّنة» في العسكر، بينما جرى محاربة «الشيعة» واضطهادهم. ولم يكن ذلك معزولا عن مستوى وطبيعة الصراع القائم آنذاك بين تركيا «السّنية» وإيران «الشيعية». ووجدت هذه الحالة المتراكمة من الانحطاط استمرارها في إفراغ التاريخ العراقي المعاصر من إمكانية التراكم في تاريخ سياسي وطني عام. بمعنى استمرار الصراع الخفي بين مكونات العرب العراقيين، الذي تجسد في منظومة رجعية من حيث

المكونات الاجتماعية والمواقف السياسية للسلطة بعد انقلاب ١٩٦٣. وهو انقلاب شكل خطوة إلى الوراء مقارنة بانقلاب الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ واستمرارا له. بمعنى مسارهما في تخريب الكمّ المتراكم من تجربة البناء الشرعي للدولة العراقية ومؤسساتها الوطنية. إذ نقف هنا للمرة الأولى على صريح العبارة وسلوك عملي يناسبها في الموقف من تجزئة الدولة والعرب على أسس طائفية. ومفارقة الظاهرة تقوم في أن الحركة القومية العربية سواء بهيئة حزب البعث أو من يقاربه في الفكرة قد تحولوا إلى القوة الأكثر «فاعلية» و«إصرارا» في تخريب الكينونة العربية للعراق من خلال إعادة العمل بنفس سياسة وممارسات الأتراك العثمانيين في الموقف من «شيعة العراق»، بل وجعلها «منظومة» سياسية لها مفاهيمها الإيديولوجية. وهي ممارسة جسدت بصورة نموذجية نفسية الطائفية السياسية من خلال جعل «السّنة العرب» لحالهم ممثلي «القومية العربية». وهي نفسية وممارسة وجدت تعبيرها «الخالص» في المرحلة التوتاليتارية والدكتاتورية، التي حاولت أن تستثني شيعة العراق من العرب. وهي ممارسة ونفسية لا تمت للعروبة والعراقية بصلة، انطلاقا مما ادعوه بالهوية الثقافية للقومية العربية بشكل عام ونموذج تجليها الخاص في الهوية العراقية.

لقد كانت محاولات «إخراج» الشيعة من صف العرب في العراق هو عين إخراج العراق من هويته التاريخية العربية التي تبلورت في أول صيرورة متميزة وعالمية لها زمن الخلافة. فقد تحول العراق منذ البداية الأولى للخلافة إلى موطن التشيع لحقوق آل البيت النبوي، أي لجوهر العروبة المتسامي. ومن ثم ليس التشيع في العراق سوى الصيغة الأخلاقية للعروبة المتسامية ومبدأ الدفاع عن الحق والعدالة المميزين للفكرة الإسلامية الأولى ونموذج شخصنتها التاريخي في الإمام علي بن أبي طالب. وليس مصادفة أن يتحول العراق إلى «مرتع» التشيع ومدارسه الأولى، كما انه ليس مصادفة أن يكون محل الكراهية الشديدة والانتقام الدائم للأموية (عقدة

معاوية)، بوصفها النموذج المتميز للاستبداد والغدر والخيانة. وهو موقع ميز العراق منذ الخلافات الأولى، بدأ بحرب الجمل وانتهاء بمقتل الإمام علي وصعود الأموية إلى السلطة.

وهي حالة يمكن تتبع صيغتها «النموذجية» في الصدامية التي حولت الصراع الطائفي إلى عقيدة باطنية هشمت الوحدة القومية للعرب وخربت المكونات الضرورية للوحدة الوطنية العراقية. وبهذا المعنى يمكن النظر إلى ما يجري الآن من محاولات الرد على الصدامية بمعاييرها على انه مجرد إعادة إنتاج لها. بعبارة أخرى إن تحميل الصدامية نتائج التخريب الشامل للهوية الوطنية العرقية لا ينفي ولا بأي قدر مسئولية الأحزاب والحركات السياسية الشيعية عما تمارسه من إعادة إنتاج لمضمون الصدامية. والقضية هنا ليس فقط في أنها أكثر من يمارس فعلا «ترتيب البيت العراقي» على أسس طائفية وجعله أسلوبا «للديمقراطية»، بل ولأنها تمارس ذلك بحمية الأقلية ونفسيتها المريضة. طبعا، أن هذه الحالة ليست معزولة عن الظاهرة المركبة للطائفية السياسية الشيعية التي يمكننا العثور فيها على ردود الفعل التاريخية والاجتماعية وخصوصية تبلور القيادات الشيعية الدينية منها والسياسية وإيديولوجياتها الحالية على خلفية الانحطاط الشامل للعراق بأثر التخريب الهائل للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. وهو تخريب ساهم في صعود ما يمكن دعوته بالتوتاليتارية الشيعية المبطنة.

إن المفارقة التاريخية للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية تقوم بهذا الصدد في جمعها مكونات يصعب دمجها أو صهرها مثل القومية «العلمانية» المتطرفة والحملات «الإيمانية» المفتعلة. غير أن القمع المنظم للحرية والتخريب الشامل للروح الأخلاقي والتدمير الفظيع للقيم العلمية والعقلانية وابسط قواعد الحس السليم هو الذي جعل من الممكن حشرها في نسيج الوعي الاجتماعي المتحلل. بحيث جعلت كل ما في العراق جزء من زمن عابر لا قيمة له ولا وظيفة غير الاندثار السريع في بعث العبث

وحرقه الدائم أمام محراب الزيف والضلال. وهي حالة لم يكن بإمكانها أن تصنع شيئا غير تقاليد المؤامرة والمغامرة التافهة، أي تلك التي لا تتعدى همومها البقاء «مهما كلف الثمن» والعمل بمقاييسها. وفي هذا الواقع أصبح المستحيل ممكنا! وهو شيء اقرب إلى «المعجزات» الخربة التي لم يعن صعود الحركة الدينية السياسية والقومية العرقية للأقليات في العراق إلى هرم السلطة سوى صيغتها الأولية ومظهرها السياسي! بعبارة أخرى، أن البدائل العملية في مجال الفكر والممارسة السياسية البديلة للصدامية لا تتعدى في الواقع أكثر من كونها توتاليتارية مقلوبة. وإلا فبأي معنى يمكن للحركات الدينية السياسية والطائفية والمذهبية والسلفية والقومية العرقية والعشائرية أن تكون حاملة الفكرة الديمقراطية؟ أو أن تكون «قاطرة الانتقال» إلى الديمقراطية في الوقت الذي لا تتعدى هي نفسها أن تكون نتاجا للبنية التقليدية في مراحل الانحطاط الشامل للعراق؟

ففي هذا الانحطاط الشامل أصبح من الممكن أن تتحجر البنية التقليدية للحركات الشيعية السياسية وان ترتد إلى الوراء بمقاييس المعاصرة الضرورية بعد سقوط الصدامية. وهو ارتداد أعطت له الانتخابات من حيث نتائجها السياسية دفعة كبرى إلى الأمام، أي إلى الخلف! فقد عمق هذا الانتصار الساحق للانحطاط الاجتماعي والثقافي في العراق من إمكانية استفحال العناصر التوتاليتارية في الحركات الشيعية السياسية. وأعطى لها زخم المبادرة الخشنة في إعادة إنتاج الطائفية ولكن من منطلق الفهم المغرور بنتائجها. بمعنى انتهاك المضمون الاجتماعي للانتخابات من خلال تحويل نتائجها إلى جعل الشيعة طائفة سياسية وركوبها بالشكل الذي جعل من أصوات الشيعة رد فعل واحتجاج مباشر على زمن الصدامية. في حين أن أية محاولة لجعل الشيعة طائفة في العراق يعادل الحكم عليها بمعايير ونفسية الأقلية، مع ما يترتب على ذلك من ممارسات المؤامرة والمغامرة. وهو أمر يتناقض مع فكرة وواقع الأغلبية. وذلك لان منطق الأغلبية هو

العموم، كما أن مصالحها تفترض التفكير والعمل بمعايير العام. بينما الطائفية هي نفسية الأقلية. وهو خلل ما لم يجر تذليله من خلال نقل الحركة الشيعية السياسية العراقية إلى مصاف الرؤية الاجتماعية والوطنية (العراقية) والعربية، فانه سوف يؤدي بالضرورة إلى السير صوب الانعزال والتقوقع، أو الانهماك اللامعقول في تصنيع طائفية سياسية. وكلاهما لا علاقة جوهرية له بالعراق والعرب والتشيع العراقي.

وهي الحالة التي يمكن رؤيتها على طبيعة وحجم التبدل الفعلي في الحركات القومية الكردية وانحدارها صوب العرقية السياسية. فالتجارب التاريخية للأمم جميعا تبرهن على أن السقوط إلى الحضيض هو الصفة الملازمة لحالة الانحطاط. ومن ثم فان كل احتمالات السقوط وأشكاله تصبح قابلة للتبرير مازال مسوغها استعداد الانحطاط على قبول كل فعل وذريعة. فالانحطاط هو ليس نفسية وذهنية وواقع، بل وقابلية، أي استعداد على قبول مختلف أصناف الرذيلة وتقديمها بالشكل الذي يلاءم «ذوق الجمهور». وهو السبب الذي يفسر سر العدوى السريعة للطائفية الآخذة في التغلغل إلى دهاليز الرؤية السياسية في العراق، بما في ذلك دهاليز الحركات القومية الكردية. وهو واقع يمكن تفسيره بمعايير الانحطاط العام الذي غرست التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية جذوره الطائفية على هيئة «منظومة» تخترق كل مكونات الوجود المادي والمعنوي للعراق، بحيث حولت الدولة إلى سلطة، والسلطة إلى أجهزة قمعية، وأجهزة القمع والقهر إلى أسلوب لوجود «المؤسسات» التي لا تتعدى وظائفها أكثر من كونها مجرد إعادة إنتاج الإرهاب الشامل. وهي حالة لم يكن بإمكانها الدوام والاستمرار دون آلية ترافقها على مستوى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية. وشكلت الطائفية نموذجها الأكثر «حنكة»، أي الأكثر تجسيدا لنفسية المؤامرة والمغامرة، التي أدت بدورها إلى صنع مستنقع الرخويات الهائل في العراق. وهي رخويات تتراكم الآن

وتنمو بنماذج مختلفة لعل أكثرها خطورة وتدميرا هو الطائفية السياسية.
وإذا كان سقوط التوتاليتارية والدكتاتورية يفترض من الناحية المنطقية، أن تأخذ القوى والأحـزاب السياسية العراقيـة، على خلفية «نضالها التاريخي»، زمام المبادرة بالشكل الذي يجفف مصادر المستنقع الطائفي للماضي، فإننا نلاحظ العكس. بمعنى إننا نلاحظ تحولها من حالة المؤامرة الخفية والمغامرة الشرسة إلى «منظومة ديمقراطية» كما تجسدت وما تزال بمبدأ وممارسة المحاصصة. وهي ظاهرة يمكن تبريرها جزئيا إلا انه لا يمكن الإقرار بها كمبدأ للدولة والحركة السياسية الداعية إلى فكرة الدولة الشرعية والحقوق المدنية.
لكن الواقع يكشف عن الانهماك الفعال في «ترتيب البيت العراقي» على أسس المحاصصة «الديمقراطية» أي المحاصصة المبنية من حيث الجوهر على طائفية سياسية مغلقة. وهي ظاهرة شكلت الحركة القومية الكردية احد مفعليها ومؤيديها وداعميها والمؤسسين لها. فقد كان الهاجس القومي الكردي بعد «الرجوع إلى العراق» تجزئته الفعلية على أسس عرقية من اجل نيل اكبر قدر ممكن من الثروة، أي أن الهاجس فيه كان نفسية الغنيمة. وهو المضمون الخفي والعلني لفكرة الفيدرالية والحقوق القومية والمحاصصة السياسية والإدارية والمالية والتمثيل الداخلي والخارجي، باختصار في كل شيء. أي ليس الاشتراك في إدارة شئون الدولة على أسس المشاركة الاجتماعية والسياسية، بل على العكس، قلب الإدارة إلى «قيادة» مبنية على أسس «حقوق المحاصصة» الإقطاعية. وهو الخطأ الذي ساهم فيه بحمية بالغة إلى جانب الحركة القومية الكردية زعماء الحركات الشيعية السياسية والدينية وغذته بصورة غير مباشرة الطائفية السياسية السّنية. وهو «المثلث» المكعب للخراب في العراق المعاصر الذي شكل «انتخاب» الطالباني رئيسا للجمهورية الرابعة احد مظاهره التعيسة.
فقد كان «انتخاب» الطالباني تكريسا للطائفية السياسية. وهو حكم لا علاقة

له بأصول الطالباني الكردية، على العكس من ذلك. إذ أن منطق الديمقراطية والشرعية يفترض الكفاءة والانتماء الصادق والمصداقية الاجتماعية والإجماع الوطني المحكوم بتأييد الشعب ورغبته في انتخاب من تراه مناسبا لتمثيل وحدتها الوطنية. وهي حالة وثيقة الارتباط بمستوى التطور الاجتماعي والسياسي. وإذا كان تحقيقها في ظروف العراق الحالية قضية غاية في التعقيد، فان المهمة السياسية الكبرى لا تقوم في القبول بحالة التخلف والانحطاط، بقدر ما تفترض مواجهتها كما هي بمعايير البدائل العقلانية، أي المستقبلية. بينما كان «انتخاب» الطالباني يشكل من حيث مضمونه السياسي والاجتماعي خروجا على منطق الرؤية الديمقراطية وفكرة الرمز الوطني الجامع والأغلبية الاجتماعية والسياسية. وهو خروج يمكن تفسيره باعتباره الثمرة المرة للطائفية السياسية.

وهي طائفية تستمد مقوماتها مما ادعوه بالضعف البنيوي للحركة القومية الكردية في العراق وبقائها ضمن معايير العرقية ونفسيتها. من هنا استعدادها للتلون بكافة الألوان بما في ذلك الطائفية الدينية منها والسياسية. وهو الأمر الذي يجعل منها حركة تخريبية هائلة، بفعل تركبها من مكونات يصعب تراكمها في ظل التطور الطبيعي للحركة القومية. بعبارة أخرى أن احتواء الحركة القومية الكردية على استعداد لقبول القومية والعرقية والماركسية والطائفية والعلمانية والتدين والتعاون مع مختلف الأطراف والقوى ومناهضتها والتحول المفاجئ في الأقوال والمواقف والرؤية هو التعبير السياسي عن ضعفها البنيوي التاريخي والاجتماعي. من هنا خطورتها بوصفها حاملة لجرثومة الطائفية السياسية المركبة في العراق. ومن ثم استعدادها على تفعيل القوة التخريبية للطائفية السياسية.

وبهذا المعنى أتكلم عن الخطأ التاريخي «لانتخاب» الطالباني رئيسا للعراق. «فانتخابه» لم يكن وليس بإمكانه أن يكون عاملا للتوحيد والوحدة كما يبدو للوهلة الأولى، بل على العكس من ذلك!

إن الوحدة الوطنية والوفاق الوطني والجامعة الوطنية ليست لعبة الوفاق السياسية ولا حتى المساومة السياسية بأفضل أشكالها، بل النتاج الموضوعي والضروري لتكامل الشعب والدولة والمؤسسات الحقوقية والشرعية في عملية بناء الهوية الوطنية. وبالتالي فهي النتيجة المتراكمة فيما يمكنه أن يكون أيضا نوعا من«الإجبار» الشرعي للجميع على ممارستها والوقوف أمام نتائجها وتقبلها كما هي من اجل إعادة النظر فيها واستخلاص الدروس والعبرة منها. في حين لم يكن «انتخاب» الطالباني سوى لعبة خائبة لقوى مقهورة لم تعرف قيمة المواجهة العلنية للحرية ومستلزماتها واستحقاقاتها. من هنا كان «انتخاب» الطالباني فعلا يناقض فكرة الحرية والشرعية والإجماع الوطني بمعناه الاجتماعي والسياسي وليس بمعناه الحزبي الضيق. وضمن هذه المعايير يمكن اعتبار «انتخابه» لرئاسة الدولة فعلا تخريبا أيضا بالنسبة للوحدة القومية الكردية بمعناها الاجتماعي ومضمونها الوطني (العراقي). وذلك لما فيها من إثارة لتسوسها الداخلي مع ما يترتب عليه من إثارة للجهوية والعائلية والقبلية والعرقية فيها.

إن الحركات القومية الكردية بشقيها الطالبانية والبرزانية هي حركات مستعدة لقبول أردأ أصناف الانحطاط، بما في ذلك الانحطاط الطائفي. ومن ثم يمكنها، وهو ما يجري بالفعل، أن تكون إحدى القوى الأكثر تفعيلا للنعرات الطائفية السياسية في العراق. وهو تحول يمكن ملاحظته في تزاوج وتمازج عبارات ومفاهيم وممارسات مثل «إننا حركة قومية تحررية» و«إننا حركة كردستانية» و«إننا حركات كردية عراقية» و«إننا سّنة أيضا»! «لكننا نتحالف مع الشيعة»!

إن التلازم الداخلي بين الحركة القومية الكردية والاستعداد الذاتي لقبول الفكرة الطائفية ينبع أولا وقبل كل شيء من الضعف البنيوي المميز للحركة القومية الكردية، الذي عادة ما يجعلها أكثر ميلا لنفسية وذهنية التجزئة.

فهو الوسط الذي تشعر فيه بنفسها على أنها «عنصر مكونا» و«طرفا فاعلا» و«قومية متميزة» و«قوة لا يستهان بها»، أي كل المكونات التي تجعل من لعبة المحاصصة والتجزئة المفتعلة للعراق جزء من الرؤية «الإستراتيجية» للحصول على «الحقوق والمكاسب». بينما لا تتعدى هذه الممارسة من حيث مقدماتها التاريخية ونتائجها السياسية أكثر من أوهام. لكنها أوهام مدمرة. وسوف تظل هكذا ما لم تحسم الحركة القومية الكردية بصورة صميمية إشكالية القومي والوطني (الكردي والعراقي) والديني والدنيوي. ولا يمكن حسمها بصورة متجانسة وايجابية دون تذليل الضعف البنيوي للحركة القومية الكردية. وإلا فان ممارساتها سوف لن تؤدي إلا إلى توسيع الأبعاد الهمجية في مثلث أربيل – السليمانية – دهوك مع ما فيه من هشاشة وضعف وتجزئة لا يحلها إلا عراق مؤسس على مثلث الدولة الشرعية والنظام السياسي الديمقراطي والمجتمع المدني.

٢. الهوية الوطنية العراقية ومهمة تأسيس مرجعيات العيش المشترك

المشروع الديمقراطي العراقي وفلسفة الهوية العراقية

التاريخ لا يعرف قانونا صارما ولكنه قادر على البرهنة الدائمة على أن الخروج على الحكمة السياسية يؤدي بالضرورة إلى الجحيم. وليس هناك من جحيم بالمعنى التاريخي والسياسي والأخلاقي أقسى من جحيم الانحطاط والتفكك الوطني مع ما يترتب عليه من حتمية مختلف أشكال الصراع والحروب غير العقلانية. وهي نتيجة يؤدي إليها بالضرورة الطائفية السياسية والقومية العرقية. وذلك لأنها تعجز عن صنع الثبات والديمومة على أسس عقلانية عاملة بمعايير المستقبل. مما يجعل منها بالضرورة قوة مغلقة ومنغلقة ومتعصبة وعدائية وقابلة للانحدار صوب التدمير الذاتي. وهي الرؤية التي تعطي لنا إمكانية التفاؤل العقلاني والواقعي، انطلاقا من إدراك خصوصية العراق وقابليته الذاتية، على هزيمة المشروع الطائفي والقومي العرقي. وهي الحالة التي يمكن رؤية معالمها الأولية في فشل المشروع الأمريكي في العراق. وهو فشل محكوم أولا وقبل كل شيء بالحقيقة القائلة، بان مشاريع البدائل الكبرى تفترض المعاناة الذاتية من اجلها. وأنها مشاريع وطنية أولا وقبل كل شيء من حيث القوى والرؤية والأساليب والإمكانيات والغاية.

ذلك يعني، أن فشل المشروع الأمريكي للديمقراطية ليس نتاجا لنية سيئة أو سوء فهم وتقدير أو عدم دراية وجهل وغيرها، بقدر ما انه الخاتمة الطبيعية لكل مشروع خارجي. إن حقيقة البدائل المستقبلية الكبرى ينبغي استمدادها من المستقبل. وهو أفق لا علاقة للقوى الأجنبية به إلا بالقدر الذي يستجيب لمصالحها الآنية والبعيدة المدى. بمعنى أن الحوافز الدفينة محكومة

بتاريخ خاص. والمشروع الأمريكي محكوم بالتاريخ الأمريكي ومصالحه ومرجعياته. والشيء نفسه عن المشروع العراقي. وفشل المشروع الأمريكي في العراق هو النتاج الطبيعي لهذا الاختلاف والتباين. كما انه يبرهن على جملة حقائق كبرى، وهي:

١. إن نجاح أي مشروع كبير هو أولا وقبل كل شيء نتاج لتراكم الرؤية الواقعية عن طبيعة وحجم الإشكاليات التي تواجهها الأمة والدولة

٢. إن نجاح أي مشروع كبير مرهون باستشراف المستقبل الذاتي للأمة

٣. إن نجاح أي مشروع يفترض المعاناة من اجله

٤. إن أجمل وأفضل المشاريع الأجنبية تبقى غريبة من حيث المقدمات والنتائج

٥. إن المشاريع الأجنبية لا يمكنها التوفيق بين رؤيتها الخاصة ورؤية الآخرين، وبالأخص في ظل اختلافات جوهرية في التاريخ الثقافي والسياسي والتطور العام.

٦. إن المشاريع الأجنبية هي إما أملاءات وهو الأتعس، وإما سياسة المصالح الضيقة وهي الأكثر تخريبا

٧. وأخيرا، إن المشاريع الأجنبية هي مؤشر على خراب ذاتي، ودليل على اختلال في توازن القوى. وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها.

فقد كان صعود المشروع الأمريكي وهبوطه في العراق دليلا على صعود وسقوط التوتاليتارية والراديكالية، ومؤشرا على خلل القوى السياسية جميعا. وبالتالي، فإن إدراك هذه الحقائق الكبرى يفترض تحويلها إلى بديهيات سياسية عند القوى السياسية من اجل أن تتكامل فعليا بمعايير الرؤية الوطنية وتحقيق مصالحها من خلال مصالح العراق بوصفه صراعا من اجل المستقبل. وهو الأمر الذي يفترض المساهمة العقلانية والواقعية من اجل إفشال المشروع الأمريكي في العراق، بشرط أن يكون البديل ليس رجوعا إلى الوراء وليس ممالأة للقوى السلفية ولا انسياقا

وراء مختلف أشكال التجزئة المتخلفة من طائفية وعرقية وجهوية، بل بديلا واقعيا وعقلانيا ومستقبليا. وذلك لان حقيقة المستقبل بالنسبة للعراق مقرونة بالإجماع المتنامي في كل مكونات ومنظومات وجوده على فكرة الاحتمال في البدائل، بمعنى الانهماك في التخطيط المتنوع والمختلف لهوية المستقبل. ويفترض هذا المشروع بدوره مهمة الاجتهاد والجهاد الدائم من اجل تحقيق إستراتيجية بناء الهوية العراقية، والدولة العراقية، والثقافة العراقية، والمجتمع العراقي. وهو مشروع لا يمكن تحقيقه بين ليلة وضحاها. لاسيما وأنه ليس جزء من تصورات الأحزاب وإيديولوجياتها، بل هو المكون التاريخي لتطور المجتمع والبنية الاقتصادية ونظام الدولة السياسي والثقافة العامة والخاصة. وبالتالي، فهو المشروع الأكبر للعملية التاريخية المعقدة التي يتوقف مسارها وسرعتها على طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية وقواها المحركة والفاعلة.
إن مفارقة ومأساة الحياة السياسية الملازمة لمرحلة وحالة الانتقال من التوتاليتارية إلى الديمقراطية في العراق تقوم في توسع وتعمق وترسخ ظاهرة الانتقال من الشكوك العقلانية بالبدائل واحتمالاتها إلى اليقين الطائفي عند اغلب الحركات والأحزاب السياسية. وهي ظاهرة مروعة بالمعنى السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي والوطني. كما أنها تعكس وتعبر عن حالة الانحطاط الشاملة التي يمر بها العراق حاليا. وهي حالة ليست معزولة عما يمكن دعوته بالانفجار الصريح والمخزي لذخائر التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية في «مآثرها» الاجتماعية الخربة والاقتصادية المتخلفة والعلمية المعدومة والسياسية المشوهة. وهو تشوه أخذت ملامحه تتضح على خلفية البروز الناتئ لطبيعة المعارضة السياسية السابقة حالما «ارتقت» إلى سدة الحكم. وهو «ارتقاء» كان من ابرز ملامحه انتشار الفساد الوطني والسياسي والأخلاقي والإداري.
إننا نكتشف في هذه الظاهرة عن الحالة الطبيعية للفساد السريع المميز

«للمعلبات». فالمعلبات تحتوي على حوافظ يمكنها البقاء لفترة معينة سالمة سليمة، ولكنها حالما تصبح جاهزة للاستعمال، أي بعد تعرضها للهواء، فإنها لا تحتمل البقاء طويلا محتفظة بصفاتها المعلبة. وهي ظاهرة ميزت طبيعة ومكونات المعارضة السياسية العراقية التي اجبرها النظام الدكتاتوري، كما اجبر المجتمع عموما، على البقاء في حافظات متنوعة المظاهر والأشكال، ولكنها تشترك في الابتعاد عن الهواء الطلق للحرية والنشاط السياسي الحر والديمقراطي. وهو ثمن لابد للعراق وقواه السياسية من تقديمه لكي تتم عملية الانتقال الواقعي والطبيعي والفعلي من التوتاليتارية إلى الديمقراطية. من هنا الفساد السريع لأغلب القوى السياسية العراقية المعارضة للسلطة الصدامية حالما خرجت إلى نار العراق من نور المنافي، والى هواءه الساخن من برودة أوربا وأمريكا الحافظة.

غير أن هذا التأويل الموضوعي والمنطقي لا يبرر بأي شكل أو قدر لا منطقية الحركات والأحزاب السياسية ونزوعها الضيق في عراق ما بعد الصدامية بصدد الموقف من القضايا الجوهرية الكبرى للعراق ومصالحه الوطنية والقومية الأساسية. فلكل مرحلة قواها وقيودها وقيمها ومسئوليتها. وذلك لان وعي وإدراك المقدمات التاريخية للفساد القائم في العراق الحالي لا ينفي مسئولية الأحزاب السياسية المعاصرة عنه. على العكس انه يضعها أمام مسئولية اكبر مما مضى. وذلك لان مهمة المعارضة تقوم في تقديم البدائل الأكثر واقعية وعقلانية وإنسانية. بينما يكشف تاريخ أربع سنوات بعد سقوط الدكتاتورية عن واقع مرير ومخزي في الوقت نفسه بهذا الصدد. بمعنى إننا نقف أمام انحطاط مادي ومعنوي هائل سواء بمعايير الرؤية النقدية للماضي أو بمعايير الرؤية المستقبلية، أي البدائل. إذ لا شيء يرغم المرء على السقوط إلى الحضيض غير ما فيه، بمعنى استعداده على المضي قدما في دهاليز الرذيلة. والشيء نفسه يمكن قوله عن الحركات والأحزاب السياسية. فالفساد الوطني والسياسي والأخلاقي والإداري الذي يميز اغلب

القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في «القرار السياسي» هو نتاج «إرادتها»، أي نتاج ما تريده لا ما ترغم عليه. وإلا لافترض ذلك غياب أو اضمحلال أو تلاشي كل إرادة فيها. وهي صفة الأموات! لكننا نقف أمام قوى «حية» أو تدعي الحياة والحيوية بينما لا تشكل أفعالها بالمعنى الوطني والسياسي والأخلاقي والإداري سوى التجسيد الأكثر فضاضة للفساد والانحطاط. فإرادتها الإدارية لا تتعدى الوصولية الفجة والتخلف وفقدان الاحتراف والنزاهة. وهي صفات لا يمكنها أن تصنع أخلاقا سياسية سليمة، بمعنى أخلاقا قادرة على بناء مجتمع حر وديمقراطي ومتمسك بمفهوم الشرعية وحكم القانون. أما النتيجة المعنوية لذلك فهي اضمحلال أخلاق الدولة مع ما يترتب عليه من فساد في الفكرة الوطنية، أو الشعور الوطني، كما نراه بصورة جلية في استفحال الطائفية بمختلف مظاهرها والسياسية منها بالأخص.

فالطائفية السياسية هي النتيجة «المنطقية» للفساد الإداري والأخلاقي والسياسي والوطني. كما انه الاستمرار الطبيعي لنفي فكرة الاحتمال العقلانية والاستخفاف الشامل بها، أي النفي الشامل لفكرة الدولة الشرعية والتعددية الاجتماعية والسياسية الفعلية التي تستمد مقوماتها وفاعليتها من إدراك قيمة البدائل المتنوعة واحتمالاتها غير المتناهية في الإبداع الإنساني. بينما تحصر الطائفية مضمون الإرادة البشرية وأفعالها بغريزة الاستعادة الفجة لقيم وقواعد الانغلاق المتجدد!

بعبارة أخرى، إن الطائفية السياسية لا تصنع في الواقع سوى يقين بلا روح، أي يقين بلا آفاق. وهو واقع يكشف بدوره عن أنها نتاج حركات سياسية تافهة لطائفة مقهورة ومتخلفة (الشيعة)، كما أنها نتاج حركات سياسية شرسة لطائفة أشرس (السّنة)، ونتاج حركات قومية هشة قابلة للتلون بكل الألوان بما في ذلك بالطائفية العرقية (الكردية). مما يجعل منها جميعا قوى خاسرة بالمعنى التاريخي لعملية الانتقال إلى الديمقراطية. ذلك

يعني أنها جميعها رهان خاسر وذلك لان صنعتها الممكنة في ظروف العراق الحالية هو مجرد نحت لما فيها، أي للصدامية الجديدة. وهو مسخ لا يمكنه العيش والصمود أمام التيار الآخذ في النمو لفكرة الدولة الشرعية والنظام السياسي الديمقراطي والمجتمع المدني.

وهو أمر يضع بالضرورة مهمة بلورة البديل الديمقراطي والعقلاني القادر على تجاوز وتذليل المكونات والأبعاد الخربة والمخربة في الحركات الإسلامية السياسية (الشيعية والسنية) والقومية العرقية (الكردية)، أي بديل قادر على التجسد في حركة اجتماعية سياسية دنيوية (علمانية) شرعية وطنية، أي كل ما يمكنه أن يكون مشروعا ديمقراطيا عراقيا.

فمن الناحية التاريخية لم يجرب العراق مشروعا ديمقراطيا بالمعنى الدقيق للكلمة. لقد عانى من اجله طويلا، وتحول من حيث كونه قيمة وغاية إلى جزء جوهري في وعيه السياسي، لكنه لم يتغلغل في وعي الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية إلى ما يمكنه أن يكون مرجعية فكرية وسياسية واجتماعية وأخلاقية. بعبارة أخرى، إن الديمقراطية من حيث كونها مبدأ وقاعدة وفكرة لم تتحول إلى جزء من تاريخ الدولة. على العكس لقد كانت الدولة في صراع عنيف مع الفكرة الديمقراطية. وهو الأمر الذي جعل منها محل تخوين وتجريم افقدها القدرة على النمو الطبيعي في العراق كما افقد القوى السياسية قدرة استيعاب مضمون الفكرة الديمقراطية بالشكل الذي يجعلها معقولة ومقبولة بالنسبة لمعاصرة المستقبل فيه. وفي هذا يكمن احد الأسباب التاريخية والسياسية والإيديولوجية الكبرى لهزيمة المشروع الديمقراطي في العراق، كما تكمن فيه أيضا مقدمات المعاناة والتعقيد الهائل للانتقال إليها من ضغط الإرث الهائل لتقاليد الخروج على الدولة الشرعية والحق. وليس مصادفة أن تكون قوة التحول من التوتاليتارية إلى الديمقراطية في العراق هي قوة الاحتلال والتدخل الخارجي. فهو المؤشر الدقيق على انحسار القوى الديمقراطية في العراق، وعلى شراسة

التخلف الاجتماعي والسياسي والحقوقي الذي لف زمن العراق بعد انقلاب الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ واستكماله المتكرر في الانقلابات العسكرية وتتويجها بالتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية.
إننا نعثر في ارتباط التحول من التوتاليتارية والدكتاتورية إلى الديمقراطية بقوى خارجية على حالة معبرة بصورة نموذجية عن مهزلة التاريخ العراقي المعاصر ومأساته في الوقت نفسه. إنها مأساة الدولة والمجتمع والأحزاب السياسية والنخب والفكر والتفكير. فهي مأساة للمجتمع من حيث تجريده من كل معنى لوجوده بوصفه اجتماعا بشريا، ومن ثم اغترابه عن ذاته بوصفه مصدرا شرعيا للسلطة. وفي هذا تكمن حلقة المأساة المكملة في الدولة، التي لم تعد أكثر من أداة للقمع السافر والابتزاز غير المتناهي ضد ابسط مقومات الوجود الاجتماعي للبشر. مع ما ترتب على ذلك من انحسار للحياة السياسية والحزبية بحيث جعل من الاثنين مجرد دمى بيد القدر والمكر والخبث والغريزة. من هنا تخريب الدور الروحي والمعنوي للنخب الفكرية في توجيه الدولة والمجتمع والأحزاب، مع ما ترتب عليه من انحسار لحقيقة الفكر والتفكير. بحيث تحولت أجهزة القمع المتلفعة باسم الدولة، والمجتمع المجرد من كل تحصين حقوقي، والقوى السياسية المتهرئة بحزبيتها الضيقة، إلى كتلة متراصة في مواقفها الصلبة من حرية الإبداع المطلقة. أما النتيجة فهي شموخ متعجرف للرذيلة الأخلاقية والمكر السياسي والعقائدية الفجة، أي لكل ما يواجه حقيقة الفكرة الديمقراطية من حيث كونها نظاما شاملا للدولة والمجتمع والثقافة. وفي هذا تكمن مأساة العراق المعاصرة ومهزلة صعود القوى السياسية التي لا نشم من زفيرها غير رائحة الطائفية العفنة.
وفيما لو وضعنا هذه الصيغة الأدبية بمعايير الرؤية السياسية الواقعية، فإنها تعني أولا وقبل كل شيء، أن العراق وقواه السياسية يعانيان فيما يتعلق بالمشروع الديمقراطي من حالة انحطاط شامل. وهو انحطاط

مرتبط أساسا بسيطرة الراديكالية السياسية والحزبية وتقاليدها المتخلفة على العمل الاجتماعي وفكرة الدولة والنظام السياسي. وفي هذا يكمن سر هزيمة المشروع الديمقراطي واستحالة تحقيقه في ظل سيادة القوى السياسية الحالية. فهي قوى لا تشكل الديمقراطية بالنسبة لها أكثر من لفظة قابلة للتأويل المتحزب والانصياع إلى نزوات وعقائد تتعارض من حيث الجوهر مع حقيقة الديمقراطية.

فحقيقة الديمقراطية لا تتقبل أي شكل من أشكال التحزب الضيق والقومية الضيقة والعرقية والتوتاليتارية الدينية منها والدنيوية. بل إنها تعارض تام مع هذه الأشكال جميعا. من هنا لم يكن المشروع العملي «لديمقراطية» المحاصصة السياسية سوى الوجه المحسن للطائفية السياسية. وهو مشروع لا يعمل من حيث مقدماته ووسائله وغاياته إلا على إفشال المشروع الديمقراطي الجديد في العراق وتأسيس التاريخ الفعلي للدولة الشرعية.

وضمن هذا السياق لا تفعل هذه القوى إلا على إفشال المشروع الديمقراطي في العراق. بمعنى إنها تسير ضمن نفس المسار العام للخروج على حقيقة الدولة الشرعية والنظام السياسي الديمقراطي والثقافة الحرة. أما النتيجة في ظروف العراق الحالية فهي مجرد تأجيل المشروع الديمقراطي لا إلغائه، وذلك بسبب طبيعة التحول التاريخي الهائل الذي جرى في العراق على مستوى الدولة والسياسة والفكر والروح.

وليس المقصود بتأجيله هنا سوى تعرجه في مسارات البحث عن مخرج أكثر واقعية وعقلانية تكفل تخفيف كمية ونوعية الدماء المهدورة وحجم التضحيات والمآسي التي قدمها العراقيون على مدار نصف قرن من سيطرة مختلف أشكال الهمجيات. ومن ثم لا يعني تداخل المثلثات الهمجية السنية والشيعية والكردية وغيرها في ظروف العراق الحالية سوى الذروة التي بلغها الانحطاط من اجل اندثارها الحتمي. فهي مثلثات لا تفعل في الواقع إلا على «تراكم» التخلف وتفعيله بالشكل الذي يجعل زوالها أمرا ضروريا،

كما فعلت الصدامية التي عملت في كل زمنها المرير على صنع تاريخ الوعي الدفين القائل بضرورة زوالها واندثارها التام بوصفها رذيلة مطلقة. وهو الشيء الذي سوف يحصل بالضرورة لهذه الهمجيات الجديدة التي يعمل كل منها بقواعد المؤامرة والمغامرة المميزة لقدره وأقداره، كما نراه في مؤازرة القومية الصغرى (الكردية) للطائفية الكبرى (الشيعية) وتجاذب الطائفة المهزومة (السّنية) بطائفية شرسة (سنية سلفية صدامية!). وهي مؤازرة عفوية، بمعنى أنها تعمل من خلال تصارعها العنيف والدموي على الاشتراك في خيانة الفكرة الديمقراطية وتخريب حقيقة البديل الديمقراطي في العراق. وهي خيانة يكمن الكثير من جذورها في التاريخ المشوه للدولة العراقية المعاصرة وكيفية تبلور اغلب قواها السياسية.

فقد كان هذه «التاريخ في اغلبه مجرد أزمان متقطعة، بمعنى حلقات مفككة بعثرت تجاربه الذاتية، مع ما ترتب عليه من إهدار مستمر كان يخرب بصورة دائمة صنع تقاليد عقلانية متراكمة فيما يمكنه أن يكون وعيا ذاتيا وتاريخيا للعراق وقواه الاجتماعية والسياسية. وهي نتيجة تجسدت بصورة نموذجية في غلبة النزوع الراديكالي في الوعي والممارسة السياسية والاجتماعية والفكرية. من هنا سيادة نفسية وذهنية المؤقت، التي لم تتخلص منها القوى المعارضة للصدامية. بل نراها تستفحل ضمن ما ادعوه بنفسية الغنيمة وتقاليد المؤامرة والمغامرة المميزة لها والعراق عموما. وهي حالة نعثر عليها في صعودها الطارئ إلى الحكم وتفننها في تحويل المؤقت إلى ثابت في أسلوب الحكم والترقية والانتخاب والمحاصصة و«سن القوانين»، باختصار في كل شيء! بحيث جعلت من تثبيت المؤقت سياسة دائمة، في حين أن حقيقة الديمقراطية تراكم. من هنا كان وعيها وأسلوب ممارستها للديمقراطية يصب في إفساد حقيقتها، بمعنى العمل بحمية بالغة على صنع «ديمقراطية» طائفية وما يرافقها بالضرورة من «دمقرفة». وفي هذه الممارسة والرؤية تكمن دون شك فشلها المريع، بمعنى زوالها المحتوم.

إذ لا يمكن بناء ديمقراطية مبتورة.
فالديمقراطية هي نظام وليس محاصصة، ودولة وليس سلطة، ومجتمع وليس معشر، ووطنية وليس طائفية. بينما ليست الطائفية بشكل عام والسياسية بشكل خاص سوى الصيغة المبتورة للنظام والدولة والمجتمع والوطنية، أي لكل المكونات الضرورية لكينونة الأمم وتطورها المتناسق. وبالتالي ليست الطائفية السياسية سوى الصيغة المتناسقة لنفسية «الأقوام الصغيرة» كما نراها في قيادات شيعية ليست عربية، وكردية ليست عراقية، وسنية ليست عربية ولا عراقية بل جهوية همجية.ا كل ذلك يجعل من هذا «المثلث الهمجي» المترامي الأطراف في عراق اليوم قوة عابرة بكل ما تعنيه هذه الكلمة من سوء ورذيلة.
من هنا أهمية وقيمة المشروع الديمقراطي الحقيقي البديل في العراق، أي المشروع المبني على أسس الرؤية الوطنية العراقية والشرعية والدنيوية (العلمانية) والواقعية العقلانية. وهو أمر يفترض بلورة أسس التقاليد السياسية القادرة على تذليل مختلف أصناف الطائفية السياسية من سنية وشيعية وقومية ضيقة وعرقية وشيوعية مزيفة (شيوعية الأقليات القومية والدينية). وهو بديل ممكن على أسس الفلسفة الثقافية للهوية الوطنية العراقية.
إن إشكالية الهوية الوطنية العراقية هي الحلقة المكملة لإشكالية الراديكالية السياسية. وعلى كيفية تأسيس حلولها العقلانية يتوقف المسار العام والخاص للبدائل في العراق في مختلف المجالات والمستويات. وهي إشكالية تشكل الآن عصب الرؤية المتوترة للواقع والإمكانيات والاحتمالات، وذلك لما فيها من اثر جوهري على كيفية إعادة اللحمة الاجتماعية والسياسية بمعايير الرؤية الوطنية أو التفريط بها لصالح بنية متخلفة مثل الطائفية والجهوية والعرقية والقومية الضيقة أو الشوفينية.
فالحدس يوحي إلينا، بان الأطلال هي إشارة ودلالة على «وجود ما» يجعل

من الأفراح والمآسي الهائلة مجرد بقايا قابلة للتصوير بعبارات اللوعة والحسرة وبمشاعر الرومانسية المفرطة في التعويض عما لا يستجيب لذوقنا عن الجمال وإدراكنا للفضيلة. ولكن حالما نضع هذه الأفكار ضمن سياق ومتطلبات الرؤية السياسية الواقعية تجاه الإشكاليات الفعلية التي يواجهها العراق، فإننا سوف نقف بالضرورة أمام القضايا والمهمات الأكثر شمولا والأكبر حجما. وذلك لان العراق يواجه مشاكل يرتقي اغلبها إلى مصاف «الدرجة الأولى». ذلك يعني أن الرؤية السياسية الباحثة عن بديل لمشاكله تفترض تحديد الأولويات الفعلية والإستراتيجية لنهضته الجديدة. ولعل فكرة الهوية العراقية من بين أكثرها جوهرية، وذلك لكونها الفكرة القادرة في الظروف الحالية على استقطاب الفكر الاجتماعي والحركات السياسية صوب تكاملها الذاتي (الوطني). فهي المقدمة التي تخدم الجميع بقدر واحد.

فالتجربة التاريخية للعراق تبرهن على أن التفريط بحقيقة الهوية الوطنية، كما تجسد بصورة نموذجية في العقود الأربعة الأخيرة للقرن العشرين، هو تفريط بكافة الحقوق، بما فيها حق الحياة. وهو الأمر الذي يجعل من صياغة رؤية واقعية وعقلانية عن وحدة وتجانس القومي والوطني فيه إحدى المهمات الأساسية من اجل تكامل الجميع في بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني. فهو الثالوث القادر على احتواء صراع الجميع واختلافهم، والإبقاء قي نفس الوقت على تراكم الثروات المادية والروحية للمجتمع والدولة. كما انه ضمانة إعادة اللحمة الاجتماعية والوطنية عبر تذليل مختلف أصناف البنية التقليدية، التي لا تحمي في نهاية المطاف أيا كان. وذلك لان البنية التقليدية مهما كان شكلها ومضمونها، لا تعمل في نهاية المطاف إلا على تعميق الهوة الفعلية في الفرد والجماعة والمجتمع والثقافة والدولة، أي في كل مكونات الروح والجسد الفردي والاجتماعي لمكونات العراق الحالية. كما أنها حالة تتعارض من

حيث الجوهر مع حقيقة العراق المتراكمة تاريخيا، باعتباره كينونة ثقافية سياسية.

فمن بديهيات الفكر الفلسفي العقلاني القول، بان لكل ظاهرة حدودها الخاصة بها! وهي حقيقة أقرب إلى البديهة، لكن تعقيدها الأكبر يقوم في كيفية ومستوى إدراكها الفعلي. فالعاقل يمكنه أن يدرك قيم الخير والجمال، أما تحقيقها وتجسيدها العملي فهو أمر أشد تعقيدا. وهي معضلة وقف ويقف أمامها العقل النظري والعملي، ليس فقط باعتبارها إحدى إشكالاته الفعلية الكبرى، بل ولكونها المحك الذي تقاس به حقيقة النوايا والأفعال والنتائج. وإذا كان الفكر النظري القديم، قد حاول حل هذه الإشكالية من خلال استعمال مختلف الوسائل بما في ذلك الأخلاقية والدينية، فإن التجربة التاريخية تبرهن على أن الأسلوب الأمثل لحلها يقوم في وضعها ضمن معايير الرؤية العقلانية المحتكمة إلى القانون والمرهونة بفعله. وهو وضع يتحدد مضمونه وفاعليته وقيمته أيضا بمستوى التطور الاجتماعي والسياسي للأمم وقواها الاجتماعية والسياسية. مما يفترض بدوره تربية الرؤية العقلانية بالشكل الذي يحرر الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية من مخاطر الوقوع في تجاهل مضمون الفكرة الفلسفية القائلة، بان لكل ظاهرة حدودها الخاصة، وبالتالي، فإن تجاوز هذه الحدود يؤدي إلى خرابها. وهي فكرة سبق وان بلورتها الثقافة الإسلامية بعبارة «كل ما تجاوز حده انقلب إلى ضده». وهي حقيقة ثابتة وشاملة. وحتى حالما أجاب أحد الحكماء عندما سألوه مرة عن «حد الغباء»، قائلا «انك سألتني عما لا حد له»، فانه كان يدرك أيضا، بان «اللامحدود في الغباء» هو مضمون التجاوز فيه. أما في ميدان العمل، فانه يؤدي دون شك إلى الخراب والهاوية. ولعل تجربة الاستبداد الشامل في العراق وغبائه غير المحدود في تجاوز الحدود جميعا، أدى إلى انهياره السريع والمخجل!

وهو انهيار فتح الأبواب على مصراعيها أمام الاحتمالات المتنوعة

والإمكانيات الهائلة بالنسبة لشروط التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. كما أنها إمكانيات واحتمالات وثيقة الارتباط في الظرف الراهن بإقرار الحد الأدنى الضروري والعام من الوحدة الوطنية. دون أن ينفي ذلك إمكانية الاختلاف السياسي حول آفاق وسبل التطور المقبلة للدولة والمجتمع والثقافة.

فقد وضع الانقلاب التاريخي الكبير الذي رافق زوال الدكتاتورية مهمة تحديد ماهية الهوية الوطنية العراقية، باعتبارها إحدى أهم القضايا الفكرية والسياسية بالنسبة لبناء الدولة ونظامها السياسي والاجتماعي وثقافتها اللاحقة. كما أنها إحدى أهم قضايا الفلسفة السياسية بالنسبة لمستقبل العراق واتجاه تطوره اللاحق. إذ تتوقف عليها أيضا مواد الدستور، ومنها يمكن توقع المسار اللاحق لبنية الدولة ومؤسساتها، وعليها يمكن وضع مبادئ التربية والتعليم. باختصار أنها تمس جميع المكونات الأساسية لبنية الدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة. وهو أمر طبيعي، وذلك لان «الهوية» هي «الأنا». ومعرفة النفس هي مقدمة المعرفة الحقيقية والفعل بموجبها. وليس مصادفة أن تتوصل الفلسفة منذ زمن سحيق إلى فكرة «اعرف نفسك»! وهي حقيقة كبرى كشفت عنها أحداث العراق الأخيرة عندما «انهارت» قواه بين ليلة وضحاها! وهو أمر يشير ببساطة إلى واقع افتقاد العراق إلى ذاته الأصلية أو هويته الخاصة، بسبب الانتهاك السافر لمكوناتها من جانب التوتاليتارية والدكتاتورية.

وليس المقصود بالذات الأصلية والهوية الخاصة كيانا مستقلا قائما بذاته، بقدر ما هي الكينونة المتراكمة تلقائيا من مجرى معاناة الأمم حل إشكاليات وجودها الطبيعي (الاجتماعي والسياسي والاقتصادي) والماوراطبيعي (الروحي). وبالتالي، ليست الذات الأصلية والهوية الذاتية سوى التاريخ المتجسد في صيغ معقولة وعملية لوعي الذات التاريخي والثقافي للأمم في الدولة والثقافة. وهي صيغ وثيقة الارتباط بكيفية تجسيد المكونات

الجوهرية لوعي الذات التاريخي عند الأقوام والأمم. وليس مصادفة أن تسعى الأنظمة التوتاليتارية والدكتاتورية على الدوام إلى عزل الأمة عن تاريخها عبر صنع «تاريخ مقدس» للاستبداد والإرهاب، هو تاريخ مزيف بحد ذاته سرعان ما يتهدم ويندثر مع أول خرق لجدران سجونها ومعتقلاتها. وسبب ذلك يقوم في أن إبعاد الأقوام والأمم عن تاريخهم الذاتي هو الأسلوب «الثقافي» الوحيد لإعطاء السلطة «شرعية» استحكامها على الماضي والحاضر ومصادرة المستقبل. غير أن التجارب التاريخية في كل مكان تبرهن على أن هذه السياسة هي مجرد أفعال بلا مستقبل، ومصيرها المحتوم هو الزوال والاندثار بصورة مخجلة وفاضحة.

غير أن هذا الاستنتاج العام يفترض تدقيقه الملموس فيما يتعلق بفكرة الهوية العراقية، بوصفها الموضوع الجوهري لفلسفة المجتمع العراقي، إلى جانب فلسفة الاعتدال العقلاني وفلسفة المرجعية الثقافية، اللتين يتوقف عليهن آفاق ومسار التطور اللاحق للدولة والمجتمع والثقافة. ولعل الصيغة المعقولة والواقعية بالنسبة للعراق في الظرف الراهن تقوم في تأسيس رؤية بديلة يمكن أن نطلق عليها اسم «حكمة الاستعراق». وهي فلسفة حاولت التأسيس لها بإسهاب في كتاب (العراق ومعاصرة المستقبل) وكتاب (العراق ورهان المستقبل). لهذا سوف اكتفي هنا باستعراض مكثف لأهم الأفكار والمرتكزات التي تقوم عليها فكرة الاستعراق، من اجل توظيفها العملي تجاه قضايا القومية والنظام الحكومي وغيرها من القضايا الجوهرية بالنسبة لمستقبله.

فالمقصود بحكمة الاستعراق هنا هي الفلسفة التي تستمد مقوماتها من التاريخ الذاتي للأقوام والأمم العراقية، من خلال جعل العراقية أسلوبا لتذليل العرقية، وبالتالي رفع الجميع إلى مصاف القومية الثقافية. ذلك يعني أن مضمون الاستعراق يتطابق مع فلسفة الفكرة الوطنية، التي تشكل غايتها الكبرى تمثل مضمون الارتقاء من مختلف الأشكال والصيغ

التقليدية (العرقية والطائفية وأمثالها) إلى مصاف العراقية. من هنا، فإن مضمون أو حقيقة حكمة الاستعراق هو أسلوب تمثل الحكمة النظرية والعملية المتعلقة بإعادة بناء الدولة والمجتمع والثقافة استنادا إلى رؤية فلسفية متكاملة تأخذ بصورة منظومة مكونات العراق التاريخية والثقافية والقومية. بمعنى ضرورة التوليف العقلاني والإنساني لهذه المكونات في سبيكة جديدة ترتقي في الوعي النظري والعملي للحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية إلى مصاف «حقيقة الحقائق». بمعنى ارتقاءها إلى مصاف المنظومة العلمية والعملية للمجتمع وحركاته السياسية. ومن ثم تحولها إلى مرجعية متسامية في الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي للفرد والجماعة والدولة.

فهو التحول الضروري من اجل تأسيس دينامكية التطور الاجتماعي بمعايير الرؤية الواقعية والإصلاح العقلاني الدائم الذي يقطع دابر الراديكالية بمختلف أشكالها وصيغها، والاهم من كل ذلك هو قطعها الطريق أمام إمكانية انتقال الأطراف إلى المركز، وصعود الهامشية إلى هرم السلطة، واستحواذ الأقلية على مقاليد الأمور.

فقد كانت وما تزال اغلب المشاكل والعقد المتوترة في العراق نتاجا لانتقال الأطراف إلى المركز واستحواذ الأقلية على مقاليد الأمور وصعود الهامشية إلى هرم السلطة، مما أدى إلى تجزئة الكينونة الاجتماعية والسياسية والروحية للهوية العراقية. ومن ثم تخريب الشخصية العراقية. وهو الأمر الذي يجعل من مهمة إعادة بناء الشخصية العراقية وهويتها الوطنية القضية الأكثر تعقيدا. كما أنها المهمة الإستراتيجية الكبرى في البناء الديمقراطي للمجتمع والدولة والثقافة.

وبما انه يستحيل تحقيق هذه المهمة دون ثلاثية الدولة الشرعية والمجتمع المدني والثقافة العقلانية البديلة، من هنا فان المضمون السياسي المباشر لفكرة الاستعراق يقوم في تأسيس هذه الوحدة في ظروف العراق الخاصة

بوصفها منظومة وجوده الموحد. وهي منظومة لا ترمي إلى تصنيع عقيدة أو إيديولوجية صارمة، بقدر ما تسعى إلى تأسيس المبادئ العامة للرؤية الثقافية للفكرة الوطنية بشكل عام والعراقية بشكل خاص. واهم المبادئ المكونة لفكرة الاستعراق هي

ومبادئها العشر وهي:

١.العراق ليس تجمع أعراق،

٢.العراق هوية ثقافية سياسية،

٣.العراق غير معقول ولا مقبول خارج وحدة مكوناته الرافدينية العربية الإسلامية،

٤.العربية – الإسلامية هي جوهر ثقافي،

٥.الهوية الثقافية المفترضة للعراق والعراقية هي الاستعراق،

٦.الاستعراق هو الحد الأقصى للقومية في العراق،

٧.الاستعراق هو البيت الذي تتعايش فيه جميع القوميات في العراق بصورة متساوية ومنسجمة،

٨.الاستعراق هو ضمانة البقاء ضمن الهوية التاريخية الثقافية للعراق والاحتفاظ بالأصول القومية الذاتية له،

٩.الخروج على الاستعراق هو رجوع إلى العرقية، ومن ثم فهو خروج على منطق الهوية الثقافية للعراق والعراقية وعلى مكونات وجودهما الجوهرية،

١٠.الخروج على الاستعراق هو خروج على الحكمة الثقافية والسياسية لتاريخ العراق، ومن ثم فهو خروج على القانون أيضا.

وهي مبادئ مهمتها تأسيس الوحدة النموذجية أو الوحدة المفترضة بوصفها وحدة المرجعية المتسامية. ومن ثم لا إلزام فيها لغير قدرتها على توحيد الهموم الوطنية بمعايير الرؤية الثقافية، بوصفه الأسلوب الضروري والأمثل لتذليل الرؤية التقليدية أو الحزبية الضيقة. وذلك لان

من الصعب في ظروف العراق الحالية توقع «اشتراك» و«تطابق» الرؤية السياسية والحزبية بصدد أية قضية بما في ذلك تجاه الفكرة الوطنية، مع أنها الحاضنة الكبرى والضرورية للتوافق والاختلاف أيضا. بمعنى أنها الإطار الضروري للصراع الديناميكي، ولكن فقط في الحالة التي تتحول إلى ما أسميته بحقيقة الحقائق في الوعي السياسي، أي فقط عندما تصبح مرجعية متسامية في الوعي الاجتماعي العام. بعبارة أخرى، إن الاختلاف الممكن والمحتمل والضروري بين القوى السياسية والاجتماعية حول مضمون الهوية العراقية ينبغي أن يجري ضمن إطار الاستعراق بوصفه الحد الأقصى للرؤية الوطنية والقومية والدينية والدنيوية والاجتماعية والطبقية.

وليس المقصود بان العراق ليس تجمع أعـراق، نفي التمايز العرقي والقومي فيه، بقدر ما يعني الإشارة إلى خصوصية تكون الأقوام والأمم فيه. فالعراق هو موطن التاريخ المدني العريق، وصاحب التراث الحضاري الهائل. ومن ثم فهو قادر على صهر مختلف الأقـوام في بوتقة كينونته الثقافية. فقد استطاع أن يبدع في مجرى بناء مدنياته المتنوعة وحضاراته العديدة مرجعيات متسامية كانت تعيد إنتاج نفسها مع كل انعطاف كبير في حياته. وهي ظاهرة لها جذورها الأولية في ما يمكن دعوته بالأبعاد الثقافية للقومية في العـراق. وهـو مبدأ يمتلك في ظروف العـراق الحالية قيمة وجودية وروحية وسياسية بسبب طبيعة الخراب الذي تعرضت له الهوية الوطنية العراقية في مجرى النص الثاني من القرن العشرين. وهو الأمر الذي يجعل من الضروري تحويل الوحدة الثقافية لتاريخ العراق الذاتي إلى مرجعية سياسية لجميع أقوامه. لاسيما وأنها وحدة لها مقوماتها في نفس الهوية العراقية، بوصفها هوية ثقافية سياسية.

أما مضمون الهوية الثقافية للعراق، فإنه تراكم تاريخي من حضارات سومرية وبابلية وآشورية وعربية، إضافة إلى مكونات جزئية عديدة شارك

فيها مختلف الأقوام والشعوب قديما ومعاصرة من عبرانيين وإيرانيين وتركمان وأكراد، وكذلك مساهمات تنوعت من حيث مداها ونوعيتها من جانب أقوام وأمم وثقافات اضمحلت مكوناتها المباشرة كما هو الحال بالنسبة للحيثيين والإغريق والتتر المغول والأتراك العثمانيين وكثير غيرهم. كل ذلك يشير إلى تنوع وتداخل مختلف المكونات في نسيج وعيه الذاتي. مما أدى إلى أن تتبلور في مزاجه الاجتماعي وعقائده الكبرى نظرة ثقافية إلى جميع مكوناته، باعتبارها أجزاء منه، وفي نفس الوقت لكل منها قيمته التاريخية والوجدانية.

إلا أن الحلقة الرابطة لسلسلة تصيره التاريخي بوصفه كينونة ثقافية هي الحلقة العربية الإسلامية. وهي حلقة استطاعت أن تتمثل تقاليد العراق القديمة عن أولوية وجوهرية المكون الثقافي على المكونات الأخرى أيا كان نوعها. وهو مضمون المبدأ المشار إليه أعلاه من انه من غير المعقول ومن غير المقبول إدراك ماهيته وحقيقته خارج أو بدون وحدة مكوناته الرافدينية العربية الإسلامية. فهي هو وهو هي! فهي المكونات التي صنعت خصوصية العراق الجوهرية، التي جعلت من العربية الإسلامية جوهرا ثقافيا. وهو جوهر نعثر على أثره في كل مكونات الدولة والمجتمع والثقافة. إذ لم يكن تعاقب الأمم على الخلافة وتمثيلها السياسي فعلا قوميا أو عرقيا بحتا، بل تركيبة متتالية لإنتاج وتوسيع المدى الثقافي للعربية الإسلامية. مما طبع بدوره حقائق العراق الجوهرية، بحيث جعلت منه كيانا واحدا لا يمكن عزل مكوناته المتنوعة. وهو واقع يفرض على الفكر السياسي العراقي المعاصر تمثل هذه الحقيقة من خلال تحقيق المبدأ القائل بان الهوية الثقافية المفترضة للعراق هي الاستعراق. بمعنى الانطلاق من ضرورة تمثل الهوية الثقافية للعراق. وهي هوية ليست عرقية أو قومية ضيقة، بل ثقافية من حيث مرجعياتها وغاياتها، تراكمت تاريخيا وتكاملت ثقافيا من مكونات عدة يصعب حصرها، إلا أنها تصب في الإطار العام ضمن ما ادعوه بالمكونات

الرافدينية العربية الإسلامية. وهي هوية تحتوي بهذا المعنى على مختلف المكونات الحضارية والثقافية للأقوام والأعراق المنتشرة في تاريخه، كما أنها كينونة واحدة غير مجزئة من حيث محتواها.

من هنا أهمية الاستعراق بالنسبة لتأسيس الهوية، بمعنى مهمة استعادة المضمون الحقيقي والفعلي للهوية العراقية. وهي مهمة افتراضية لأنها بديلة، كما أنها واقعية لأنها ذات مقدمات ونماذج مثلى في التاريخ العراقي نفسه. وينبع الطابع الافتراضي لتأسيس الهوية الوطنية الجديدة من كونها مهمة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وقومية لها أثرها المهم والخطير بالنسبة لمعاصرة المستقبل فيه. وهو السبب الذي يجعل منها إحدى الفرضيات الكبرى التي تطالب الجميع بالعمل من اجل إثباتها. بمعنى أن الفرضية فيها تقترب من معنى الفريضة. ومن ثم فإن تحقيقها العملي هي المهمة الكبرى لجميع القوى السياسية والاجتماعية من اجل إثبات هويتها الوطنية. وهو الأمر الذي يحدد أيضا قدرتها على تقديم البدائل، بمعنى قدرتها على تجاوز وتذليل التجزئة بمختلف مستوياتها. وفي هذا تكمن واقعيتها، بمعنى إمكانيتها الفعلية. ويفترض تحقيق مهمة إثبات الهوية الوطنية للقوى الاجتماعية والسياسية أولا وقبل كل شيء، الاتفاق على عقد اجتماعي جديد يتجاوز ويذلل ذهنية التجزئة ونفسية الغنيمة السائدة عند اغلبها.

لاسيما وأن التجربة العراقية في كل مجرى النصف الثاني للقرن العشرين تبرهن بشكل قاطع على أن الخروج عن هذه المرجعية التاريخية الثقافية يؤدي بالضرورة إلى الخراب والموت الفاضح. وفي هذا تكمن حقيقة وقيمة المرجعية الثقافية المشار إليها أعلاه. وفيها أيضا تكمن مقدمة ما ادعوه بضرورة أن يكون الاستعراق الحد الأقصى للقومية. وليس المقصود بالحد الأقصى هنا سوى حد التلقائية الضرورية للتطور الاجتماعي في الرؤية القومية للقوى الاجتماعية والحركات الفكرية والأحزاب السياسية، وليس

حصرها في إطار عرقي أو قومي ضيق أو طائفي. وذلك لان تلقائية التطور الفعلي للمجتمع المدني وتقاليد الشرعية والديمقراطية السياسية سوف تؤدي بالضرورة إلى إعلاء مرجعية الرؤية الثقافية. وهي الحصيلة التي تتمثلها فلسفة الاستعراق بمعناها الوطني والقومي والديني والاجتماعي. بمعنى تأسيس الأبعاد الثقافية للاستعراق في مجال الوطنية والقومية والدين والاجتماع. وذلك لان لكل من هذه المجالات بعدا ثقافيا يمكن تحقيقه من خلال غرس الفكرة القائلة، بان القومية والعرق هما عوارض جزئية ومكونات نسبية في العراق. غير أن ذلك لا يعني الدعوة لتعارض مفتعل مع الامتداد القومي لمن يعيش فيه، العرب للعروبة والكلداآشوريون للسريانية، والأكراد للكردية والتركمان للتركية وما شابه ذلك. وهي فكرة ينبغي أن تنبع من إدراك ثقافي لا من منطلق السياسة العابرة ومصالح الاحتراب فيها. وضمن هذا السياق ينبغي فهم مضمون المبدأ القائل، بان الاستعراق هو فلسفة الحد الأدنى الضروري والعام للوحدة الوطنية. والمقصود بذلك الفكرة القادرة على توفير الشروط الضرورية لوحدة الدولة والمجتمع. مما يعطي لها على الدوام أهمية وفاعلية سياسية آنية ومستقبلية أيضا. انطلاقا من أن كل شيء فيه، و كل فعل، ينبغي أن يخدم ديناميكية تكامله الداخلي من اجل تجاوز الخلل البنيوي القائم في تاريخ وآلية الدولة العراقية الحديثة. وبالتالي فإن أي نشاط يتعارض مع مضمون واتجاه الاستعراق سوف يؤدي بالضرورة إلى الاندثار الفعلي من واقع العراق وتاريخه. وأن إدراك هذه الحقيقة يؤدي إلى الانفتاح على النفس، ومن خلالها على الآخرين. وهو الأسلوب الوحيد القادر على بناء مؤسسات الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني. كما انه أسلوب تحرير النفس من أسر العرقية والطائفية عبر الانتقال بهما إلى مصاف الرؤية الثقافية للنفس والآخرين. وهو الأمر الذي يشير إلى أهمية إدراك الأبعاد العملية للاستعراق، أي النظر إليه، باعتباره فكرة الوحدة الوطنية العامة التي تؤسس للبيت العراقي

وتعايش جميع مكوناته بصورة متساوية ومنسجمة. بمعنى الوطنية التي تذلل الأبعاد العرقية والقومية الضيقة والطائفية عند الجميع دون إلغاء المقومات الخاصة بوصفها مكونات مهمة للثراء الثقافي العام.

وهي فكرة ينبغي إعادة تفعيلها ضمن ما أسميته بالمرجعية الثقافية للوطنية الكبرى في العراق أو الاستعراق. وذلك من خلال التأسيس للفكرة القائلة، بان حقائق «الأرض» هي حقائق الثقافة فقط وليس وقائع الانتشار السكاني. أي أن «الحفريات» الوحيدة الممكنة هنا هي حفريات الذاكرة التاريخية المدونة في العمارة والفن والمدن والأنهار والسدود والمزارع والكتابة والفن والنقوش، وليس بقايا العظام والجماجم ومدى انتشارها. فهي الرؤية التي تحرر الجميع من حق الملكية القومية والعرقية للأرض في العراق وتنفي إمكانية ظهور مشكلة «الأرض المتنازع عليها» أو «تدويلها» وما شابه ذلك من نماذج الانتهاك الفض للقانون والحقائق التاريخية والثقافية والوطنية. كما أنها الفكرة التي يمكنها إرساء أسس الرؤية العقلانية والأخلاقية، وبالتالي إدراك قيمة الحق والحقوق في نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والقومية. حينذاك يصبح الاستعراق نمطا عاما للحياة وضمانة للبقاء ضمن الهوية التاريخية الثقافية للعراق مع الاحتفاظ الجميل بالأصول القومية الذاتية له. أما الخروج عليه من حيث كونه فلسفة وفكرة ونمط حياة فهو رجوع إلى مختلف نماذج وأشكال البنية التقليدية والبدائية من عرقية وطائفية وجهوية، ومن ثم فهو خروج على منطق الهوية الثقافية للعراق وعلى مكونات وجوده الجوهرية. مما يؤدي بالضرورة إلى السقوط في مستنقع التعصب القومي والانغلاق العرقي والتخندق الطائفي والعصبية التقليدية والجهوية، مع ما يترتب عليه من رذائل عديدة.

وفي هذا تكمن ما أسميته بالحكمة التاريخية التي لم يجر تمثلها سياسيا بصورة كافية من قبل الحركات القومية بشكل عام والراديكالية منها بشكل

خاص في العراق المعاصر. وهي ظاهرة جلية في طبيعة الصراعات القائمة حاليا بين الأحزاب القومية الكردية والتيارات العراقية الأخرى. حيث نعثر عليها حتى في الكلمة نفسها، عندما يجري الحديث عن «الأكراد» و«العراق». وهي حالة انفصام واقعية لها أسبابها العديدة تتحمل مسئوليتها، وان بمستويات متباينة، جميع القوى السياسية والاجتماعية في العراق. إلا أن مخاطرها الأساسية ما بعد سقوط التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية بدأت تتركز في الحركة القومية الكردية ومطالبها الضيقة. بمعنى نزوعها الفعلي صوب القومية الضيقة والعرقية. وخطورتها ليست فيها، بل في استثارتها لنفسية وإيديولوجية الخروج على الاستعراق من حيث كونه فلسفة الفكرة الوطنية العامة. مع ما يترتب عليه من خروج على منطق الهوية الثقافية للعراق وعلى مكونات وجوده الجوهرية. أما النتيجة الحتمية لذلك، فهي الخروج على الحكمة الثقافية والسياسية لتاريخ العراق، وبالتالي الخروج على القانون بالمعنى التاريخي والثقافي والحقوقي أيضا. وليس المقصود بالخروج على الحكمة الثقافية لتاريخ العراق سوى الجهل بقيمة التاريخ الثقافي بالنسبة لبلورة وعي الذات التاريخي القومي والوطني، وما يترتب على ذلك من جهل بقيمته السياسية.

كل ذلك يجعل من الضروري النظر إلى التاريخ العراقي العام والحديث بشكل خاص على انه ليس مجرد فكرة وعبرة، بل وشرط معاصرة المستقبل أيضا، بفعل المأساة الشاملة التي لحقت به جراء الخروج على مضمون الحكمة التاريخية السياسية المتراكمة فيه. وهو الأمر الذي فسح المجال أمام صعود الهامشية الاجتماعية والراديكالية السياسية والأقلية الطائفية إلى السلطة والعمل بمقاييسها الضيقة. أما النتيجة الجلية لذلك فهو خروج تام على القانون. وهي نتيجة لم تتصف بها التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية فقط، بل ومرشح لها كل من يتجاهل أو يجهل نتائجها في حال الخروج عما أسميته بالحكمة الثقافية السياسية في العراق. وبالتالي،

فان التحصن الفكري والسياسي منها يفترض تأسيس ما ادعوه بمرجعية الإصلاح الثقافي بوصفها المكون الباطني لفلسفة الهوية العراقية البديلة.

فلسفة البديل العراقي- مرجعية الإصلاح الثقافي

من مفارقات التاريخ العراقي أن يكون العراق صانع فكرة التاريخ ومفتقدها في نفس الوقت! وهي مفارقة تشكل العصب غير المرئي لتوتره العنيف وفقدان القدرة على تأمل ما فيه. فإذا كان تاريخ الأمم هو مختلف أنواع الصيغ السردية الجليلة أو العادية من أحداث وشخصيات ومجريات، فان حقيقته تقوم في مدى فاعليته الواقعية بالنسبة لتأسيس وعي الذات القومي. ومن ثم حجم ونوعية تراكمه فيما ندعوه بالحكمة التاريخية للأمم. إذ لا حكمة تاريخية خارج تراكم وعي الذات القومي. وهي الحالة التي نعثر عليه في استعادة وتكرار الماسي. فالتكرار في التاريخ هو مأساة البقاء بمعايير الزمن. بمعنى البقاء ضمن اجترار النفس دون أية بدائل فعلية تذلل عقبات التطور التاريخي من اجل الارتقاء بالأمة إلى مصاف جديدة. ولا يعني ذلك في الواقع سوى المراوحة البليدة والبقاء ضمن زمن المواجهة للمشاكل المتكررة لا الارتقاء بها ومن خلالها إلى عوالم جديدة.

وعندما ننظر إلى التاريخ العراقي الحديث، فان مجمل حصيلته على امتداد القرن العشرين تشير إلى انه مازال يواجه نفس إشكاليات ظهوره الأول، أي قضية الدولة والوحدة الوطنية والنظام السياسي والعلاقة بالمحتل وقضية الأقليات القومية. وهي حالة تكشف عن طبيعة مأساته التاريخية الفعلية، بمعنى مراوحته في الزمن فقط. فهو يقف عاريا أمام الرؤية النقدية كما لو انه بلا تاريخ، أي بلا حكمة على الإطلاق. وإلا فكيف يمكن له أن يقف بعد قرن من التضحيات الجسيمة أمام إشكاليات كان يفترض حلها بوصفها المقدمات الضرورية والعادية للدولة والأمة بشكل عام والعصرية بشكل خاص. بعبارة أخرى إننا نقف أمام حالة يمكن دعوتها بخلو العراق من فكرة وعي الذات القومي. وهو أمر جلي حالما ننظر إلى طبيعة ونوعية الصراع الدائر فيه حاليا. إذ نقف أمام تمزق وحرب دموية تفتقد إلى ابسط مقومات

الرؤية الوطنية والقومية. إنها تستعيد النفسية المميزة لحالة «الطوائف» الأندلسية رغم فارقها الجوهري. وهو أن العراق لا يمكنه أن يكون شيئا آخرا غير العراق. من هنا لا يعني الاستمرار في صراعاته الدموية سوى الإنهاك المستمر لقواه الذاتية والانتهاك المستمر لهويته الوطنية والقومية. وإذا كانت هذه الفكرة جلية بمقاييس المنطق وعصية بمعايير المواقف والأفعال السياسية، فان ذاك دليل على وجود خلل في منطق القوى المتصارعة وسلوكها العملي. وهي نتيجة يمكن وضعها في سؤال بسيط ومباشر وهو: لماذا لم ينعم العراق بالاستقرار بعد قرن من تأسيس الدولة والأمة؟ أما الإجابة فإنها بسيطة على قدر السؤال، وهي أن الاستقرار يفترض التوازن، أي توازن الدولة والمجتمع والثقافة. وهو توازن ممكن فقط في ظل سيادة مرجعية الحرية والنظام. فهي المرجعية الوحيدة القادرة على صنع توازن ديناميكي، ومن ثم الوحيدة القادرة على صنع الحكمة التاريخية بوصفها عملية متراكمة من الاحتراف والكفاءة المحكومة بنظام شرعي متكامل. بينما لم يكن تاريخ العراق في كل مجرى النصف الثاني من القرن العشرين أكثر من تجارب مرة ومريرة للراديكالية السياسية، أي للتجريب الخشن في عدائه واحتقاره لفكرة التراكم التاريخي. وفي هذا كانت وما تزال تكمن القوة اللاعقلانية الفاعلية في تخريب وإهدار الكفاءة والاحتراف في كل ميادين الحياة والشرعية منها بشكل خاص. أما السلسلة الوحيدة التي تربط تاريخه فهي زمن الانقلابات وفكرة المؤقت. من هنا تشابه أحداث ١٩٥٨ و١٩٦٣ و١٩٦٨ و٢٠٠٣ من حيث إثارتها للهيجان والصراع والحرب والمؤامرة والمغامرة والمقامرة بالمصالح الجوهرية للعراق. وبغض النظر عن اختلاف مقدماتها وتباين تأويلاتها في «منطق» و«سلوك» القوى السياسية المتصارعة، إلا أن نتائجها كانت على الدوام واحدة، وهي انعدام الاستقرار وتحوله إلى الشيء الوحيد الأكثر ثباتا وديمومة. بحيث يمكننا الحديث عن منظومة انعدام الاستقرار في العراق،

بينما حقيقة الدولة منظومة. ولا يمكن تعايش الدولة وانعدام الاستقرار. وفي هذا يكمن السر التاريخي لانهيار الدولة في عام ٢٠٠٣ بقوة الاحتلال الأمريكي. وهي «التجربة» الوحيدة في التاريخ العربي المعاصر.

وهي تجربة تدل من حيث أبعادها الواقعية والرمزية على فقدان معنى التاريخ ووعي الذات القومي والحكمة السياسية. وهي نتائج مترتبة من حيث الجوهر على سيادة زمن الراديكالية السياسية في العراق. وبهذا المعنى يمكن النظر إلى سقوط الدولة العراقية عام ٢٠٠٣ بأثر الغزو الأمريكي على انه سقوط لنمط الدولة الراديكالية التي مثلت الصدامية احد نماذجها الأكثر تخريبا. مع أن تجربة أربع سنوات من انعدام الاستقرار وانعدام الوفاق الوطني وتلاشي الحكمة السياسية هو دليل إضافي على أن سقوط صدام لم يعن بعد سقوطا للصدامية من حيث كونها صيغة نظرية وعملية لأحد النماذج الراديكالية العراقية، بقدر ما يعني سقوط أحد أشكالها وإحدى حلقات «الزمن السيئ» في تاريخ العراق الحديث.

فقد كان «تاريخ» الراديكالية في العراق زمنا عرضيا. بمعنى أن حصيلته هي تهشيم وتحطيم وتبذير للقيم العقلانية المتراكمة في بنية الدولة والمجتمع والثقافة. وهي عملية أدت مع مرور الزمن إلى جعل الأفراد ونزواتهم منظومة ما فوق تاريخية بحيث جرى رفعها إلى مصاف «الضرورة» و«المقدس». بينما لم يعن ذلك من الناحية الفعلية سوى رفع العبودية والإرادة المشوهة إلى مصاف المثال الأرقى للدولة ونظام الحكم والمرجعيات الكبرى. أما النتيجة فهي رجوع قهقري نحو البنية التقليدية، أي بنية ما قبل الدولة العصرية، مع ما يترتب عليه من نخر دائم لأسس الثبات الضروري للدولة ومؤسساتها، والاستقرار السياسي لنظام الحياة ككل. وترتب على ذلك ما أسميته بمنظومة عدم الاستقرار التي لا سبيل إلى الاحتفاظ بها بغير «تنظيم» البؤس والانحطاط والتخلف في نظام الوجود. فهو الأسلوب الوحيد للحفاظ على «الأمن» بوصفه استقرارا. وهو انقلاب في المفاهيم

والرؤية والغاية جعل من كل مسام الوجود في العراق منافذ لعرق الرذيلة والانحطاط. اما النتيجة فهي كمون مقدمات انهيار الدولة ومؤسساتها، والمجتمع وقواه الحية، والثقافة ورصيدها العقلاني والإنساني. وهي أمور كشف عنها احتلال العراق بحيث انهارت كل قواه كما لو أنه لم يكن أكثر من كيان هش فارغ. وهي نتيجة لم يكن بإمكانها أن تحدث، مهما كانت الأسباب الخارجية وأساليب فعلها، في ظل وجود استقرار ديناميكي في بنية الدولة والمجتمع والثقافة. وهو الخلل الجوهري الذي مازال يثقل بكاهله على العراق. كما انه «الإرث» الذي يدفع بقواه المتخلفة في مواجهة كل تحول نوعي جديد في بنية الدولة والمجتمع والثقافة. وهو ارث قد يكون الأكثر شراسة في تاريخنا الحديث، وذلك لأنه ينبع من واقع التخلف والانحطاط الشامل في العراق. وهو انحطاط يرتقي إلى مصاف «المنظومة» التي صنعتها تقاليد الراديكالية السياسية الدنيوية. وليس مصادفة أن نرى الآن صعود مختلف أشكال الراديكالية الدينية والعرقية والطائفية، أي الصيغ الأكثر تخلفا وانحطاطا للنزعة الراديكالية.

طبعا أن هذا الصعود الجديد لمختلف أشكال الراديكالية لم يكن فعلا طارئا أو غريبا أو محكوما بالاحتلال، بقدر ما انه النتاج «الطبيعي» لانعدام التطور الطبيعي في تاريخ الدولة العراقية الحديثة. وهو مؤشر واقعي على مدى واقعية الانحطاط والتخلف السياسي الذي هو الثمرة الأكثر مرارة للدكتاتورية والتوتاليتارية السابقة. وهو واقع متناقض من حيث مقدماته ونتائجه. بمعنى أن القوى التي تدعي أو تحاول تذليل تقاليد الراديكالية هي ذاتها الصيغة الأكثر تخلفا لها. وذلك لان الراديكالية السياسية العراقية التي تراكمت منذ أربعينيات القرن العشرين قد تمرست بمفاهيم وتقاليد الدنيوية القومية والوطنية الشعبوية والديمقراطية الليبرالية واليسارية الاشتراكية والشيوعية، بينما نقف الآن أمام نماذج جزئية محكومة بنفسية وذهنية الانعزال العرقي والطائفي والجهوي وفاعلة في بيئة محكومة

بغريزة المواجهة اللاعقلانية ودمار هائل للبنية التحتية والمعنوية للعراق والعراقيين على السواء. وهو واقع يكشف عن مدى وحجم التعقيد الفعلي الذي يواجه الخروج من أزمة العراق التاريخية بشكل عام والحالية بشكل خاص. بمعنى كيفية تذليل تقاليد الراديكالية السياسية من جهة، وتذليل مرحلة الانتقال من اللاشرعية إلى الشرعية في ظل انتشار واستفحال القوى العرقية والطائفية من جهة أخرى. وهي المهمة التي تشكل مضمون البديل العقلاني في العراق.

فقد كشف التحول العاصف الذي لف العراق بأثر سقوط التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية وآثاره المستمرة لحد الآن عن حقيقة تاريخية يقوم فحواها في تعقيد ودموية الانتقال من منظومة سياسية إلى أخرى. وهي ظاهرة «طبيعية»، بمعنى أنها تجري بفعل تصارع مكوناتها. إذ إننا لا نعثر في تاريخ الأمم والتاريخ العالمي ككل على تحول جذري في بنية الدولة دون أن يرافقه بالضرورة استثارة للعنف. فالقديم لا يتنازل بسهولة والجديد بحاجة للاستقواء. ومن معترك هذين التيارين تتطاير شرارة الاقتتال. وهو اقتتال ينتهي بفوز من يتحلى بقدر اكبر من الصبر والعقل. بمعنى الصبر على مواجهة قوى القديم، والعقل في صنع البدائل. وهي فرضية لم تتضح مقدماتها بعد في ظروف العراق الحالية. وذلك لان اغلب القوى، أو جميع من يتمتع الآن بالاقتراب من «مركز القرار» (الأمريكي) هي ليست قوى المستقبل بالمعنى التاريخي والنظري. فمن الناحية التاريخية هي نتاج أتعس مراحل الانحطاط في التاريخ العراقي الحديث، ومن الناحية النظرية يفتقد اغلبها بل جلها لفلسفة المستقبل. وهو واقع بائس يشير إلى حالة البؤس الاجتماعي والسياسي. لكنه واقع العراق الفعلي. مما يشير بدوره إلى أن سقوط التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية لم يكن يحتوي إلا على مقدمات الخروج من تاريخ الأزمة الشاملة ونموذج التخلف وليس ضمانة الخروج من مأزق الانحطاط.

فالعراق المعاصر مازال يعاني من نفس تقاليد الانحطاط. وهو السبب الذي يفسر ظاهرة أن تكون بدائل المعارضة التي وصلت إلى سدة الحكم وجها آخر للانحطاط! لكنه انحطاط مركب وعابر. فهو مركب من تراكم الانحطاط القومي والطائفي، الذي لا يغير من طبيعته تباينه الظاهري والجزئي عن ظاهرة الانحطاط القومي والطائفي المميز للدكتاتورية الصدامية. وذلك لان كل منهما نسخة عن الأخرى من حيث رؤيته وآفاقه. وهو المقصود بطابعه العابر. وذلك لما فيه من خروج على منطق الواقعية والعقلانية والديمقراطية والشرعية. وهو خروج لا يصنع استقرارا ومن ثم لا يمكنه تأسيس نظام متوازن. مما يجعل منه بالضرورة كيانا محكوما بآلية الصراع الدموي بين فكرة النظام والحرية. ومن ثم لا يعمل إلا على تخريب فكرة السلطة (الحكومة) والدولة. والنتيجة هي تكرار للزمن والعيش بمقاييس الانحطاط. إلا أن مفارقته الحالية تقوم في توسيع مداه الاجتماعي والسياسي والقومي وذلك بسبب اشتراك الجميع فيه، قوى سياسية وحركات اجتماعية وجماهير.

وهو توسع لا يصنع اجتماعا ولا مجتمعا ولا توازنا ولا دولة بقدر ما انه يوسع من فاعلية انحطاط الدولة والنظام السياسي والمجتمع صوب مختلف أشكال وأصناف الانغلاق والتجزئة. وهي فاعلية سوف تكشف مع مرور الزمن عن ضعف أو انعدام الأبعاد الوطنية والديمقراطية والعقلانية لهذه القوى السياسية. بمعنى الكشف عن أن وطنيتها ليست أكثر من صيغة مزيفة عن نزوع قومي ضيق أو عرقي أو طائفي أو جهوي. أما ديمقراطيتها فليست أكثر من إعلان دعائي لبنية حزبية وأيديولوجية ضيقة. أما غياب العقلانية فيمكننا رؤيته في سلوكها العملي تجاه كافة القضايا الكبرى المتعلقة ببنية النظام السياسي والحكومي والإداري والدستور والاقتصاد والتربية والتعليم والصحة والبنية التحتية والاعمار. باختصار كل ما يمس أولويات تذليل تقاليد الاستبداد والدكتاتورية. أما برامجها العملية،

كما تكشف عنه حملاتها الانتخابية الحالية فإنها تشير إلى ضحالة الرؤية العملية والوطنية الحقيقية. فهي برامج تكشف عن مستوى التخلف السياسي المريع في الصياغة والعبارة والفكرة والأولويات!!
من هذه الحصيلة لا يمكن للنتيجة أن تكون شيئا غير دفعها للعراق صوب مأزق جديد. لكننا حالما نضع هذا المأزق ضمن سياقه التاريخي الحالي، فانه يصبح مأزق هذه القوى العابرة. بمعنى فشلها الحتمي في إدارة شئون الدولة بالشكل الذي يجعل من الممكن معاصرة المستقبل في العراق. وفي هذا تكمن مصادر التفاؤل المغري التي تجعل من الممكن تذليل العقدة العراقية (عقدة الراديكالية) صوب تذليل المأزق التاريخي للعراق الحديث.
ذلك يعني أن الطريق إلى تأسيس البديل الواقعي والعقلاني في العراق من اجل تذليل عقدته التاريخية الحديثة يقوم عبر تذليل تقاليد الراديكالية السياسية. وهو أمر يفترض بالضرورة توليف الرؤية الواقعية والعقلانية تجاه الإشكاليات الكبرى التي يواجهها في ميدان بناء الدولة والمجتمع والثقافة. فهي الرؤية الوحيدة القادرة على تذليل ارث الخراب وتقاليده من خلال السير صوب معاصرة المستقبل. وهي معاصرة ينبغي أن تستمد رؤيتها من واقع العراق الحديث أولا، وبمعايير المستقبل ثانيا. وإلا فان النتيجة لا يمكنها أن تكون غير استعادة أكثر تخلفا لتجارب الماضي.
بعبارة أخرى، إن التجارب السياسية الحديثة في العراق واستلهام مختلف الإيديولوجيات المجردة من واقع العراق، والبعيدة عن تمثل تاريخه الكلي وإشكالاته الواقعية قد جعل من الفكرة الراديكالية الحالمة أسلوبا للمؤامرة والمغامرة مع ما ترتب عليه من صعود نفسية وذهنية القطع الجذري مع كل تراكم ضروري فيه. وهو تراكم تستحيل بدونه فكرة الدولة العصرية والمجتمع المدني والتطور العلمي. غير ان التجرد من الإيديولوجيات المجردة وتقاليدها الراديكالية لا يعني النكوص إلى الخلف كما هو جلي في صعود مختلف أشكال العرقية والنزعات الدينية. فكلاهما من الماضي.

ومن ثم بلا مستقبل. بينما البديل الواقعي في العراق هو معاصرة المستقبل فقط. بما في ذلك في ميدان بناء هويته الوطنية. فالهوية العراقية البديلة هي هوية المستقبل وليس هوية الاحتراب الإيديولوجي أو الطائفي أو العرقي أو أي شكل آخر من أشكال الماضي.

إن البديل الحقيقي في العراق ينبغي أن يكون بديلا عقلانيا وعراقيا بالضرورة! فهو الوحيد القادر على صنع توازن جديد في الدولة والمجتمع والثقافة يذلل إمكانية استقواء الراديكالية (الدنيوية أو الدينية)، أي توازن مبني على أسس مرجعية الحرية والنظام. لاسيما وأنها المرجعية الوحيدة القادرة على صنع توازن ديناميكي، ومن ثم الوحيدة القادرة على صنع الحكمة التاريخية بوصفها عملية متراكمة من الاحتراف والكفاءة المحكومة بنظام شرعي متكامل. وفي هذا تكمن شروط تذليل العنف والإرهاب

ان البدائل الأجنبية تبقى أجنبية. وهزيمتها الحتمية تقوم في كونها محكومة بغايات خارجية، أي أنها لا تتراكم من معاناة الأمة في حل مشاكلها الذاتية. في حين لا طريق آخر لرقي الأمم خارج معاناة بناءها الذاتي. فهو الأسلوب الوحيد لبناء النفس في ميدان الدولة ومؤسساتها، والمجتمع وخلاياه الحية، والثقافة وهمومها.

فالأمم الحية تقف على الدوام أمام إشكالية الاستقامة والاستدامة، باعتبارها القضية الجوهرية في نقدها الذاتي وتأمل تجاربها التاريخية. إذ ليست الاستقامة والاستدامة في الواقع سوى التاريخ بمكوناته الماضية والمستقبلية. وهو أمر عادة ما يعطي للحاضر طابعه الدرامي ونكهته المثيرة بين تأمل الحالمين وتوتر المتعصبين وغيرة الغيورين وتآمر المبتذلين وحماسة العقلاء وبرودة السخفاء. ومن كل ذلك تتكون حيثيات الواقع كما هو، التي تعطي للحاضر قيمته الفعلية بوصفه المقدمة الضرورية للنقد الذاتي والبدائل المتنوعة.

فالواقع هو محك الحاضر ومقياسه، كما أن الحاضر هو المستقبل لا غير.

وهي صيغة لها رمزيتها في المنطق والبيان والعقل والوجدان بأقدار متساوية. وكما أن المرء ينظر في المرآة لتأمل تجاعيد الزمن وفي الآفاق لرؤية المجهول، فان الفكر الفلسفي ينظر فيهما لتأمل تجاعيد التجربة التاريخية للماضي ورؤية الآفاق ولكن من خلال مطابقة الجهل مع المجهول بوصفه الباعث الجوهري في البحث عن الحقيقة.

وهي المقدمة الفلسفية والعقلية لكل محاولة جريئة لتذليل القواعد الجاهزة والتامة في تأمل المستقبل. ومن ثم هي المقدمة الضرورية لكل رؤية إصلاحية. فمن الناحية المجردة ليس هناك أمرا أسهل من الماضي، لأن حوادثه واقعة وجلية كما انه قابل للاجتهاد غير المتناهي. أما المستقبل فانه الأكثر تعقيدا لأنه عادة ما يحرج التكهن والتأمل والظن والتوقع. والأعقد من ذلك هو صنعه. فصنع المستقبل هو رؤيته الفعلية أما حقيقته فتقوم في الحاضر. وهو الأمر الذي يعطي لفكرة الإصلاح بحد ذاتها قيمة عملية غاية في الأهمية. إذ ليست حقيقة الإصلاح في الواقع سوى إدراك الحاضر والتخطيط لآفاقه الإيجابية. وهو الأمر الذي يجعل من إزالة الترفع والتعالي والتقليد والمحاكاة والتأسيس لفلسفة واقعية في الإصلاح جوهر الرؤية الواقعية لفلسفة الإصلاح المستديم.

إذ ليس الإصلاح المستديم سوى البديل المنظومي المتراكم من خلال دراسة وتحليل الواقع وإشكالاته الكبرى. وهو إصلاح مستقيم بالضرورة. إذ ليست الاستقامة سوى السير مع البدائل بما يتطلبه الحاضر والمستقبل. وقد كان ابن عربي على حق عندما قال مرة بان الاعوجاج في القوس هو عين الاستقامة فيه. وبالتالي فإن حقيقة الاستقامة في الإصلاح هي عين الاستدامة فيه. ولا معنى للاستدامة هنا سوى المعاصرة المستقبلية. لاسيما وأنها الفكرة التي أقلقت هموم الفكر السياسي الإسلامي (الإصلاحي) والليبرالي والتقليدي والراديكالي (الاشتراكي والشيوعي والقومي). فقد أراد الجميع، كل بطريقته الخاصة أن يجعل من المستقبل واقعا معاصرا.

وهو انقلاب جوهري كبير قطعه الوعي السياسي في العالم العربي في مجرى القرنين الأخيرين دون أن يؤسس له نظريا وعمليا. وسبب ذلك يقوم في أن الجميع لم يدركوا معنى المعاصرة المستقبلية بمضمونها الإصلاحي والواقعي.

فإذا كان الفكر في السابق عادة ما يلزم الحاضر بتأمل الماضي والخضوع لمقاييسه وقيمه ونماذجه «الرفيعة»، فان الحركات الإصلاحية في العالم العربي المتأثرة بالتغيرات التاريخية التي رافقت أواخر المرحلة العثمانية، أخذت بتمثل وتعلم قيمة المستقبل. إلا أن المستقبل بالنسبة لها كان مربوطا أما بالماضي والأفراد، وأما بالأفراد والأصول، وأما بالزمن الآتي. ولم يتحسس أي منهم قيمة وأهمية المنظومة في التعامل مع الماضي والأفراد والأصول والمستقبل. أي لم يدرك أحدهم المستقبل بمعايير المنظومة ولم يستطع أن يفهم أيا منهم مضمون وحقيقة الفكرة القائلة، بأن المستقبل هو منظومة. لاسيما وانه الفهم الوحيد القادر على أن يجعل من الاستقامة في الإصلاح استدامة ومن الاستدامة فيه استقامة دون أن يفقد ذلك أهمية وقيمة الماضي والأفراد والأصول.

فقد ربط التيار الإسلامي فكرة الإصلاح بالأفراد والماضي. وعوضا عن أن يجري تحديث مضمونها استنادا إلى تقاليد الفقه عن الأصلح والأحسن والضرورة، وتقاليد الكلام السياسي والفلسفي، التي وجدت تعبيرها في الحديث الموضوع عن أن الله يبعث من يجدد للدين الإسلامي كل مائة عام، فانه اختزل هذه الأفكار إلى الدوران في فلك الأحكام الجزئية والعابرة. بعبارة أخرى، انه لم يتمثل حقيقة هذه التقاليد وقيمتها الثقافية والسياسية عبر تحديث فكرة الأصول الإسلامية وروحية الاجتهاد. فقد استعاض الإسلام منذ البدء «الموضوعية» بجهاد النفس من اجل الحق، وشعور الشاعر الجاهلي بمنطق الإخلاص للحقيقة. وادخل فكرة النظام والعدل وجعل منهما مرجعيات كبرى لمنظومته الشاملة. بينما تحول الوعد والوعيد إلى

المرجعية الأخلاقية الماورائية لترقب الأفعال التاريخية للأفراد والجماعة والأمة. بينما جعل التيار الإسلامي المعاصر منها مضمون المستقبل. أو انه جعل المستقبل هو الوعد والوعيد. ومع أن «المستقبل» يتضمن هنا أبعادا منظومية، إلا أنها أبعاد ماورائية، وفي أفضل الأحوال هي أبعاد أخلاقية غير قادرة على إدراك حقيقة الزمن السياسي والثقافي، وبالتالي عاجزة عن الارتقاء حتى إلى تحسس معنى المعاصرة المستقبلية.

بينما تحول المستقبل عند التيار الليبرالي إلى مجرد حلم. من هنا كان ولعه بالمستقبل أدبيا وبلاغيا وخياليا. فهو لم يرتق حتى إلى مصاف الرؤية السياسية المنظمة. أما الفلسفة فقد بقيت بالنسبة له جزء من الإثارة الفردية. من هنا ظهوره السريع واندثاره السريع وتحولاته المفاجئة من أقصى «اليسار» إلى أقصى «اليمين» ومن «العبث» إلى «السلفية». وفي كل ترديده السمج أحيانا للأفكار المستعارة يجد ما يعتقده اكتشافات جديدة ومثيرة!

أما التيار التقليدي، فإن المستقبل بالنسبة له هو ارثه الماضي. من هنا خلوّه حتى من مشاعر الوطنية والقومية وفقدانه لإدراك حقيقة الدولة وقيمة الثقافة. وهو تيار لا يفقه معنى المنظومة ويجهل بصورة مطلقة قيمة المعاصرة المستقبلية وفكرة المستقبل بوصفه منظومة.

أما التيار الشيوعي فقد طابق المستقبل مع «الشيوعية»، أي مع حالة نفسية وخيال اجتماعي. انه لم يدرك معنى الشيوعية بمعايير المعاصرة المستقبلية. وهي رؤية اقرب إلى أخلاقية الوعد والوعيد الإسلامية العادية. وبالتالي جرى اختزال الفكرة الماركسية عن المستقبل إلى صيغ ماركس البلاغية مثل أن الثورة البروليتارية خلافا عن ثورات الماضي تستمد أشعارها من المستقبل. وهي فكرة عميقة المحتوى إلا أنها كانت مجرد حدسا محكوما عليه بالتلاشي أمام ثقل العجلات القاتلة لفكرة الحتمية التاريخية المتراكمة في الأيديولوجية السياسية عن الصراع الطبقي والطليعة ودكتاتورية

البروليتاريا والفلاحين، أي اشد القوى خشونة في إدراك معنى المستقبل. أما التيار القومي، فانه جعل من المستقبل ذكريات الماضي وأمجاده، بحيث جعل من المستقبل وجدانا قمعيا! إذ جعل من المستقبل رسالته الخاصة، ومن رسالة الخاصة فعلا خالدا. وهو أمر كان يؤدي بالضرورة إلى تخريب الرسالة والمستقبل. بينما كانت هذه الفكرة، أو الشعار، ينتج على الدوام نفسية الاستفراد والتعالي الوهمية عن إمكانية تحويل المستقبل إلى أمر ناجز مسبقا لا علاقة له بالماضي والحاضر. وهي رؤية تؤدي بالضرورة إلى تحطيم معنى وحقيقة المعاصرة المستقبلية. أما نتائجها الفعلية فهي الإنتاج الدائم لأفعال بلا نظام، مع ما يترتب عليه من شمول الفوضى والخراب. وهو واقع يجعل من الضروري التوكيد على أن أقصى ما يمكن بلوغه بالنسبة للأمة بهذا الصدد هو أن تعي رسالتها لنفسها، وأن يتكون وعيها الذاتي ضمن معاييرها وتجاربها الخاصة. فهو الأسلوب الذي يجنبها فرض تصوراتها المحدودة على الآخرين كما لو أنها أحكام شاملة. إذ لا أحكام شاملة في تجارب الأمم، لأنها تجارب فردية سواء بالمعيار العالمي أو التاريخي. فإدراك «الرسالة» يفترض إدراك المبدأ المتسامي والعمل بموجبه. وهو علم وعمل يجردان الأمم من العرقية والقومية الضيقة ويضعانها على محك المساواة التامة أمام المبادئ العليا. أما ربط الرسالة العالمية بالقومية فانه يؤدي بالضرورة إلى صنع أساطير وخرائب وأطلال للتاريخ والروح الثقافي والمدن.

أما الصيغة السياسية لتجسيد فكرة المستقبل، بوصفها الصيغة غير المباشرة لهموم الإصلاح، فقد أدت في جميع دول العالم العربي إلى نتائج متشابهة، أي إلى فشلها الشنيع في تحقيق مضمون المعاصرة المستقبلية باعتبارها الصيغة السياسية للإصلاح الشامل. وهو أمر يعطي لنا إمكانية القول، بأن كافة تجارب ونماذج الإصلاح في العالم العربي المعاصر تبرهن أما على فشلها الشنيع وأما على عدم جدواها أو ضعفها البنيوي. من هنا

فإنها لا تصلح للإصلاح بتاتا!
لكن تاريخ الأمم جميعا هو ميدان تجلي الممكنات. ومن ثم فان الإصلاح أمر طبيعي فيه. والمهمة الكبرى الآن تقوم في كيفية رفع هذا المستوى الطبيعي إلى مستوى الإدراك التاريخي – السياسي لتحقيق إصلاح شامل. وهو أمر يجعل من كافة الأساليب والأشكال أدوات معقولة في حالة استجابتها لمنطق وحقيقة الإصلاح، بوصفه بديلا منظوميا يتمثل بصورة فعالة المعاصرة المستقبلية وإشكالاتها الواقعية في ميدان بناء الدولة والمجتمع والثقافة. وبما أن البدائل الحقيقية تفترض الانطلاق من إشكاليات الواقع ورؤية مقدمات أزمته البنيوية، من هنا ضرورة الرؤية العملية والواقعية فيما يتعلق بفلسفة الإصلاح.

فقد كان تاريخ العرب المعاصر هو تاريخ النشوء والارتقاء بعد غيبوبة القرون المظلمة للسيطرة التركية. وما «ثوراته» في الواقع سوى فورات النمو، ومن هنا انحرافها السريع عن الأهداف المعلنة بفعل تخلف قواه الاجتماعية والسياسية. وقد شكلت العقود الخمسة المظلمة من سيطرة الراديكاليات السياسية والعسكرية والحزبية الضيقة محاكاة من حيث عواقبها بالنسبة للدولة والمجتمع والثقافة لقرون السيطرة التركية عليه. وهي الحصيلة التاريخية السياسية التي تجعل من الراديكالية بمختلف أصنافها مصدر الخطر الأكبر بالنسبة لتحقيق الإصلاح الشامل في العالم العربي. ومن ثم فإن الصيغة الأمثل بالنسبة له هي الإصلاح المستديم المستند إلى رؤية فلسفية تاريخية ذاتية، أي فلسفة النسب المثلى التي يمكن أن تجمع بطريقة معقولة ومقبولة التقاليد العقلانية والانتماء الثقافي من اجل توليف حقيقة الاستقامة والاستدامة في الإصلاح.

والمقصود بفلسفة النسب المثلى هي فلسفة البدائل العقلانية القادرة على صنع منظومة المرجعيات القادرة على رفع إدراك القوى السياسية والاجتماعية إلى مصاف الرؤية الثقافية القومية. وهي فلسفة ينبغي أن

يكون اهتمامها الرئيسي حول كيفية بناء أسس وقواعد الاجتهاد المنطلق من إشكاليات العصر الواقعية، أي فكرة التاريخ والأصول ولكن على أسس جديدة هي أسس بناء الدولة الشرعية والمجتمع المدني والنظام الديمقراطي الاجتماعي. وهي فكرة تهدف من حيث مقدماتها وغاياتها إلى تأسيس فلسفة الاعتدال ونموذج التوازن الديناميكي في بنية الدولة والمجتمع والثقافة.

فمما لا شك فيه، أن الثقافة المتجانسة عادة ما تجعل من قضية الاعتدال إحدى موضوعاتها المهمة. والقضية هنا ليس فقط في أن الاعتدال ينبع من إدراك قيمة التجانس في حياة المجتمعات والدول، بل ولان أي خروج عليه يواجه بالضرورة ردودا متنوعة ولكنها تصب في نهاية المطاف ضمن تقرير حدود الاعتدال وقيمته بالنسبة للفرد والجماعة والأمة والدولة. وهي حالة متميزة من حضارة لأخرى، كما أنها تختلف تاريخيا. كل ذلك يضع من جديد أهمية تحديد الموقف من قضية الاعتدال. وذلك لان الاهتمام بها يعكس في الواقع مستوى بلوغ الوعي النظري إدراك قيمة البدائل العقلانية والإصلاحية للدولة والمجتمع والقيم.

فالتجارب التاريخية للأمم والثقافات جميعا تبرهن على أن كل ارتقاء في مصاف المطلق يؤدي بالضرورة إلى إدراك وترسيخ قيم الاعتدال. وليس المقصود بالمطلق هنا سوى النماذج المثلى في وعي الثقافة عن الخير والجمال والحق. أي عن المكونات الضرورية لوجود الفرد والجماعة. إذ ليس الاعتدال من حيث الجوهر سوى النسبة المثلى لوجود النظام. وليس هناك أشياء أكثر نظاما وانتظاما من الخير والجمال والحق. فهو الثالوث الذي ترتكز علية قاعدة الدولة والمجتمع والروح. وليس مصادفة أن يكون الاعتدال مرافقا للحرية ومساعيها، كما إن التجارب التاريخية عموما تبرهن على أن كل ارتقاء في مصاف الحرية يؤدي بالضرورة إلى تجذير وتوسيع قيم الاعتدال في السياسة والحقوق وبنية الدولة والمجتمع والثقافة. وهي الحصيلة التي يمكن وضعها في الفكرة القائلة، بان الاعتدال هو فلسفة

النظام الأمثل.

وحقيقة الاعتدال إشكالية كبرى تتآلف فيها مسائل التجديد والإصلاح والبحث عن الحقيقة وقضايا التسامح والانفتاح والقانون والعدل وغيرها من القضايا. وذلك لان الاعتدال هو جوهر الحقيقة وأسلوب وجود الأشياء ونموذج النظام الأفضل للبشر. ففي حالة إلقاء نظرة سريعة على واقع العالم العربي المعاصر، فان ضعف الاعتدال وضموره أحيانا في الدولة والمجتمع والحركات الاجتماعية والسياسية يشكل أحد الأسباب الجوهرية القائمة وراء الراديكالية والتطرف والغلو وانتشار اللاعقلانية بمختلف أصنافها ودرجاتها. وهو السبب القائم وراء ضعف الدولة والمجتمع المدني وانعدام الديمقراطية وشرعية المؤسسات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأسباب الرئيسة وراء تطرف الأفراد والجماعات ينبغي البحث عنه لا في الأفراد والجماعات، مع أنهم يتحملون مسئولية ذلك، بل في بنية الدولة والثقافة السائدة. فالحديث عن «اعتدال» في ظل قهر وهيمنة واحتقار للحريات الفردية والاجتماعية والعدالة هو عبودية وليس اعتدال. والتطرف والغلو الناتج عن ظروف القهر والاستعباد يحمل خميرة الحرية غير الناضجة. من هنا فان المهمة تقوم في توسيع وتجذير الفكرة العقلانية للاعتدال باعتبارها منظومة نافية للقهر والاستغلال والاستعباد أيا كان شكله ومضمونه. ذلك يعني أن غياب الحرية والنظام الاجتماعي الديمقراطي هو أحد الأسباب الجوهرية الكبرى للتطرف، كما أن التطرف يعكس في مرآته العوجاء تشوه بنية الدولة وضعف أو غياب المجتمع المدني.

ذلك يعني أن حقيقة الاعتدال المنشود لا تقوم في تقويم السلوك الفردي والجماعي، بل في إبداع منظومة النسب المثلى، القادرة على تمثل تاريخ المرجعيات الثقافية للأمة عبر نقدها الدائم وتمثلها العقلي وتهذيبها الإصلاحي بحيث تستجيب لحل الإشكاليات الواقعية الكبرى القائمة أمامها

على المستوى المحلي (القومي) والعالمي. فالاعتدال منظومة. لذا يفترض تأسيسه المنهجي رفعه إلى مصاف المرجعية الثقافية المتسامية. وشأن كل مرجعية ثقافية متسامية لا يمكنها الفعل بصورة ناجحة دون الاستناد إلى الواقع وإشكالاته الفعلية. إذ لا يمكن تأسيس الاعتدال في بنية الدولة والمجتمع والأخلاق بصورة واحدة في اليمن والعراق ومصر ودول الخليج العربية. فما بالك بين العالم العربي مثلا وبين أوربا أو الولايات المتحدة. ولا يعني ذلك أن هناك اختلاف جوهري في ماهية الاعتدال، بل الاختلاف في كيفيته التاريخية والثقافية.

أما في ظروف العراق الحالية، فانه يفترض أولوية الرؤية العقلانية تجاه إشكاليات بناء الدولة والمجتمع مع التركيز الأساسي في العقد الحالي على تطبيق نموذجها السياسي بشكل خاص. وهي ضرورة تحددها قيمة العقلانية بوصفها فلسفة الاعتدال من جهة، وكونها الصيغة الضرورية للتقدم والتطور الاجتماعيين من جهة أخرى. فهي الفلسفة التي تحتوي بحد ذاتها على إمكانية الرؤية الواقعية للإشكاليات الكبرى وآلية الحلول العملية لها.

إن تحويل العقلانية إلى فلسفة عملية تفترض تأسيس وتحقيق الشرط الضروري لذلك ألا وهو القضاء على أسلوب وذهنية الراديكالية والتطرف والغلوّ. وإذا كانت الصفات الجوهرية للراديكالية «المتكاملة في نظام» كما جسدها حزب البعث والطغمة الصدامية في العراق تقوم في سيادة وهيمنة العناصر الثلاث الأساسية وهي العصمة الأيديولوجية والعندية اللاتاريخية والإرادية المغامرة، فإن العقلانية السياسية المفترضة، أو على الأقل في حدودها العملية الأولى تفترض تذليل هذه الثلاثية المخربة للروح الاجتماعي ومؤسسات الدولة الشرعية.

كل ذلك يدفع إلى الأمام مهمة تحديد ماهية الحدود السياسية للعقلانية السياسية. وهي حدود تقوم حاليا في ضرورة الإجماع على جوهرية النظام

والحرية والحق (العدل). بعبارة أخرى، إن حدود العقلانية السياسية تفترض تنسيق الحرية والنظام بطريقة ترتقي إلى مصاف إدراك جوهرية مؤسسات الدولة والمجتمع وتحقيقها الفعلي على أسس قانونية بما يخدم تجانسهما ووحدتهما الدائمة.

كما يفترض ذلك التركيز أولا على كيفية تنظيم الحرية (أي نظام الحرية) الشرعي، باعتباره الأسلوب الثقافي للثورة. وهو الأسلوب الوحيد القادر فعلا على تذليل مختلف أشكال وأصناف الراديكالية. وبالتالي المساهمة في استدراج الإرادة الاجتماعية للقوى السياسية صوب إدراك قيمة الفعل السياسي العقلاني، باعتباره تجسيدا للحق. وهو استدراج يمكن أن يشكل مقدمة ترسيخ سياسة القانون (حرية + نظام = عدالة)، باعتباره البديل الشامل على قانون السياسة (فوضى + قمع = استبداد). ولست هذه النتيجة الأخيرة سوى الحصيلة الحتمية لهيمنة الراديكالية. فالراديكالية السياسية هي نتاج الهامشية (الاجتماعية والثقافية والتاريخية) أو رد فعل على مركزة السلطة السياسية مع ما يترتب عليها من انتهاك الحق والحقوق وتهميش المجتمع واغترابه عن حقيقة الدولة.

وقد أدت تجربة البعث في العراق إلى تجسيد لا يحسد عليه بالنسبة لمركزة السلطة وأولوية السياسة، باعتبارهما المظهرين المتلازمين لصنع سبيكة القمع والفوضى. فقد جسد هذا التمركز الأبعاد الهامشية للراديكالية البعثية من خلال تقليص مداها الاجتماعي والسياسي بحيث جعل من الدولة أداة بيد حزب البعث، وحزب البعث أداة بيد تكريت، وتكريت أداة بيد صدام وعائلته. وتحولت هذه «السياسة» إلى النموذج الوحيد والمقبول بالنسبة لها. وهي «سياسة» كانت من حيث مقدماتها وغاياتها وفي أسلوبها أيضا تهدف إلى إعادة إنتاج هذه الدورة ولكن بين أوساط «العائلة المالكة». مما يجعل من سلوكها تجسيد مستمرا و«حيويا» للفوضى. بحيث أصبحت قانون وجود السلطة. أما النتيجة فهي الفوضى الشاملة في الاقتصاد

والقانون والثقافة، وتحول المجتمع والدولة والوطن إلى مستنقع لا مكان فيه إلا للرخويات.

في حين نقف الآن بعد أربع أعوام بعد سقوط التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية على إعادة إنتاج لها فيما يتعلق بالموقف من الدولة والمجتمع والثقافة. بمعنى إعادة إنتاج الحكم العائلي والقبلي والجهوي والطائفي. وهي إعادة تشترك بها بصورة فعالة كل القوى السياسية التي جلست في مجلس الحكم الانتقالي، ثم الحكومة المؤقتة وأخيرا ما بعد الانتخابات. فعوضا عن اسم التكريتي لم تعد تسمع سوى أسماء الحكيم والصدر والموسوي والطالباني والبرزاني وتوابعها الحزبية والجهوية واعتبارات القرابة والعلاقات الشخصية. وهي صيغة تعبر عن تماسك وتداخل مختلف نماذج البنية التقليدية التي لا يمكنها العيش بمعايير الكفاءة والمهارة والاختصاص. من هنا واقع الانحطاط المريع في إدارة شئون الدولة. وهو واقع ليس بإمكانه تأسيس رؤية عملية قادرة على صنع الإجماع الضروري على وحدة النظام الديمقراطي ودولة الحقوق والمجتمع المدني. لاسيما وأنها الأضلاع الثلاث الوحيدة القادرة على بناء مثلث الاقتصاد والسياسة والاجتماع بصورة عقلانية وواقعية. ومن ثم تأسيس الاعتدال السياسي الأمثل في العراق بوصفه أحد الشروط الضرورية لمعاصرة المستقبل فيه والقضاء التام على أصناف الغلو والتطرف.

كل ذلك يضع من جديد إشكالية الإصلاح في العراق من وجهة نظر المستقبل. فمن الناحية الظاهرية لم يعد الخوض في تحديد ماهية الانقلاب الذي حدث بأثر سقوط الدكتاتورية موضوعا علميا ولا حتى سياسيا، وذلك بسبب الجلاء التام في طبيعته، بمعنى أثره بالنسبة لتحطيم نوع معين من التوتاليتارية والدكتاتورية. فهو انقلاب يعادل من حيث مدلوله السياسي والاجتماعي والفكري والروحي والأخلاقي «ثورة» على «نظام» هو في جوهره معاد للنظام والحق والحقوق بصورة مطلقة. ومن ثم فإن مجرد

إزالته الأولية المباشرة تشكل بحد ذاتها انقلابا كبيرا في تاريخ العراق المعاصر. بل يمكن القول، بان إزالة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية يشكل إحدى أهم الأحداث الكبرى في تاريخ العراق المعاصر. وفيها تتزامن إمكانية الإصلاح الشامل. وهو الأمر الذي يعطي لفكرة الثورة والإصلاح في العراق معنى واحدا من حيث الإمكانية ومتغايرا في الواقع. وفي هذا تكمن قيمة وأهمية الاحتمالات التي يواجهها العراق حاليا في جعل الإصلاح الشامل منظومة اجتماعية تعيد بناء الدولة والمجتمع والثقافة على أسس تحفظ له إمكانية الاستقرار الديناميكي.

فقد كشف الانقلاب الهائل لسقوط التوتاليتارية والدكتاتورية عن الحقيقة القائلة، بان القلوب تفزع للمفاجآت وتهدأ في مجراها، كما أن العيون تبحث لهفا في الظلام وتغفو فيه. وهي مفارقة تكشف في رمزيتها عن أن الانقلاب المفاجئ في الإحساس والرؤية يمرّ كما لو انه الطور الضروري للوجود. وليس ذلك إلا لان الانقلاب المفاجئ في الإحساس والرؤية له قيمة ومعنى واثر في الروح والجسد. وانه الشرط الملازم لتجدد الشعور المباشر والمتسامي، والمخزون الهائج في «نظام» الخيال المبدع، أي في القوة القائمة وراء تضافر العقل والوجدان في بحثهما عن تناسق امثل أو تجانس أفضل أو مثال أسمى أو منطق اسلم، أي في كل ما جرّد ويجرّد التعرجات والانكسارات والالتواءات الحادة للوجود في صور الاستقامة.

فالتعرجات والانكسارات والالتواءات أو الانقلابات المؤلمة والمثيرة والمفزعة والمحببة هي التي أبدعت قيمة الاستقامة وأعطت لها تلك الصورة الجليلة والمبجلة في «الصراط المستقيم» للسلوك والوعي على السواء. وهو تصور له قيمته ومعناه وأثره في حال رؤيته في تعرجات وانكسارات الوجود نفسه كما قال ابن عربي مرة عن أن الاعوجاج في القوس هو عين الاستقامة فيه.

بهذا المعنى يمكن القول بان الانقلابات الكبرى في التاريخ هي عين

الاستقامة فيه. وليس ذلك لان هذه الانقلابات تعكس مساعي الخيال المبدع في بناء نظام أفضل فحسب، بل وبفعل تمثيلها للاستعدادات القائمة فينا. أما الحصيلة الواقعية فإنها عادة ما تتجلى في فرح طاغ للانتصار والتقدم أو في حزن عميق للسقوط والهزيمة. وفي كليهما تهذيب للرؤية وترسيخ لليقين بحقيقة الاستقامة. ولا معنى للاستقامة هنا سوى التوازن أو الاعتدال أو الاستقرار. ومن هنا تباين واختلاف تحديد ماهية الانقلاب وحقيقته. فهو ثورة عند البعض وثورة مضادة عند البعض الآخر، عدالة عند بعضهم جور عند الآخرين، بناء عند البعض هدم عند البعض الآخر. كما أن الاستقرار(التوازن أو الاعتدال) جمود عند البعض وانتظام عند الآخر، مستنقع عند البعض وروضة عند الآخر، خنوع عند البعض ورضاء عند البعض الآخر.

وهي الحالة التي يقف أمامها العراق حاليا في مواجهته تحديد ماهية الانقلاب الهائل الذي تعرض له بأثر سقوط التوتاليتارية والدكتاتورية. وإذا كان الإجماع الظاهر يصب في اعتبار ما جرى هو ثورة وعدالة واستقرار وروضة، فإن القوى التي لم تجرأ على القول بنقيضه، هي التي وجدت في الإرهاب الفعلي والشامل أسلوبا «للبرهنة» عليه. وهي ظاهرة ليست غريبة. بل أنها «طبيعية» من حيث حوافزها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومن ثم فإن قوة الإرهاب و»التحدي» هو دليل على قوة الانقلاب التاريخي الذي حدث في العراق. وهي قوة آخذة في الذبول والأفول بسبب هامشيتها التامة. إلا أنها مدمرة ومخربة شأن كل قوة هامشية، خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار طول الزمن الذي عاشته وفرخت فيه وهي على هرم السلطة. بعبارة أخرى، إن مواجهة هذه القوة الهامشية وتحديها للاحتمالات الهائلة في ماهية الإصلاح الشامل في العراق هو الذي يجعل منها قوة تفور في نزوعها الهمجي. وهي حالة ضرورية فيما يبدو من اجل أن تنفث لهاث زمنها الغريزي لكي تتوفر للعراق إمكانية العمل بمعايير ومقاييس

التاريخ الفعلي، أي العمل حسب قواعد التراكم الضروري لحقيقة الدولة والمجتمع المدني من خلال القانون والشرعية والنظام الديمقراطي. فهي العملية الضرورية الملازمة لكل انقلاب تاريخي هائل يسعى للعيش حسب معايير الحق وقواعد القانون. وليس اعتباطا أن تصل الثقافات الأصيلة، كل بطريقتها الخاصة، إلى إدراك وإعلاء شأن «القانون». فالثقافة العربية – الإسلامية، على سبيل المثال، أدركت ذلك بمعايير تطورها الخاص في مجرى صراعاتها الاجتماعية- السياسية والدينية – العقائدية لتصل إلى محورة الانقلاب – الاستقرار في قضايا وجودها الاجتماعي (كالخلافة والإمامة، والجماعة والأمة، والإسلام والإيمان وغيرها) ووعيها النظري والعملي (في مفهوم المعقول والمنقول، والرواية والدراية، والتقليد والاجتهاد). وأن تبدع لذلك مفهوم السنّة في أبعاده الطبيعية والماوراطبيعية. لهذا تكلمت عن سنّة للرسول والأمة في جهادها واجتهادها، أو أصولها المتيقنة في ثمارها واجتهاد ظنونها باعتبارها بحثا عن اليقين (أو الاستقرار) و«سنّة الله في الوجود». وأن تضع في هذا المفهوم وحدة التبدل والثبات، والاتفاق والاختلاف، وأن تجد في ذلك نعمة أيضا، بمعنى بلوغها الحكمة من خلال الظنون العقلية. وربطت الحكمة والاجتهاد بثمار الشريعة باعتبارها شريعة تجاربها التاريخية. أي كل ما أوحى لها في هواجس العقل والوجدان العميقة بأن الفتنة شرّ والوفاق خير، وأن الإمام الجائر خير من فتنة تدوم. وليس ذلك لقناعة الثقافة بالفتنة، بل لإدراكها قيمة النظام والوحدة مقارنة بالتهشم الدائم للقوى الخيرة. أما مثالها فيبقى مثال الخير الأسمى. وربطت هذا الخير الأسمى بقواعد ملزمة للجميع (الشريعة) ومحددة بمعايير إدراكها الذاتي للمصلحة والضرورة.

بصيغة أخرى، إن الجوهري هنا هو الرؤية الحكيمة وليس إلزامية القواعد، أي إدراك قيمة الوحدة والاستقرار والنظام والتوازن وليس تفضيل الجور على الفتنة، أو كراهية الحياة على عيشها زمن الانقلابات. إذ لا قواعد ملزمة

بالنسبة لنا سوى الرؤية الواقعية والاجتهاد في تجاوز مراحل الانقلاب من اجل بلوغ اليقين. ولليقين تجليات لا تحصى. فهو ليس شيئا ثابتا لا يتغير. ذلك يعني أن ضرورته نابعة من لزومه التاريخي للروح والجسد (الفردي والاجتماعي والقومي)، ومعنويته للمسائل والغايات. والمقصود باليقين هنا هو اليقين الثقافي المرتكز على مرجعيات تاريخية خاصة تتمثل كل ما يحرر الاجتهاد (والظن العقلي) من مخاطرة الانغماس فيما لا تاريخ له في الذات ويعطيه في الوقت نفسه إمكانية تأمل تجاربه وتحليلها بالمعايير المتراكمة في مجرى إدراكه لذاته. وهو إدراك يؤسس للاستنتاج القائل بأنه لا موازاة ولا تكافؤ بين الانقلاب والفتنة. أي ليس كل انقلاب فتنة ولا كل فتنة انقلاب. أما المشترك الوحيد بينهما فهو القدرة على خلخلة اليقين والقناعة والوداعة والهدوء والاطمئنان والاستقرار (وهي قيم ليست عديمة الجدوى). وهو تناقض مميز للوجود التاريخي نفسه. بمعنى أن للتاريخ «منطقه» الخاص في بحثه عن قواعد اليقين في التوازن من خلال الانقلابات. فالانقلابات هي أيضا خلخلة اليقين في التوازن القائم وإعادة تأسيسه من خلالها، باعتبارها أسلوب البحث عن توازن أفضل وأتم. وما يجري في العراق حاليا هو صورة نموذجية لذلك. فالاضطراب والعنف والفتنة هي الأسلوب الواقعي لخلخلة كل الأعماق الدفينة للتوتاليتارية والدكتاتورية المتراكمة في زمن العراق الحديث من اجل إعادة تركيبها في تاريخ جديد له مبني على قيم الاستقرار الشرعي والسلام والاجتماعي والحركة الحية للصراع السياسي الديمقراطي. بمعنى البحث عن الاحتمالات الواقعية والعقلانية للتوازن الضروري في الدولة والمجتمع والنظام السياسي والثقافة الذي افتقده العراق في مجرى السيطرة المحكمة للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية.

فالتوازن ليس جمودا ولا استسلاما، بل هو فاعلية دائمة، لأنه يفترض في صيرورته التاريخية وكينونته المثالية صراع المتضادات والسعي نحو

الكمال. وبهذا المعنى يمكن القول بان الانقلابات الأصيلة تعكس في كلّها متضادات الوجود والوعي في بحثهما عن نظام (أو توازن) أمثل باعتباره تجليا للحقيقة والعدالة والحرية والجمال والحق. وهي الحصيلة التي يمكن وضعها في الاستنتاج القائل بان ديناميكية كل وجود في توازنه. كما أن ديناميكية التوازن تفترض في آن واحد الإدراك العقلاني للمبادئ، والوجدان الأخلاقي للغايات. واللذين تتوقف عليهما كيفية التوازن وعمقه ومحتواه. بصيغة أخرى، إن ديناميكية التوازن رهن بمنظومة المرجعيات الثقافية. إذ لكل انقلاب مرجعياته الثقافية. وهو الأمر الذي يحدد عند الأفراد والأحزاب والأمم قيمته في التاريخ (والصيرورة) ومعناه في الروح (والثقافة) وأثره في المصير (الفردي والاجتماعي والقومي).

وعندما نضع «تاريخ» العراق المعاصر على محك هذه الفكرة، فإننا نتوصل إلى أن تاريخه كان مجرد زمن خارج كينونته السياسية – الثقافية. من هنا ضحالة قيمته بالنسبة للوجود (والتاريخ) وسطحيته في الروح (والثقافة) وأثره المخرب في المصير (القومي). كل ذلك يبرهن على أن قيمة الانقلابات ومعناها وأثرها مرتبط بمدى وعمق المرجعيات الثقافية الخاصة وكيفية ومستوى التأسيس عليها. وهو أمر يكشف عن أهمية التأسيس الثقافي للعقائد (الأيديولوجيات)، وجوهرية العقائد بالنسبة لتشخص الرؤية القومية وإستراتيجيتها المرئية وغير المرئية. من هنا قيمة الانقلابات الفكرية (كالتجديد والإصلاح والثورة) في حال استنباطها من كينونة التجارب التاريخية للأمم نفسها. فليس للانقلابات الفكرية قيمة حقيقية واثر جوهري فعال في التاريخ السياسي للأمم ما لم تتكامل في ترسيخ التقاليد التاريخية نفسها وتتصير في منظومات واعية لذاتها. فهو الأسلوب الوحيد لديمومة فعلها الإيجابي في السلوك (الاجتماعي – السياسي) والوعي (الثقافي – القومي في مختلف ميادينه)، وإلا فإنها تصبح مجرد تجريبية تندثر بموت أصحابها.

إن غياب المرجعيات الثقافية الخاصة، أو عدم إدراك الواقع بمعايير التجربة التاريخية ومقولات الثقافة للأمة يجعل من الوعي السياسي للأفراد والنخب والأحـزاب والمجتمعات تعاليم مدرسية قابلة للتبخر والنسيان نتيجة لافتقادها تاريخها الخاص. فالتاريخ الحق هو سلسلة وعي الذات المتراكم في العقل والوجدان. وليس هذا الوعي بدوره سوى أسلوب ومظهر التاريخ السياسي نفسه. كما أن التجانس الدائم (أو التوازن الديناميكي) بين وعي الذات الثقافي والتاريخ السياسي هو مقدمة الاستمرار الدائم للإبداع في مختلف نواحي الحياة. وإلا فإن حياة الأفراد (القادة) أو الأحزاب أو العائلات أو العشائر تصبح معيارا للزمن (التاريخ). وهو أقبح أنواع الزمن لأنه لا حياة فيه. فالانقلابات الحقيقية هي تلك التي تعي أبعادها التاريخية الذاتية. إذ لكل انقلاب أبعاده المتنوعة في الوجود والوعي الاجتماعي. انه يتبلور في الروح والجسد (الاجتماعي والقومي) من خلال الكيفية التي يجري بها إدراك قيمته ومعناه وأثره بالنسبة للمصير التاريخي للأمم نفسها.

وعندما نضع الفكرة القائلة بأن الانقلاب الحقيقي هو الذي يعي أبعاده التاريخية الذاتية، على محك التاريخ العراقي الحديث أو ننظر إليها من خلال موشور الوعي الذاتي التاريخي العراقي، فإننا نقف أمام فقر مدقع في العلم والعمل. بمعنى غياب الرؤية التاريخية الواعية لذاتها بهذا الصدد. بمعنى وقوفنا أمام ضعف شبه شامل فيما يتعلق بحقيقة المعاناة الفعلية المتعلقة بصياغة فلسفة وطنية تعي مشاريع البدائل ضمن حدودها التاريخية وإمكانياتها الفعلية.

فالتيارات الوطنية العراقية التي ساهمت منذ عشرينيات القرن العشرين في تأسيس الأبعاد الوطنية للعراق كانت أسيرة الصعود المفاجئ للعراق بهيئته الحالية وانعزاله عن مكونه العربي. فقد كان التاريخ السابق لوجودها ضمن الكيان العثماني كينونة ناقصة. من هنا كانت وراثتها لذاتها

تعاني من نقص مقلق بصدد كيفية تأسيس الأبعاد الوطنية للعراق الجديد. لهذا كان همهما الأكبر موجها صوب التأسيس الفعلي لحدوده الخارجية وبناء مؤسساته الداخلية. وهو التيار الذي استطاع أن ينجز الحد الأدنى الضروري في بناء الهوية الوطنية العراقية. وهو الإنجاز الفعلي لحقيقة الإصلاح الممكن في ظروف العراق آنذاك.

أما التيارات الشيوعية العراقية فقد كانت وريثة التجارب الخارجية ومن ثم لم يكن «تنظيرها» للقضايا الوطنية الكبرى عموما أكثر من ترديد أجوف لشعارات لم تدرك على الدوام حقيقتها ومعناها. أو أن إدراكها كان مستلبا بمستوى فهمها للتأويل الذي يقدمه الآخرين. إذ لا نعثر عندها على رؤية واضحة المعالم لها أبعادها التاريخية الوطنية. بمعنى أنها لم تؤسس لفلسفة تاريخية خاصة بالعراق تستند بدورها إلى فلسفة تاريخية عن العالم العربي. إذ لم يتعد ما كانت تعتقده فكرا بهذا الصدد أكثر من كومة شعارات مغرمة بالدفاع عن الأقليات. وهي نفسية وذهنية لا يمكنها أن تبدع فلسفة شاملة للإصلاح الحقيقي في العراق. وهو الأمر الذي جعلها على الدوام خارج المعاناة الفعلية لتأسيس الرؤية الوطنية (العراقية أو الأممية) والقومية (العربية) للإصلاح.

أما التيارات القومية العربية فقد كانت تعاني من ضعف جوهري في مستوى تأسيسها لطبيعة ومستوى العلاقة الواقعية والضرورية بين العراق والعروبة. من هنا افتقاد العراق لقيمته الذاتية بمعايير العروبة. وهو أمر كان لابد له أن يؤدي من خلال تركيز السلطة وافتقاد الشرعية في تداولها وسحق المجتمع المدني إلى إفراغ كل المعاناة الكبرى التي ساهم التيار القومي العربي في رسم حدود العراق المعاصر. مما افرغ بدوره قيمة معاناته في رسم ملامح الإصلاح. أما النتيجة الفاقعة لكل ذلك فقد تمظهرت بصورة همجية تامة في زمن السيطرة البعثية.

أما التيارات القومية للأقليات، فإنها كانت مشغولة أساسا بالحصول على

شروط أفضل لقومياتها ضمن المحيط العراقي. بمعنى أن صراعها لم يكن مرتبطا بالفكرة العراقية كما هي. وهي صفة مميزة للحركات القومية الكردية. وهو أمر كان مرتبطا بضعف اندماج الأكراد بالعراق العربي وضعف تكاملهم في قومية تعي حدودها التاريخية والثقافية والجغرافية. لهذا كان تاريخها في العراق هو زمن الصراع والتخريب المتبادل للحركة القومية الكردية والوطنية العراقية. مما أفرغها من أية مساهمة جدية في بناء فكرة الإصلاح في العراق على أسس ثقافية. أما الحركات القومية التركمانية والكلداآشورية فإنها كانت ضعيفة ومحصورة بين صراعات لم تكن طرفا أساسيا فيها. فقد كان التركمان يعانون من عقدة المرحلة التركية -العثمانية، بينما كان الكلداآشوريون يعانون من ثقل التهجير والإبادة اللذين تعرضوا لهما على أيدي الأكراد والأتراك. كل ذلك جعلت مساهمتهما الوحيدة بهذا الصدد تقوم في مساعي الاغتراب عن صراعات خارج حقيقة التأسيس الفعلي لفكرة الإصلاح في العراق.

أما التيارات الإسلامية، فإنها انطلقت من عقائد لا علاقة لها بالتاريخ والقومية. مما جعل من رؤيتها السياسية تأملات لاهوتية مطعمة بالوطنية والقومية، دون علاقة جوهرية بهما. فقد كانت المعاناة الفعلية للحركات الإسلامية السياسية في العراق تقوم في تأسيس فكرة الإصلاح على مبادئ الإسلام المجرد عن التاريخ والقومية والوطنية. أو أن هذه المكونات الثلاثة لم تكن أكثر من مظاهر عارضة لفكرة الإسلام الجوهرية. من هنا تطابقت فكرة الإصلاح في العراق عند التيارات الشيعية مع فكرة المذهب (الاثني عشري) ونقاوته، بينما تحولت عند التيارات السّنية إلى جزء من الاندماج بالسلطة. مما جعل اغترابها عن حقيقة القومية يصل إلى ابعد نماذجه الغريبة عندما جرى غرس الأوهام الخربة عن مطابقة الشيعة العراقيين مع العجم، ومطابقة أنفسهم مع العرب. مع أن قبائل العرب الأصلية هي بين الشيعة أساسا. في حين لم يهتم الشيعة بهذه القضية لاعتبارات مذهبية

ونفسية. إذ لم يعانوا من عقدة القومية لأنهم عرب بالفطرة والسليقة والنسب والوجود، كما لم يتنازلوا عن همّ التشيع لأنه أعلى وأغلى من السلطة وممتلكاتها. مما جعل منهم ملاذ الأقوام والأديان والطوائف جميعا! أي القوة الأممية الفعلية في العراق.

إن النقص الجوهري عند جميع القوى السياسية في العراق الحديث، فيما يخص قضية التأسيس النظري والعملي لفكرة الإصلاح على أسس المرجعية الثقافية الخاصة، يكشف عن ضعف معاناتهم الفعلية بهذا الصدد. وليس اعتباطا أو مصادفة أن يستحوذ التيار الراديكالي على مختلف نواحي الحياة في العراق الحديث ويجعل من تاريخه مجرد اجترار للزمن وسحقا لمكونات وعناصر وعيه الذاتي. وهو واقع يكشف عن قيمة الحقيقة القائلة، باستحالة تأسيس منظومة الإصلاح الشامل في العراق المعاصر دون منظومة من المرجعيات الثقافية. بعبارة أخرى، إن العراق بحاجة إلى فلسفة للإصلاح تستمد مقوماتها من حقائق تاريخه الكلي. وهي حقائق متراكمة في صيرورته التاريخية وكينونته الثقافية. ومنهما فقط يمكن بناء منظومة مرجعياته الثقافية القادرة على توجيه مشاريع البدائل الواقعية العقلانية صوب في بناء الدولة العصرية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني والثقافة الإنسانية. وهي مهمة يمكن أن تنجزها ما ادعوه بفلسفة الاستعراق، بوصفها فلسفة بناء الهوية الوطنية العراقية الجديدة، ومن ثم حاضنة مشاريع البدائل وإرساء أسس الأوزان الضرورية للرؤية الواقعية والعقلانية، بوصفها قاعدة الإصلاح الدائم.

٣. مشروع البحث عن أوزان داخلية لاستقرار وديناميكية الهوية الوطنية

إن تفعيل الهوية الوطنية العراقية بوصفها مرجعية العيش المشترك تفترض تحقيقها العملي من خلال صياغة ما ادعوه بالأوزان الضرورية للهوية العراقية العامة والهويات الجزئية، للدولة الشرعية والسلطة الديمقراطية، للسلطة الديمقراطية والمجتمع (المدني)، للنخب الاجتماعية والسياسية، للثقافة العامة والخاصة، للتربية والتعليم، للإعلام ومهماته العامة والخاصة.

الأوزان الداخلية للهوية العراقية العامة والهويات الجزئية

تبرهن التجربة التاريخية المعاصر للعراق على أن التفريط بحقيقة الهوية الوطنية، كما تجسد بصورة نموذجية في التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية هو تفريط بكافة الحقوق، بما فيها حق الحياة. وهو الأمر الذي يجعل من صياغة رؤية واقعية وعقلانية عن وحدة وتجانس القومي والوطني في العراق إحدى المهمات الأساسية من اجل تكامل الجميع في بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني. فهو الثالوث القادر على احتواء صراع الجميع واختلافهم، والإبقاء قي نفس الوقت على تراكم الثروات المادية والروحية للمجتمع والدولة. كما انه ضمانة إعادة اللحمة الاجتماعية والوطنية عبر تذليل مختلف أصناف البنية التقليدية، التي لا تحمي في نهاية المطاف أيا كان. وذلك لان البنية التقليدية مهما كان شكلها ومضمونها، لا تعمل في نهاية المطاف إلا على تعميق الهوة الفعلية في الفرد والجماعة والمجتمع والثقافة والدولة، أي في كل مكونات الروح والجسد الفردي والاجتماعي للقوميات المكونة للعراق. كما أنها حالة

تتعارض من حيث الجوهر مع حقيقة العراق المتراكمة تاريخيا، باعتباره كينونة ثقافية سياسية.

فقد كان الاهتزاز الهائل للهوية الوطنية للعراق نتاجا «طبيعيا» للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية، التي أدت سياستها للتوحيد الشامل في كل شيء إلى تجزئة شاملة في كل شيء. وهي نتيجة يمكن ملاحظتها بوضوح على حالة القضية القومية والهوية الوطنية فيه. فالتجزئة والانفصال والانفصام والتعصب الضيق والخصام والاختلاف والاحتراب والتنافر وعدم الثقة المتبادلة وغيرها من المظاهر السلبية هي النتاج الطبيعي للذهنية التوتاليتارية والسياسة الدكتاتورية، التي حاولت أن تجعل من نفسها بؤرة الوحدة الصلبة للعراق، بينما لم تؤد في الواقع إلا إلى تدمير حقيقة الوحدة بوصفها كينونة مرنة للقوى الحية والفاعلة في تشكيلها وإعادة هيكلتها وتطويرها الدائم. وهو تدمير لا يمكن حله استنادا إلى إعلانات سياسية ومواقف أدبية مجردة عما يسمى بضرورة الوحدة والائتلاف والتعاضد والتكاتف وما شابه ذلك من المفاهيم والعبارات الحسنة بحد ذاتها. فهي مفاهيم وعبارات قد تعمق الشرخ الفعلي القائم في الفكرة القومية في العراق وماهية الوطنية العراقية ما لم تستند إلى فلسفة واقعية وعقلانية عن حقيقة القومية والوطنية المعاصرة في العراق، أي عما ادعوه بفلسفة الاستعراق.

لقد تعرضت الفكرة القومية والهوية الوطنية في العراق إلى صدع شديد في غضون العقود الأربعة الأخيرة. مما أدى إلى تراكم متنوع المستويات من ردود الفعل، اتخذت بعد سقوط التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية، مظاهر وصيغا ومستويات فكرية وسياسية وعملية متنوعة ومختلفة ومتناقضة ومتضادة. وهي ظاهرة سوف تتعمق نسبيا وتتطرف في الكثير من جوانبها، وقد تؤدي إلى مواجهات وصراعات حادة ومتنوعة الأشكال والمظاهر، يتوقف مسارها ونتائجها على حدود الرؤية القومية

المفترضة في العراق، وحدود الفكرة الوطنية العراقية وهويته العامة.
إننا نرى ظهورا متزايدا ومتنوعا لمختلف الحركات السياسية والاجتماعية القومية غير العربية في العراق مثل الكردية والتركمانية والكلداآشورية، إضافة إلى أجزائها المكونة والمتناثرة من شذرات التاريخ العراقي العرقي والقومي والطائفي والديني مثل الفيلية واليزيدية والصابئة والشبك والأرمن واليهود. ويرافق ذلك تبلور متنام في مواقفها الفكرية وبرامجها السياسية تجاه مختلف القضايا بما في ذلك القضية القومية والهوية الوطنية للعراق. وهي ظاهرة تشير إلى تراكم أولي جدي وفعلي في مسار التطور التلقائي للمجتمع المدني والفكرة السياسية الاجتماعية لتي جرى الضغط عليهما عقودا طويلة من الزمن.
وسوف يؤدي هذا التراكم الجديد في مجرى التطور التلقائي للفكرة السياسية والاجتماعية بالضرورة إلى الخصام والاختلاف والمواجهات الحادة أحيانا بسبب غياب تقاليد الديمقراطية السياسية ومؤسسات الدولة الشرعية، وكذلك بسبب حجم الخراب الهائل في البنية الذهنية الثقافية والسياسية والقومية لمكونات العراق جميعا. إلا أنها اختلافات ومواجهات سوف تعمل في حال توجيهها العقلاني والواقعي، إلى ترسيخ منظومة القيم الديمقراطية والمدنية في الموقف من الفكرة القومية. وذلك لان تنافس القوى جميعا في البحث عن موقع «تحت الشمس» سوف يجبرهم على إدراك الحقيقة البسطة القائلة، بان العراق يكفي الجميع وهو قادر على احتواء ما هو أكثر في ظل رؤية عقلانية، وتوجه واقعي صوب الحرية والنظام في مواجهة المشاكل الفعلية والإشكاليات الكبرى لمعاصرة المستقبل فيه. إضافة إلى مكونه الرافديني والعربي والإسلامي بوصفه العمود الفقري للهوية العراقية.
وقبل أن يصل الجميع إلى إدراك الحقيقة القائلة بان حل المسألة القومية في العراق يتوقف في نهاية المطاف على تحديد ماهية الوطنية العراقية،

فان الفكرة القومية في العراق وهويته الوطنية سوف تثير الكثير من المواقف المتباينة والمختلفة والجدل الحامي. وهي ظاهرة بدأت تبرز ملامحها الأولى الآن في ظل تبلور متنام ومتصارع يترامى ما بين الرؤية الأسطورية والواقعية العقلانية. وفي هذه الظاهرة يمكن أيضا رؤية حالة الخروج من سجن الدكتاتورية والوحدة المفتعلة إلى فضاء الديمقراطية والتعددية الطبيعية لوجود الأشياء. ولكن قبل أن يبلغ الجميع إدراك قيمة التنوع في الوحدة، أي القومية الجزئية في الوطنية العراقية، فإنهم ينبغي أن يمروا بدروب الآلام الكبرى لوعي الذات القومي والسياسي قبل بلوغ حقيقة الانتماء الوطني والاجتماعي.

من هنا ضرورة «تشريح»الوعي الذاتي القومي في مستوياته السياسية والقيميية تجاه النفس والآخرين من اجل رؤية مساره العام والخاص، وبالتالي تحديد المرجعيات النظرية والعملية الأساسية من اجل حل إشكالية الفكرة القومية (الجزئية) والهوية الوطنية (العامة) في العراق بالشكل الذي يخدم تجانسهما وفاعليتهما المشتركة في بناء الهوية العراقية الحقيقية. وهو «تشريح» حالما نقوم به على مختلف نماذج وجوانب القضية المتعلقة بإشكالية الهوية الوطنية (العراقية) العامة والهويات الجزئية، فإننا نقف أمام ضعفه العام وخلل الكثير من مقوماته، وبالأخص ما يتعلق منه بمستوى ارتقائه من حضيض الرؤية العرقية والقومية الضيقة إلى مصاف الرؤية الثقافية. وهو خلل وضعف بنيوي يجد انعكاسه الآن في المواقف النظرية والعملية تجاه الإشكاليات الكبرى التي يواجهها العراق. مما يضعف بالتالي بلورة الفكرة العملية عن الهوية العراقية.

إن تعميم التجربة التاريخية للعراق الحديث وبالأخص ما تمخضت عنه مرحلة الاحتلال ونتائجها وإفرازاتها يصدد العلاقة الضرورية بين الهوية الوطنية العامة والهويات الجزئية، تفترض بلور جملة من المبادئ الضرورية لصنع التوازن بينهما، أي مبادئ الأوزان الداخلية للهوية الوطنية العراقية

العامة والهويات الجزئية (للأقليات القومية). ومن أهم هذه المبادئ:

١. التخلص من فكرة «الجغرافيا القومية» في العراق. إذ لا جغرافية قومية في العراق، بسبب كونه كيانا تاريخيا ثقافيا تداخلت فيه الأقوام والأمم والشعوب والثقافات والأديان.

٢. العمل من اجل إدراك وتجسيد الحقيقة القائلة، بان «ما بعد الدولة» هو جزء من الدولة وليس من القومية.

٣. ألا يجري تحويل «التاريخ» (ما قبل الدولة الحديثة) إلى جزء من الرؤية القومية الضيقة، كما انه لا معنى لتحويله إلى جزء من اللعبة السياسية.

٤. تحقيق المبدأ القائل بضرورة التخلص من فكرة الزمن وليس من فكرة التاريخ. ومن ثم فان التاريخ الوحيد في العراق هو تاريخه الكلي بوصفه التاريخ الوحيد المقبول وكل تاريخ آخر هو مجرد زمن.

٥. التخلص من فكرة العرق وليس من فكرة القومية في المواقف العملية والخطاب السياسي.

٦. إلغاء الفكرة الطائفية بشكل عام وتجريم الطائفية السياسية بشكل خاص.

الأوزان الداخلية للدولة الشرعية والسلطة الديمقراطية

إن الأساس الضروري للعمران الشامل في العراق يفترض أولا وقبل كل شيء تحديد ماهية الدولة الشرعية أو الدولة البديلة. فهي المقدمة الضرورية والضمانة الفعلية لطبيعة ومجرى التطور اللاحق. وعليها يتوقف بصورة حاسمة مضمون وآفاق التقدم المنشود في العراق. لاسيما وأنها المعضلة الجوهرية لتاريخه المعاصر، وأسّ أزمته البنيوية الشاملة.

إن معاناة القرن العشرين وويلاته القاسية بالنسبة للدول العراقية في مختلف الميادين لم تترك غير رواسب لا قيمة لها بالنسبة لبناء الدولة العصرية. بمعنى أن العراق قد عاش قرنا من الزمن بلا تاريخ، أي بلا تراكم حقيقي بالنسبة لبنية الدولة. وهو واقع يشير إلى فقدان الزمن الحديث في العراق من مضمونه التاريخي. مما جعل من «تجاربه» السياسية المتنوعة في بناء الدولة أفعالا لا قيمة لها. لأنها «تجارب» كانت تنسخ وتمسخ حقيقة الدولة العصرية. من هنا يحق لنا القول، بأن العراق منذ ظهوره الحديث وحتى الآن (١٩٢١ – ٢٠٠٧) لم يعرف حقيقة الدولة ومؤسساتها.

وإذا كانت الأحداث التي رافقت سقوط الدكتاتورية الصدامية قد أغلقت فصلا كاملا من تجارب الجمهوريات، كما سبق وان أغلقت الجمهورية قبل ذلك فصل الملكية، فإن المهمة الآن تقوم في تجاوز تجارب الملكية والجمهوريات، باعتبارها تجارب فاشلة ولا قيمة لها بالنسبة لبناء مؤسسات الدولة العصرية. وهي حقيقة تضع أمامنا القضية الجوهرية المتعلقة بآفاق وكيفية بناء الدولة العراقية.

فمن الناحية النظرية والعلمية لا يمكن لأي مشروع أن يتجرد من الواقع وتاريخ إشكالاته الخاصة. وهي حقيقة تنطبق على واقع العراق وتاريخ إشكالاته المختلفة. إلا أن مفارقة الظاهرة بالنسبة للعراق الحديث تقوم في انه لا تاريخ حقيقي للدولة فيه. فهو يخلو من فكرة التراكم في مكوناتها

الشرعية والحقوقية والديمقراطية. بينما أدت سياسة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية إلى سحق كل البراعم الأولية في مؤسساتها. وأصبحت «دولة بلا مؤسسات»، أي مجرد جغرافية هشة يحرسها «حرس جمهوري» و«قوات خاصة» و«فدائيين» و«شرطة سرية» وما شابه ذلك من أدوات قمعية، سرعان ما انحلت وتلاشت كما لو أنها لم تكن. وهي حقيقة أكثر مما هي واقع. مما يفترض بدوره الانطلاق من واقعية البناء العقلاني للدولة. وذلك لأننا لا نقف أمام قضية فكرية قابلة للجدل، بل أمام واقع بناء تاريخ للدولة الحديثة. وهي مهمة ليت صعبة للغاية، خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن تاريخ العراق المعاصر لا معاصرة فيه بالمعنى الدقيق للكلمة.

إن التعقيد الأكبر في بناء الدولة الحقيقية في العراق يقوم في كيفية التوليف الواقعي والعقلاني بين بناء الدولة الشرعية والسلطة الديمقراطية. وهي مهمة يمكن إنجازها من خلال البحث عن الأوزان الداخلية للدولة الشرعية فيه. وليس المقصود بالأوزان الداخلية بشكل عام سوى التأسيس الواقعي لفكرة الاعتدال العقلاني في مشروع بناء الدولة الحديثة في ظروف العراق الملموسة وخصوصيته الوطنية. وذلك لأننا نقف أمام تركة هائلة من الخراب المادي والمعنوي بالنسبة لفكرة الدولة الشرعية وفكرة المؤسسات الضرورية لآلية فعلها المستقل. فمن الناحية الواقعية لم يكن الضعف البنيوي في هذا الميدان سوى النتيجة الحتمية للخلل التاريخي في الأوزان الداخلية للدولة العراقية المعاصرة. وهو خلل ميز كل مكوناتها الأساسية المتعلقة بفصل السلطات والدستور الثابت وسيادة القانون والنظام الديمقراطي واستقلالية المجتمع المدني. وهو خلل دفعه الصعود الراديكالي للقوى الهامشية إلى أقصى واشد أشكاله تخريبا.

بينما يفترض التأسيس العقلاني لهذه الأوزان تحقيق فكرة الاعتدال بوصفها منظومة في كافة مكونات الدولة العصرية. إذ ليست فكرة الأوزان

في الواقع سوى فكرة الاعتدال. وبالتالي، فإن البديل الواقعي والعقلاني لهذا التاريخ يفترض إرساء منظومة بديلة جديدة هي منظومة الاعتدال الديناميكي، أي منظومة الأوزان الداخلية. وهي منظومة ينبغي تأسيسها استنادا إلى ظروف العراق الحالية وخصوصيته الذاتية.

إن الخصوصية الذاتية للعراق بهذا الصدد تقوم في كونه منظومة تاريخية ثقافية سياسية وجدت تعبيرها في كونه هوية ثقافية وليست تجمع أعراق، أي أنها هوية ثقافية وليست عرقية أو طائفية. وهي هوية تحتوي من حيث الجوهر على النماذج المتجانسة لفكرة الاعتدال، أي لأوزانه الداخلية. وقد كونت هذه الأوزان العراق، ومن ثم فهي قدره ومقداره في الوجود التاريخي. أما الإخلال بها فيؤدي بالضرورة إلى الخراب والاندثار. وفيما يتعلق بفكرة الدولة العصرية البديلة، فهو الميدان الذي لا بديل فيه لغير الدولة الشرعية. أنها الخيار الأكبر والمسار الأوسع لتنوع الاحتمالات الواقعية والعقلانية للبناء الدولتي. إذ ليست الدولة الشرعية البديلة كيانا مصنعا أو نموذجا جاهزا للبناء، بل فكرة ينبغي أن تحتوي على حقيقة الدولة وشرعيتها الدائمة.

وهي فكرة تفترض في ظروف العراق الحالية تأسيس منظومتها على ثلاثة مبادئ ملزمة وهي

١.ضرورة تمثل الدولة لتاريخها الكلي. والمقصود به هو تمّثل فكرتين أساسيتين فيه. الأولى، انه تاريخ واحد وموحد، والثانية انه تاريخ أقوامه وشعوبه جميعا. ومن هاتين الفكرتين ينبغي صياغة المبدأ العام القائل بضرورة تحويل تمّثل التاريخ الكلي للدولة إلى عنصر جوهري في تربية فكرة الدولة الشرعية وتاريخها الحقيقي في الوعي الاجتماعي والوطني والقومي.

٢.ضرورة تجسيد حقائق تاريخها الكلي. والمقصود به هو تجسيد خمس حقائق كبرى فيه. الأولى، هي حقيقة الوحدة التي لا تقبل التجزئة في

تاريخه. والثانية، إن العراق وحدة لا تقبل التجزئة الثقافية والجغرافية (بوصفه بلاد الرافدين). والثالثة، إن الهوية العراقية هي هوية تاريخية ثقافية وليس عرقية أو طائفية. والرابعة، إن مضمون هويته الوطنية هو توليف لمكوناته الرافدينية والعربية والإسلامية. والخامسة، إن العراق هو مسرح وجود وعيش الأقوام، ومن ثم فإن الانتشار الجغرافي على أراضيه من جانب أي كان هو مجرد تمثيل لدور جزئي عليها. ومن هذه الحقائق الخمس ينبغي صياغة المبدأ العام القائل، بأن قيمة الدور الذي تلعبه هذه القوة أو تلك فيه، تتوقف على مدى قدرته توليف ما أسميته بتمثل تاريخه الكلي وتجسيد حقائقه الكلية في عملية البناء الذاتي للدولة الشرعية العصرية.

٣.تكاملها التلقائي من وحدة أوزانها الضرورية. والمقصود به تكاملها الذاتي عبر دراسة الأسباب الفعلية الرئيسية التي أدت إلى فشل بناء الدولة الشرعية العراقية في العصر الحديث. والتوصل عبر ذلك إلى بناء مرتكزات واقعية وعقلانية لإعادة فعالية الأوزان الداخلية للدولة الشرعية والسلطة الديمقراطية.

إن دراسة تاريخ العراق الحديث، والأسباب الفعلية القائمة وراء فشل بناء الدولة الشعرية والسلطة الديمقراطية يوصلنا إلى ضرورة تأسيس منظومة الأوزان الداخلية للدولة والسلطة. ولعل أكثرها أهمية الآن هي المرتكزات التالية:

١ .أن تكون حركة البناء تلقائية المبدأ والغاية.

٢ .أن يكون منطلقها ومستندها في التخطيط والرؤية حقائق الهوية الوطنية العراقية (الاستعراق).

٣.أن يجري بناء الدولة على أساس الهوية الثقافية القومية وليس العرقية.

٤.إن الدولة البديلة هي الدولة الشرعية، أي الدولة التي تبني مرتكزاتها

المادية والروحية حسب قواعد الشرعية ومتطلبات القانون.
٥.إن هذه المرتكزات هي الصيغة العملية والمرحلية لحقيقة الأوزان الداخلية. وهي ثمان أوزان تتضمن (توازن السلطة والمجتمع، وتوازن الحرية والنظام، وتوازن الاقتصاد والعلم، وتوازن التربية والتعليم، وتوازن الثقافة والإبداع، وتوازن الصحة والرياضة، وتوازن التقاليد والمعاصرة، وتوازن الوطني والقومي والعالمي).
٦.إن هذه الأوزان العملية ثابتة في أبعادها الإستراتيجية.
٧.إن هذه الأوزان العملية متغيرة في أبعادها المرحلية من حيث الأولية والنسبة في مكوناتها.
٨.إن هذه الأوزان منظومة مترابطة ومتكاملة.

فمن الناحية الإستراتيجية سيبقى العراق لعقود عديدة بحاجة إلى ثبات نسبي في ترتيب أولوية المرتكزات والأوزان الداخلية، وذلك بسبب ضرورة الاستقرار بالنسبة لبناء مؤسسات الدولة من جهة، ومن اجل إضعاف الذهنية الراديكالية ونفسيتها الاجتماعية من جهة أخرى. وبالتالي فان التوازنات الثماني المشار إليها أعلاه هي أوزان بناء الاستقرار والتكامل المتجانس للدولة الشرعية، وبالتالي للنظام الديمقراطي والمجتمع المدني وثقافته الحرة. أما نموذجها العملي وترتيب أولوياتها، فإن الصيغة المثلى لها في ظروف العراق الحالية هي تراتبيتها بالشكل التالي (توازن السلطة والمجتمع ثم توازن التربية والتعليم ثم توازن الصحة والرياضة ثم توازن الاقتصاد والعلم ثم توازن الثقافة والإبداع ثم توازن الحرية والنظام ثم توازن التقاليد والمعاصرة ثم توازن الوطنية (العراقية) والقومية (العربية والقوميات الأخرى) والإسلامي والعالمي.

وهو ترتيب للأولويات يأخذ بنظر الاعتبار كل من مستوى وحجم الخراب الذي أحدثته التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية في العراق من جهة، والبديل الواقعي والعقلاني للعمران الديمقراطي الشامل من جهة

أخرى. وهو المقصود بالطابع المتغير للأبعاد المرحلية في الأوزان ونسبها الداخلية. بمعنى انه ليس فقط ترتيب للأولويات، بل وترتيب للنسبة التي ينبغي أن يأخذها كل «توازن» من جانب السلطة والخزينة (المالية) واهتمام القوى السياسية والاجتماعية في النظرية والتطبيق.

الأوزان الداخلية للسلطة والمجتمع (المجتمع المدني)

إذا كان المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع الحقوق والشرعية والحركة الذاتية للمطالب وتأسيسها الاجتماعي والأخلاقي، فإن التاريخ الاجتماعي للعراق المعاصر يكشف عن مستوى الانتهاك الشامل لهذه المكونات الجوهرية. إذ لم يكن في عراق التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية أبعادا اجتماعية للدولة. وهو افتقاد كان وثيق الارتباط بانتهاك المضمون الاجتماعي للسياسة، وبالتالي إفراغ المجتمع من مقومات فعله الذاتي. إذ لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني دون عناصر التطوع، والاختيار، والمؤسسات، والاستقلال النسبي، والكينونة الذاتية، والرؤية المنظومية بمستواها الجزئي والكلي، والإخلاص للمجتمع بوصفة نسيجا حيا موحدا، وجوهرية الرؤية الاجتماعية والدولتية. فهي العناصر الجوهرية، التي لا يمكن بدونها بلورة صياغة المطالب الدائمة للمجتمع من اجل تحقيق الحرية والنظام، بوصفها المرجعية الكبرى لتفعيل الحركة الذاتية للمجتمع المدني. بينما كان تاريخ التوتاليتارية والدكتاتورية في العراق هو تاريخ تجفيف هذه المرجعية.

مما سبق يتضح حجم الإشكاليات الكبرى التي يواجهها العراق حاليا بالنسبة لبناء مجتمعه المدني. والقضية هنا ليس فقط في غياب المجتمع المدني فيه، بل وفي خصوصية اندثاره وخرابه في مجرى «بناء» التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. فهو الزمن الذي افرغ العراق من تاريخه الفعلي، والمجتمع من تاريخه المدني، بحيث حوله إلى ذرات متناثرة يوحدها العرف والدين والعادات. بينما المجتمع المدني هو نفي للبنية التقليدية. وقد أدى ذلك بالعراق إلى أن يعاني الآن من ثقل شديد وعنيف للقوى التقليدية، التي أنتجت في ظل التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية أكثر أشكالها تخلفا وهمجية. وهي ظاهرة تركت بصماتها على كل مكونات العراق، بما

في ذلك على قواه السياسية والفكرية. من هنا تصبح مهمة النقد الشامل للبنية التقليدية إحدى المقدمات الضرورية لإستراتيجية بناء المجتمع المدني في العراق ومعاصرة المستقبل فيه.
والمقصود بالنقد الشامل هنا هو التأسيس النظري لنفي البنية التقليدية على أساس فلسفة المجتمع المدني البديل في العراق، أي الفلسفة العاملة من اجل إرساء رؤية واقعية وعقلانية عن طبيعة وحقيقة المجتمع المدني. وهي رؤية وثيقة الارتباط بالفكرة الليبرالية وتقاليدها السياسية. بمعنى ارتباطها التاريخي بالفلسفة الداعية إلى تحرر السلطة والمجتمع أحدهما عن الآخر وارتباطهما من خلال القانون والحقوق والمصلحة العامة.
فقد تجسد غياب فلسفة خاصة بالمجتمع المدني في العراق في تدني وانحلال المستوى الثقافي فيه بعد سقوط الملكية، وصعود الراديكالية السياسية والحثالة الاجتماعية والهامشية إلى سدة الحكم بأثر الانقلابات العسكرية المتتالية. وبلغت هذه الحالة ذروتها في العقدين الأخيرين من سيطرة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية، اللتين سحقتا بصورة شاملة وتامة جميع معالم المدنية في العراق. ولعل مفارقة الظاهرة القاتلة بهذا الصدد تقوم في أن «العلمانية» البعثية قد عملت على استثارة أكثر واشد الأشكال تخلفا للتدين المفتعل، أو ما سمي آنذاك «بالصحوة الإيمانية». وصنعت للمرة الأولى في تاريخ العراق إشكالية الدين والدنيا على كافة الأصعدة، بحيث جعلت منها أزمة تمس العقل والضمير والسياسة والفكر والقومية والوطنية. مع ما ترتب على ذلك من إثارة صراع عنيف بين الديني والدنيوي.
مما سبق نستطيع التوصل إلى أن الخلاف المفتعل بين الديني والدنيوي في العراق هو النتاج الطبيعي لطغيان الراديكالية السياسية والهامشية الاجتماعية في تاريخه المعاصر. بينما لا خلاف جوهري بينهما في الرؤية الإسلامية الحقيقية وتقاليدها العقلانية الكبرى. وذلك لان الإقرار بالتعددية

والاجتهاد أسلوبها المعقول في الفكر ما هو إلا أحد الأوجه المتنوعة لمرجعية العلم والعمل، التي يمكنها أن تساهم بصورة حية في بناء المجتمع المدني في حال تفعيلها ضمن معايير الرؤية الاجتماعية والسياسية والثقافية للمعاصرة والحداثة في العراق. لكن الليبرالية في العراق ينبغي أن تكون عراقية، بمعنى ضرورة تمثلها لوقائع وحقائق تاريخه الكلي، لكي لا تغترب الفكرة الليبرالية عن مضمونها الحقيقي، بوصفها فكرة الحرية والنظام.

ومن اجل تحقيق هذه الفكرة، فان من الضروري حل ثلاث إشكاليات نظرية وعملية كبرى وهي

١.صياغة الرؤية العامة للفكرة الليبرالية في العراق. والمقصود به هو تحديد شكل الليبرالية الممكنة، بوصفها أيديولوجية الوحدة المرنة للحرية والنظام.

٢.تحديد طبيعتها وحدود العقلانية الفعلية فيها. والمقصود به هو ضرورة التنسيق الدائم لنسبة المتغير والثابت في المبادئ الجوهرية للفكرة الليبرالية. وفي ظروف العراق الحالية ليست هذه النسبة سوى شكل العلاقة الممكنة بين السلطات من اجل بناء الصيغة العقلانية والواقعية للدولة الشرعية، وكذلك شكل العلاقة الممكنة بين الديني والدنيوي من اجل التفعيل العقلاني والواقعي لعناصر المجتمع المدني. إذ يفترض تأسيس شكل العلاقة الممكنة بين السلطات، التركيز على فصل السلطات من خلال توحيدها الدائم بمعايير الحقوق الشرعية والمهنية المحترفة. ذلك يعني أن خصوصية الليبرالية الممكنة بصدد الإشكاليات الواقعية لفصل السلطات في ظروف العراق الحالية تقوم في تأسيس عملية تركيب السلطات وتنسيق نسبها بصورة متكافئة. بينما يفترض تأسيس شكل العلاقة الممكنة بين الديني والدنيوي، التركيز على كيفية تعايشهما ضمن منظومة التفعيل العقلاني والواقعي لعناصر المجتمع المدني. وهو تركيز ينبغي أن يسير في اتجاهين متوازين، الأول عبر البرهنة النظرية والعملية على

أن الخلاف المفتعل بين الديني والدنيوي في العراق هو النتاج الطبيعي لطغيان الراديكالية السياسية والهامشية الاجتماعية في تاريخه المعاصر. أما الاتجاه الثاني، فيقوم بالتحقيق العملي على إمكانية الاشتراك الفعال من جانب الحركات السياسية الإسلامية في بناء المجتمع المدني.

٣.منهجة أولوياتها الاجتماعية والوطنية. والمقصود به هو تحديد أساليب تأسيس بنيته التحتية، ورسم الخطوط العامة لنوعية البديل القادر على تحدي الإشكاليات الواقعية للتحديث والعصرنة. وهي مهمة تفترض أولا وقبل كل شيء التركيز على أولويات المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقومية والطائفية.

وعندما نضع هذه المنطلقات العامة أمام مهمة تجسيد فكرة المجتمع المدني في العراق، فإننا سوف نقف بالضرورة أمام الإشكالية الواقعية القائمة في كيفية تحقيق ذلك في ظل ظرف يفتقد فيها الفرد والجماعة لأبسط حقوقهما المدنية، وفي ظل استفحال للبنية التقليدية من العائلة والقبيلة والعشيرة والمنطقة والطائفة. إن هذا الواقع يدفع إلى الأمام العامل السياسي، بوصفه الضمانة الواعية والاستثنائية في ظروف العراق الحالية بالنسبة لإرساء أسس المجتمع المدني.

من هنا المسئولية التاريخية للقوى السياسية في ظروف العراق الحالية. وهو واقع يفرض عليها ضرورة تحمل «قربان» التضحية الكبرى من خلال تقديم

١.برامج اجتماعية المضمون، عراقية الغاية.

٢.توسيع القاعدة الاجتماعية للمطالب المهنية ورفع الوحدة المهنية العراقية إلى مصاف القوة الاجتماعية الموحدة. ومن خلالها عقلنة برامج ومواقف الأحزاب السياسية والسلطة على السواء.

٣.الدور الجوهري للمثقفين في تهذيب مكونات وعناصر المجتمع المدني من خلال مواجهتهم الدائمة لإشكالية الحق والحقيقة بالشكل الذي يضمن

عقلانية وواقعية الأحزاب والسلطة في التعامل مع الدولة والمجتمع.
٤.تأسيس وتحقيق النسبة الضرورية بين الأولويات الاجتماعية والوطنية في بناء المجتمع المدني في العراق.

ويفترض تحقيق هذه النسبة في ظروف العراق الحالية البحث عن صيغ واقعية لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقومية والطائفية، بالشكل الذي يفعل على تأسيس المجتمع المدني وتفعيل عناصره الأساسية.

ففي مجال الاقتصاد، يفترض ذلك التأسيس للفكرة الاجتماعية النشطة ضمن آلية السوق. بمعنى تطويع الفكرة الليبرالية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الحد الأقصى من مضامين الفكرة الاشتراكية الديمقراطية.

وفي مجال الاجتماع، فان المهمة الكبرى تقوم في الكيفية التي يمكن من خلالها بناء اللحمة الاجتماعية الجديدة. وهو بناء يفترض

١.القيام بجرد اجتماعي وإحصائي دقيق للمشاكل الاجتماعية الكبرى المتعلقة بالأسرة والرجال والنساء والشباب والأطفال والتربية والتعليم والعمل والصحة وغيرها من القضايا التي تمس الحياة اليومية.
٢.المهمات الآنية والبعيدة المدى المتعلقة ببناء اللحمة الاجتماعية الجديدة عبر موازاة الرؤية النظرية والعملية لكي تؤدي وظيفة تفتيت البنية التقليدية، وتركيب البنية المدنية البديلة.

وبما أن المجتمع المدني هو نفي للبنية التقليدية، من هنا احتياجه في ظروف العراق الحالية إلى أسلوب واقعي وعقلاني لبناء مؤسساته. وهو أسلوب يفترض بدوره الاستناد إلى قوى تلقائية نابعة من المجتمع نفسه. ولا يمكن تحقيق ذلك دون تحقيق ثلاث أفكار أساسية وهي:

١.فكرة الخلايا الحيوية، بحيث تكون الأولوية فيها للبناء وليس للرفض. والمقصود بذلك بناء أسس ومكونات وعناصر الشرعية في جميع مسام الوجود الفردي والاجتماعي

٢.فكرة الحرية الفردية، بوصفها أسلوب ترسيخ المجتمع المدني وإعادة إنتاجه في الفرد والجماعة والاقتصاد والثقافة. فالحرية الفردية هي المؤشر الواقعي على مستوى التجسيد الفعلي للأبعاد المدنية في المجتمع والأسلوب الوحيد لتثويره الدائم. وفي دورها هذا تكمن المهمة التاريخية الكبرى لتنشيط الخلايا الاجتماعية بالشكل الذي يجعل من الجماعة كينونة دائمة للنظام والشرعية

٣.فكرة النظام الاجتماعي، بوصفها الذروة الحتمية في صيرورة الحرية وتكامل أبعادها التاريخية والسياسية والروحية، أي كل ما يجعل من الحرية مرجعية ثقافية ومبدأ متساميا وقانونيا أعلى من كل التأويلات السياسية والحزبية المشروطة بالمصالح العابرة وأحكام العقائد والتفسير الأيديولوجي الضيق

وبما أن النظام هو الوجه الآخر للحرية، من هنا تصبح مهمة جعل النظام مرجعية ثقافية ومبدأ متساميا وقانونيا أعلى من كل التأويلات السياسية والحزبية المشروطة بالمصالح العابرة وأحكام العقائد والتفسير الأيديولوجي الضيق، هو الشرط الضروري لتكامل الحرية والنظام. وهو تكامل ممكن فقط من خلال

١.تأسيس تكامل الأبعاد السياسية لفكرة النظام، بوصفها الأبعاد المتراكمة في مجرى العمل على تحقيق البديل الشامل لأنظمة الحكم الدكتاتورية.

٢. تأسيس تكامل الأبعاد الروحية لفكرة النظام، بوصفها الأبعاد المتراكمة في مجرى العمل على تعميق فكرة النظام بوصفها مرجعية ثقافية، أي منظومة متكاملة من القيم والأفكار والقواعد ملزمة للجميع بقدر متساو يحكمها القانون المدني والدستور الدائم.

إن بناء وحدة الأبعاد التاريخية والسياسية والروحية للحرية والنظام في الذهنية الاجتماعية والسياسية والفكرية للفرد والمجتمع ومؤسسات الدولة، بدء من مناهج التربية والتعليم وانتهاء بالقانون العام، هو الوحيد

القادر على جعل فكرة النظام الاجتماعي مرجعية بالنسبة لبناء الحياة المدنية في العراق. وفي هذا تكمن قدرة الأفكار الثلاث الآنفة الذكر على إبداع نظام ذاتي للحق متراكم في الثقافة الوطنية نفسها. ومن خلال ذلك إبداع منظومة للثقافة تتمثل قواعد ومبادئ المجتمع المدني.

وهو الأمر الذي يجعل من الضروري بلورة الفكرة العامة عما يمكن دعوته بثقافة المجتمع المدني في ظروف العراق الحالية والمستقبلية، أي تحديد المبادئ العامة والخاصة للثقافة وأولوياتها. ولعل أهم الأولويات هنا هي العمل من اجل صنع موازاة في تأسيس ما ادعوه بفلسفة المرجعية الثقافية في الوعي الاجتماعي والسياسي، وكيفية تجسيدها تجاه القضايا المتعلقة ببناء المجتمع المدني. وهي فلسفة ينبغي أن تتقن بقدر واحد أساليب تذليل مختلف أصنام المرجعيات، وأن تتقن أيضا أساليب تأسيس بدائلها الواقعية والعقلانية.

ولعل أهم أولويات الثقافة المدنية في ظروف العراق الحالية تقوم في إعادة بناء النفسية الاجتماعية، عبر إرساء آداب اجتماعية نفسية في شخصية المواطن العراقي منذ نعومة أظفاره تتعلق بآداب النظافة والأكل والشرب والمشي والجلوس والكلام والصدق والوفاء بالوعد واحترام الوقت والالتزام بمواعيده واحترام النفس والاعتداد بالحرية الشخصية وحب الجمال واحترام الآداب والفنون والعمل الاجتماعي والإخلاص في القول والعمل، أي كل الفضائل العاملة من اجل تثبيت وترسيخ وتوسيع وتعميق ثقافة النفس الاجتماعية البديلة، بوصفها إحدى المقدمات الضرورية لبناء المجتمع المدني.

إن الصعوبة العملية الكبرى القائمة أمام إمكانية إرساء أسس المجتمع المدني تقوم عبر تذليل مختلف أشكال الصراع البدائية والهمجية. وهو الأمر الذي يفترض تأسيس وتحقيق فكرة السلام الاجتماعي والوطني والقومي والمصالحة عبر

١.الارتقاء إلى مستوى إدراك حقيقة «السلام القومي» في العراق على انه سلام اجتماعي أولا وقبل كل شيء. فالعراق لم يعرف من حيث الجوهر «حروبا قومية»، كما لم يعرف «حروبا دينية» و«طائفية». فقد كان «الصراع القومي» يدور أساسا بين السلطة الحاكمة وبين قوميات العراق جميعا.
٢.البحث عن مخارج لهذا الصراع الكامن عبر بناء منظومة سياسية اجتماعية حقوقية للدولة، الأسلوب الوحيد الفعلي للسلام القومي. ذلك يعني أن حقيقة «السلام القومي» في العراق هو سلام اجتماعي ووطني.
٣.ضرورة ترسيخ أسس منظومة السلام الوطني في دستور متزن وثابت في مبادئه العامة عن الدولة الشرعية وسيادة القانون والنظام الديمقراطي والحرية وحقوق الإنسان، لا مكان للقومية الضيقة والعرقية والطائفية والجهوية فيه مهما كان شكلها، ومتحرر من أية مشاعر أو رؤية «للأقلية» و«الأغلبية».
٤.نفي وتذليل نفسية وذهنية المحاصصة في فكرة «السلام القومي» و«المصالحة الوطنية»، عبر توحيد الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية، بوصفها أولويات المصالحة الوطنية الحقيقية.

وتشكل الأبعاد السياسية حجر الزاوية في تحقيق المصالحة. والمقصود بالأبعاد السياسية هنا هو العمل من اجل القضاء على مصادر التوتاليتارية والدكتاتورية. وهي مهمة ممكنة التنفيذ من خلال تحقيق ثلاث أفكار أساسية وهي فكرة الحق، وفكرة القانون، وفكرة الدولة الشرعية.

أما الأبعاد الاجتماعية للمصالحة الوطنية، فهي العمل من اجل القضاء على بقايا التوتاليتارية والدكتاتورية عبر بناء مؤسسات المجتمع المدني. وهي مهمة ممكنة التنفيذ من خلال تحقيق ثلاث أفكار أساسية وهي فكرة الخلايا الحيوية للمجتمع المدني، وفكرة تفتيت البنية التقليدية، وفكرة الحرية الفردية.

أما الأبعاد الاقتصادية فهي حاملة العلاقات الاجتماعية وأشكالها. وهي مهمة

يمكن إنجازها من خلال تحقيق ثلاث أفكار أساسية وهي، فكرة اقتصاد السوق، وفكرة التنظيم العقلاني والديمقراطي للتطور الاقتصادي، وفكرة التنظيم الحقوقي من جانب الدولة والمجتمع لمجريات التطور الاقتصادي العام.

إن الحصيلة الفعلية لهذه الأبعاد ككل فإنها تقوم في إعادة التأسيس العقلاني والواقعي للهوية الوطنية العراقية. فهو الطريق الفعلي للمصالحة الوطنية الحقيقية. إذ ليست حقيقة المصالحة في نهاية المطاف سوى المصالحة مع النفس.

الأوزان الداخلية للنخب الاجتماعية والسياسية

إن تجارب التاريخ والشعوب عموما تبرهن على أن ما تدعوه لغة الأدب بالمصير التاريخي للأمم عادة ما يرتبط زمن الانقلابات الحادة والتحولات العاصفة بالنخبة السياسية. وهو ارتباط له أسسه الموضوعية في طبيعة التلازم الضروري بين الدولة والسلطة من جهة، وبين الإرادة السياسية ونوعية الفكرة المتحكمة بها من جهة أخرى. ومن مفارقات هذا الارتباط في واقع العراق المعاصر أن النخب السياسية السائدة فيه الآن لم يكن صعودها إلى السلطة نتاجا لصراع سياسي وطني (داخلي)، كما أن رؤيتها السياسية ليست محكومة بفكرة الدولة. وهو الأمر الذي جعل من فكرة الدولة والسلطة إشكالية عصية في إرادتها وفكرتها. من هنا تناقض السلطة والدولة في ممارساتها العملية في مجرى ما يقارب الأربعة أعوام من «استلام» الحكم، بحيث تحولت الدولة إلى كائن هش هو اقرب ما يكون إلى بنية مزيفة منها إلى مؤسسة لها مقوماتها الذاتية.

فالنخبة السياسية الحاكمة في ظروف العراق الحالية تعيد في حالات عديدة إنتاج دكتاتوريات مجزأة وصغيرة. وبالتالي مختلف المظاهر المتنوعة للفساد الشامل في مؤسسات السلطة. وهي مظاهر لا تعني في حال وضعها، مهما كان شكلها وحجمها، بمعايير رجل الدولة سوى الفساد المريع والانحطاط الشامل. ذلك يعني إننا نقف أمام نخبة تستمر وتستكمل زمن الانحطاط. بمعنى أنها جزء من زمن التوتاليتارية والدكتاتورية. أما حصيلة هذا الواقع، فإنها تشير إلى أن العراق لم يصنع بعد نخبه السياسية الحقيقة. ومن ثم لم ترتق فيه النخب السياسية بعد إلى مصاف الفكرة الوطنية. وما لم يتخلص العراق من النخب المزيفة، فان المصير هو مجرد اجترار للزمن، والعيش بتقاليد المعشر، والعمل بمقاييس التخلف الحضاري، والتلذذ بالانحطاط الشامل.

إن دروس التجربة التاريخية للعراق الحديث تكشف عن أن مصدر مأساته تكمن في عدم تكامله الذاتي. وهو تكامل يستحيل تحقيقه دون تكامل الأحزاب والنخب السياسية في رؤية وطنية واجتماعية واقعية وعقلانية. فالتجزئة القومية الضيقة والعرقية والطائفية الآخذة في الصعود هي الوجه الظاهري للانحطاط الباطني. وكلاهما لا يصنع معاصرة ولا تحديث ولا إجماع شرعي. إذ لا يمكن للنزعات القومية الضيقة والعرقية والطائفية أن تحصل على إجماع وطني. مما يجعل الجميع بالضرورة ضعيفا من حيث إمكانياتهم الوطنية، ومنهكين في ثباتهم الاجتماعي، وناقصين في عقلهم العراقي. وديمومتهم الوحيدة هي المؤقت والتأقلم. وهي ديمومة لا تصنع ثباتا واستقرارا ديناميكيا للعراق. مما يحرفهم بالضرورة عن فكرة الدولة الشرعية والمجتمع المدني والثقافة العقلانية. مع ما يترتب عليه من استعداد دائم لاقتراف الرذيلة «السياسية» والتقلب فيها بمعايير ومقاييس العابر والمؤقت. أما النتيجة الحتمية لهذا السلوك فهو استعداد الأحزاب والنخب السياسية للخيانة الاجتماعية والسياسية. وهو أمر جلي عندما ننظر إلى ما تقوم به النخب السياسية التي «اشتركت» في «تاريخ مديد» ضد الصدامية.

بعبارة أخرى، إننا نقف أمام حالة من الانحطاط جعلت وما تزال تجعل من المغامرة أسلوب التفكير والممارسة السياسية. ذلك يعني أن النتيجة سوف لن تكون شيئا غير الاستمرار في زمن الخراب والانحطاط. فمن الناحية المجردة، يمكننا القول، بان إدراك حقيقة التاريخ الكلي للعراق الحديث والنتائج التي أدت إليها التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية، كان ينبغي لها أن تصنع في وعي النخب السياسية القدر الضروري، أو الحد الأدنى من تأمل ما يمكن أن تؤدي إليه مغامرة الخروج عن فكرة الدولة الشرعية والوطنية والنظام الديمقراطي والثقافة الحرة.

كما أن التاريخ السياسي للعراق الحديث يفترض من الناحية النظرية أن

تسلك النخب السياسية في ممارستها العملية سلوكا محكوما أما بمعتقداتها الخاصة وشعاراتها العامة، وأما بإدراكها للنتائج التي يمكن أن يؤدي إليها الخروج على منطق الحق والعدالة واحترام حقوق الإنسان، وأما برؤيتها الإستراتيجية للبدائل القادرة على انتشال العراق من أزمته البنيوية الشاملة، أو أن تجمع بين هذه المكونات الثلاثة بطريقة معقولة. لكننا لا نرى في الواقع سوى المكون الأول، أي سلوكها بما يستجيب لمعتقداتها الخاصة. وهي معتقدات حزبية، أي جزئية. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الحزبية في العراق هي فكرة نفسية وغريزية أكثر مما هي فكرة عقلية ومنطقية، أي أنها محكومة بالوجدان وليس بالعقل، وبالمصلحة الضيقة وليس العامة، من هنا تتضح معالمها المدمرة. بمعنى أن الحزبية في العراق الحالي ليس بإمكانها الارتقاء إلى مصاف الرؤية العقلانية العامة (الاجتماعية والوطنية). وهي نتيجة كانت محكومة من الناحية التاريخية بافتقاد فكرة السياسة لمضمونها الاجتماعي والاقتصادي، من هنا استحكام الرؤية الإيديولوجية في مواقف الأحـزاب وأحكامها. مما أعطى لها في ظروف الانعدام التام والشامل للديمقراطية السياسية والمجتمع المدني، أي في ظل استحكام التوتاليتارية والدكتاتورية، طابعا ضيقا جعل منها وعاء لنفسية النخبة المغلقة.

وبما أن النخبة في العراق هي كيان هلامي بسبب افتقادها إلى تاريخ ذاتي متراكم في منظومة من القيم والمفاهيم الراسخة والمتنوعة، من هنا سرعة تجاهلها لما يمكن أن يؤدي إليه سلوك الخروج عن منطق الحق والعدالة واحترام حقوق الإنسان، أي عن منطق الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والثقافة الحرة. وهو تجاهل يكشف في الوقت نفسه عن استعدادها الذاتي للتخلي عن فكرة البدائل العقلانية. بمعنى تحويل كل «البرامج والمشاريع الإستراتيجية» إلى حفنة من العبارات التي يمكن التخلي عنها، أي المتاجرة بها مع كل عابر سبيل! وهو أمر جلي حالما يجري تصفيف كلمات وخطابات النخب السياسية الحالية تجاه كل القضايا الكبرى التي يواجهها العراق.

فمن بديهيات العلم القول، بان مآسي الأمم هي قدرها الذي يعتمل في أعماقها. بمعنى أن ما تعانيه بهذا الصدد هو الاستمرار الملازم لما فيها من نقائص. فالنتائج دوما محكومة بأسبابها. وهو تلازم يرتقي إلى مصاف الحتمية. وفيه تظهر ليس فقط حقيقة القدر بل وإمكانية البدائل للخروج من ربقته. فالقدر هو الوجه الآخر للقدرة. وعلى قدرها تتراكم حقيقة ما ندعوه بالمصير في عقل وضمير النخب الاجتماعية والفكرية والسياسية. كما انه يتراكم في مواقف المجتمعات والأمم بأشكال ومستويات شتى تترامى ما بين الخنوع لكل ما يجري حتى المواجهة والتحدي والاستعداد للتضحية بكل شيء من اجل بلوغ ما يرتقي في عقلها وضميرها إلى مصاف المقدس، أي كل ما يرتقي في وعيها وضميرها إلى مستوى المجرد عن الابتذال. وفيما بين هاتين الحالتين، أي الخنوع حد العبودية السافرة والتوكل الزائف على قيم أكثر زيفا، والاستعداد الدائم للمواجهة والتحدي مهما كانت الظروف والقوى الخارجية، تكمن أيضا قيمة النخب والأمم على السواء. وهي حقيقة سبق وان سجلها الفكر الإسلامي في عبارة مأثورة تقول «الناس على دين ملوكها»! وهي فكرة يمكن تأويلها في ظروفنا المعاصرة على أن الأمم على دين نخبها بشكل عام والسياسية بشكل خاص. وذلك للدور الذي تلعبه النخب السياسية الآن في حياة المجتمع.

وهي حقيقة تدفع مهمة صياغة ما يمكن دعوته بفلسفة النخبة السياسية، باعتبارها إحدى أهم القضايا الجوهرية في ميدان الفكر والممارسة السياسية العراقية. وذلك لما للنخبة السياسية من دور حاسم في حسم الإشكاليات التي تواجهها الدولة والأمة. فعندما ترفع الجماهير شعارا بائسا فان ذلك مؤشر على بؤسها المادي والروحي، وعندما تكشف الجماهير عن بؤسها المادي والروحي فان ذلك دليل على بؤس النخبة بشكل عام والسياسية بشكل خاص. ولعل احد المصادر الكبرى لبؤس النخبة في ظروف العراق ما بعد التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية يقوم في آلية الحزبية

الصلدة و«الحية» في رؤية النخب وسلوكها العملي. وهي آلية لا يمكنها إبداع رؤية وطنية عامة. بينما تشكل الرؤية الوطنية العامة صلب المضمون الفعلي للنخبة السياسية زمن الانقلابات الحادة والإشكاليات الكبرى التي تواجه الدولة والأمة. وذلك لما في هذه الرؤية العامة من استجابة لمستوى ونوعية وحجم التحديات.

فالقضايا الكبرى التي تواجهها الدولة والأمة زمن الانقلابات الكبرى هي قضايا الجميع. بمعنى أن مظاهر وحجم المشاكل القائمة هي مجرد عينة لمشاكل عامة ومترابطة وكلية مهما بدت في مظاهرها منفردة أو معزولة أو جزئية. وهي حالة طبيعية تعكس ترابط الأشياء والظواهر، إلا أن خصوصيتها زمن الانقلابات الكبرى تقوم في قدرتها على إثارة سلسلة من التداعيات لا يمكن ترتيب الأوليات فيها. وذلك لان الانقلابات الكبرى والعاصفة تجعل من الممكن صعود مختلف الظواهر الراديكالية واللاعقلانية. وذلك بسبب الخلخلة الهائلة في بنية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، مع ما يترتب عليه من «ضياع إيديولوجي» وقلق روحي ومعنوي. وهي مكونات متناقضة من حيث تأثيرها على السلوك السياسي. فبالقدر الذي يمكنها أن تكون مقدمة لبدائل عقلانية من خلال شحذ فكرة الحرية والحقوق، فإنها تحتوي بالقدر نفسه على مختلف الاحتمالات غير العقلانية والدموية. وهما احتمالان يحددهما وجود أو غياب الرؤية الوطنية العامة في فكر وممارسة النخب السياسية.

وعندما نطبق هذا المدخل العام على واقع العراق الحالي الذي يمثل نموذجا كلاسيكيا لحالة الانتقال الحادة والعاصفة في تاريخ الدولة والأمة، فإننا نقف أمام الاحتمالين الأساسيين المذكورين أعلاه. واقصد بذلك إمكانية بناء أسس الدولة الشرعية والحقوق المدنية أو الانكفاء صوب مختلف أشكال الصراع غير العقلاني (حرب أو حروب قومية وطائفية وجهوية وغيرها). وعندما نفحص العينات المتناثرة لمختلف أشكال ومظاهر الصراع الحالي

فإننا نتوصل إلى وجود براعم جميع هذه الأشكال المتخلفة من الصراع. وهو واقع يبرهن بعد مرور حوالي أربع سنوات على سقوط التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية، على أن النخب السياسية الجديدة لم ترتق بعد إلى مصاف الرؤية الوطنية. بمعنى أنها جميعا مازالت محكومة في رؤيتها وسلوكها العملي بآلية النفسية الحزبية. وهي آلية لا تتمتع في ظروف العراق الحالية بالقدر الضروري من العقلانية، كما أنها لم ترتق بعد إلى مصاف الرؤية الوطنية العامة. وهو أمر جلي أيضا عندما نحلل نوعية ومستوى خطابها والمطالب المتناثرة في برامجها الانتخابية في نهاية ٢٠٠٥ وما تلاها من تخبط مزري حول تشكيل الحكومة وكذلك مختلف حوادث الحرب الطائفية والأهلية والقومية. وهي وقائع تكشف أولا وقبل كل شيء عن ضعف أو انعدام الرؤية الوطنية.

إن حالة العراق الحالية وكمية ونوعية التحديات التي يواجهها تفترض من النخبة السياسية الارتقاء إلى مصاف الرؤية الوطنية العامة. وقد تبدو هذه الرؤية «خسارة» بمعايير الدعاية الفجة والمصالح الآنية بسبب مستوى التجزئة الفعلية في العراق وخراب النسيج الاجتماعي والوطني وتدني الثقافة بشكل عام والسياسية بشكل خاص، إلا أنها «مربحة» بمعايير المستقبل والتاريخ. والنخبة السياسية الحقيقية هي التي تعمل وتفكر بمعايير المستقبل والبدائل العقلانية وليس الانجرار وراء الرؤية الحزبية الضيقة ولا عقلانية الشعارات السياسية المحكومة بتدني المستوى الثقافي. ذلك يعني أن وجود وفاعلية النخبة السياسية الوطنية تفترض في ظروف العراق الحالية الارتقاء في مواقفها النظرية والعملية، أي في مشاريعها وسلوكها السياسي إلى مصاف التحقيق الفعلي للنسبة الضرورية بين الواقعية والعقلانية في رؤية المصالح الخاصة والعامة، أي الحزبية والوطنية. وهو ارتقاء ممكن وعملي فقط في حال تمثل وتمثيل مجموعة من المبادئ العامة التي تشكل بمجموعها منظومة المرجعيات

الوطنية الكبرى. وهي مرجعيات لا يمكن تجزئتها، كما لا يمكن إرسائها دون توحيد الهموم الوطنية في الوسائل والغايات. وهذا بدوره يستحيل تحقيقه دون تأسيس فكرة الهوية الوطنية العامة.

إن توحيد الهموم الوطنية تصبح غاية زمن الانقلابات الحادة، لكنها مرجعية بالنسبة للبدائل. وفي هذا تكمن قدرتها على أن تكون وسيلة سياسية حالما يجري وضعها في منظومة الرؤية الوطنية تجاه المشاكل التي يعاني منها المجتمع والدولة. وإذا كان بلوغها يبدو أمرا غاية في التعقيد زمن الانقلابات الحادة واشتداد الصراع، فلأن النخب السياسية تعمل بمعايير الرؤية الحزبية وليس الوطنية. ومن ثم فان الرؤية الواقعية تفترض في هذه الحالة إدراك الحدود الذاتية للقوى المتصارعة والمختلفة. بمعنى البحث عن مساومة بمعايير الرؤية الوطنية. وهي حالة يجبر الصراع الحامي والدامي الجميع إلى الوصول إليها في حالة عدم إدراكها العقلاني كما تبرهن عليه تجارب الأمم جميعا. ذلك يعني أن وحدة الرؤية الواقعية والعقلانية هي الملجأ الضروري لتوحيد الهموم الوطنية. ومهمة النخبة الحقيقة تقوم في استباق الصراع باسم الاستشراف العقلاني للمستقبل. وهو استشراف يفترض على الدوام البحث عن توازن واعتدال تجاه الإشكاليات الكبرى التي تواجهها الدولة والأمة. وهي حالة ممكنة في العلم والعمل، أو النظرية والتطبيق حالما تصبح المرجعية الوطنية المعيار النهائي للأحزاب والنخب السياسية.

غير أن المرجعية الوطنية، شأن كل مرجعية روحية كبرى تفترض وجود منظومة من المبادئ المتسامية والملموسة، أي منظومة من المبادئ القادرة على تفعيل الرؤية الواقعية والعقلانية عند الأحزاب والنخب السياسية. ويصعب في ظروف العراق الحالية تقديم رؤية واحدية أو إيديولوجية تستطيع صنع إجماع في الرؤية ومن ثم توحيد الهموم المختلفة في مشاريع وطنية. وذلك بسبب طبيعة وعمق التجزئة القومية والعرقية

والطائفية والجهوية والاجتماعية والاقتصادية المختلطة بقدر يصعب رسم حدوده من التخلف الثقافي والانحطاط المعنوي، مع استشراء فضيع للبنية التقليدية في كافة ميادين ومستويات الحياة الفردية والاجتماعية. وهو الأمر الذي يجعل حتى الماضي والحاضر والأديان والعقائد والقومية والطوائف مصدر الخلاف والشقاق. ومن الصعب إلغاء كافة هذه المصادر انطلاقا من أن وجود قومية واحدة أفضل من قوميات متعددة، ووجود دين واحد أفضل من تعدد أديان، ومذهب واحد أفضل من مذاهب.

إن التجربة التاريخية للعراق، وبالأخص في مجرى عقود التوتاليتارية البعثية تكشف عن أن محاولة توحيد الجميع وصنع الكلّ بالقوة قد أدت إلى تخريب الكلّ. إضافة لذلك ليس التنوع في العراق هو مصدر الخلاف والشقاق، بل عدم توظيفه الواقعي والعقلاني. فالتنوع هو تاريخ العراق وفيه احد مكونات صيرورته التاريخية وكينونته الثقافية. والارتقاء إلى إدراكهما وتوظيفهما بما يخدم مشاريع النهضة الوطنية ينبغي أن يكون مضمون الفلسفة الوطنية للنخبة السياسية البديلة. بمعنى العمل من اجل إلغاء التنوع التقليدي والمغلق من خلال إلغاء زمن التوتاليتارية عبر بناء الوحدة الوطنية الثقافية. وهي وحدة ممكنة على أساس ما ادعوه بفلسفة الاستعراق، أو فلسفة الهوية الوطنية العراقية.

إن ارتقاء النخبة السياسية إلى مصاف الإدراك الفعلي لمنظومة المبادئ المكونة لفكرة المرجعية الوطنية العراقية هو الوحيد الذي يكفل لها المستقبل. وذلك لان هوية العراق الفعلية والواجبة هي هوية المستقبل فقط. وفكرة الاستعراق تهدف أساسا إلى بناء هوية المستقبل بوصفها منظومة عملية للمعاصرة. فهي القاعدة الوحيدة لإرساء أسس الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني، أي الأضلاع الوحيدة القادرة على إخراج العراق من مأزقه التاريخي. وهي غاية يستحيل تحقيقها دون وجود نخبة ترتقي إلى مستواها.

الأوزان الداخلية للتربية والتعليم (التعليم)

يشكل ميدان التربية والتعليم في ظروف العراق المعاصرة المكان الفعلي لتحقيق فكرة الثقافة الوطنية البديلة. فمن الناحية المعنوية والسياسية ينبغي رمي كل «تجارب» التوتاليتارية والدكتاتورية إلى المزبلة. وهو فعل لا يتصف بالتشفي السياسي، بقدر ما ينبع من إدراك طبيعة هذه «التجارب»، التي لم تكن في الواقع سوى ممارسة الجهل والتجهيل والتخريب المادي والمعنوي لأسس وأصول التربية والتعليم المتراكمة في العراق والعالم والتاريخ. أما من الناحية المادية، فإن القضية اشد تعقيدا بسبب الخراب الهائل للبنية التحتية بشكل عام وفي ميدان التربية والتعليم بشكل خاص. وبما أن حالة التربية والتعليم هي معيار حقيقي عن مستوى تطور المجتمع والدولة والثقافة والعلم والمعرفة، فإنه يشير بعد سقوط الدكتاتورية إلى مدى الخلل البنيوي الهائل فيهما. إذ كل ما في العراق مشكلة. ومفارقة الدكتاتورية البائدة فيه هو تحويلها كل شيء في الوجود والحياة إلى معضلة، بحيث جعلت من المدرسة معضلة أيضا. مع أن المنطق والأخلاق والحقيقة يستلزم جميعهم أن تكون المدرسة ميدانا لحل المشاكل الصغرى والكبرى التي تواجه الدولة والمجتمع.

وهو واقع يفترض بدوره صياغة فلسفة جديدة للتربية والتعليم تعيد بناء المؤسسة التعليمية بشكل عام والمدرسة بشكل خاص، بوصفها مقدمة الوحدة الضرورية للتربية والتعليم والعمود الفقري للتطور اللاحق. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أية فرضية علمية تتعلق بتأسيس البدائل المحتملة لحالة التربية والتعليم الملموسة، تستلزم بالضرورة الانطلاق من إمكانيات العراق الواقعية وتحديد الغايات الكبرى منها. وفيما بين المقدمات الواقعية والغايات الكبرى ينبغي إرساء أسس ما يمكن دعوته بمنظومة الرؤية العقلانية للبدائل.

فالمقدمات الواقعية للمدرسة العراقية الحالية ضعيفة للغاية. أنها تعاني من خلل بنيوي شامل في التركيبة والآلية والمنهج، والشيء نفسه يمكن قوله عن بنيتها التحتية سواء ما يتعلق منه بالأبنية والتجهيزات أو الكفاءات. وهو خلل يمثل بحد ذاته نتاج لمرحلة كاملة مما أسميته بسياسة التخريب والتجهيل. إلا أن العراق يمتلك طاقات كبرى وإمكانيات هائلة قادرة على تجاوز هذا الخلل البنيوي من الناحية المادية. وهو تجاوز قابل للتحقيق السريع في حال تحديد الغاية الكبرى من المدرسة باعتبارها أساس التنمية الشاملة والرقي الحضاري، مما يفترض بدوره أن تحصل على الحصة الأكبر إلى جانب الصحة، من ميزانية الدولة. والسياسة العقلانية البعيدة المدى في ظروف العراق الحالية تفترض من الدولة أن توجه ما لا يقل عن ٢٥٪ من ميزانيتها السنوية لمدة ١٧ عاما للتربية والتعليم والصحة، من اجل رؤية نتائجها المباشرة في تخريج شريحة اجتماعية كبرى تنهي المدرسة بكافة مراحلها من الابتدائية حتى الجامعية ضمنا.

وهي مهمة قابلة للتحقيق بما في ذلك في نتائجها المرجوة في حال استناد التربية والتعليم إلى منظومة متجانسة من الأنساق التربوية والتعليمية تشكل صلب ما أسميته بمنظومة الرؤية العقلانية في فلسفة التربية والتعليم البديلة. وفيما لو اختصرنا الفكرة الجوهرية لهذه الفلسفة، فمن الممكن وضعها بعبارة «تربية التعليم وتعليم التربية في كافة الأنساق الضرورية للمدرسة البديلة». وهي فلسفة تفترض بدورها تجانس الأنساق ووحدتها، أي جعل الأنساق منظومة والمنظومة انساق متوحدة في الآلية والغاية. فهو الأسلوب الذي يمكنه أن يصنع شخصية متكاملة ذاتيا بالمعنى الفردي والاجتماعي والقومي والوطني.

وتنبع ضرورة الأنساق المتجانسة من إدراك قيمة الأوزان الداخلية، أي من إدراك قيمة الاعتدال بالنسبة لكل فعل إصلاحي كبير. فالأنساق المتجانسة في التربية والتعليم هي أسلوب ضمان تربية الروح العقلاني المعتدل.

وهو الشرط الضروري لتطور الدولة والمتجمع وتراكم الثقافة والمعارف. والمدرسة هي ميدان اختبارها الدائم وتحقيقها الملموس في الأجيال.

فالاعتدال هو الصيغة الأمثل للواقعية والعقلانية. أما التربية والتعليم فأنهما بحاجة دائمة إلى وحدة الاعتدال والعقلانية بوصفها أسلوب تراكم وتكامل المعرفة والإبداع. كما أنها أسلوب تأسيس وإعادة إنتاج المدارس الفكرية. وفي هذا يكمن الشرط الضروري لترسيخ وتهذيب الأساليب الواقعية والعقلانية لقطع دابر الراديكالية بمختلف أصنافها. أنها تقطع الطريق على قطاع الطرق، بما في ذلك في ميدان المعرفة والتربية! وبهذا تشكل المقدمة الضرورية لتراكم شروط الاجتهاد والإبداع.

إن إدراك الأهمية العلمية والعملية «لتجفيف» منابع الراديكالية ينبع من معايشة وملاحظة أثرها التخريبي الهائل. فقد أدت الراديكالية هنا إلى تخريب شامل لحقيقة وأسس وبنية التربية والتعليم. مما يفترض بدوره صياغة رؤية شاملة ومنظومة متكاملة تشكل من حيث رؤيتها ومنهجيتها النظرية والعملية فلسفة لمرجعيات التربية والتعليم. وهي مرجعية يمكن وضعها حاليا ضمن ما يمكن دعوته بالأنساق الضرورية لإحياء التربية والتعليم في العراق.

وليست هذه الرؤية المقترحة سوى نموذج فكري عام لإعادة بناء منهج التربية والتعليم. وقد قسمتها إلى ثلاث درجات الأولى وتتعلق بصياغة سبعة انساق للمدرسة الابتدائية (من الصف الأول إلى السادس)، باعتبارها أهم واخطر المراحل في التربية والتعليم. من هنا توجهها صوب صنع وحدة داخلية متجانسة، أي متناسقة في توحيد الروح والجسد، والعقل والوجدان، والمبادرة والاتزان، أي كل ما يساهم في صنع اعتدال الشخصية وديناميكيتها الذاتية. أما الدرجة الثانية فتختص بالمرحلة الثانوية (المتوسطة والإعدادية). وتتكون هي الأخرى من سبعة انساق مهمتها صنع وحدة داخلية مرنة، أي قادرة على توليف المتناقضات في ذاتها، بوصفه

الأسلوب العملي لصنع شخصية قادرة على التفكير الحر وتأسيس الإبداع. بحيث تكون الثانوية استمرار طبيعيا لما في التناسق الأولي في بناء الشخصية ولكن على درجة أرقى. فالابتدائية ينبغي أن تعمل من اجل ضبط الحدود الضرورية للحس والعقل، والروح والجسد، بينما مهمة الثانوية تمرين هذه المكونات من خلال عرضها على لهيب «المتناقضات» المتوحدة.

وتتكون الأنساق السبعة في المرحلة الابتدائية من التربية العقلية، والروحية، والحقوقية، والجمالية، وتربية الحرية، وتربية الروح المبدع، وأخيرا التربية الثقافية القومية.

التربية العقلية: وهي مقدمة وأساس التربية والتعليم. انطلاقا من كونها المقدمة الجوهرية للكينونة الإنسانية والتطور العلمي والتقني والازدهار الحضاري. أما المبادئ الأساسية التي ينبغي إدراجها في مناهج التربية والتعليم فهي كل من:

١.وحدة الشكل والمضمون في التربية والتعليم

٢.أولوية وجوهرية العقل والعقلانية في الكلمة والعبارة والتحليل والرؤية والمواقف.

٣.ترسيخ الرؤية النقدية من خلال وحدة الماهية والسببية والكيفية العلمية في النظر إلى الأشياء والظواهر، وذلك عبر الطرح الدائم للأسئلة الثلاثة: ما هو؟ لماذا؟ كيف؟

٤.تعزيز الفردانية وتأسيس الفردية الاجتماعية.

التربية الروحية: وهي الحلقة الثانية المكملة للتربية العقلية. إذ فيها ومن خلالها يجري تجسيد وتحقيق التربية العقلية. انطلاقا من أن الميدان الحقيقي للعقل هو الفعل الاجتماعي. وهو فعل يستحيل التحقق منه والبرهنة عليه وكشف السبل المتنوعة أمامه دون بناء الشخصية الأدبية أو الأخلاقية. وهي شخصية قابلة للتكامل المتجانس مع التربية العقلية في حال استنادها إلى المبادئ التالية وهي:

١.ترسيخ أهمية القيم الأخلاقية
٢.تأسيس القيم الأخلاقية العملية
٣.ربط القيم العقلانية والعملية بالتراث القومي والإسلامي والعالمي
٤.ربط القيم الأخلاقية بفكرة الحق والحقوق

التربية الحقوقية: ولا يمكن ربط التربية العقلية والروحية في تنشئة الشخصية الاجتماعية دون تحصينه بفكرة الحق والحقوق. فهي الوحيدة القادرة على أن تعطي لأقواله وأفعاله وتفكيره بعدا متلازما بين الحقيقة والحق. فهي مقدمة تكامل الشخصية المتنورة والفاعلة. أما أهم مبادئها الأساسية فهي كل من:

١.التأسيس العقلاني والأخلاقي لفكرة الحق الطبيعي والاجتماعي والأخلاقي
٢.غرس فكرة الحقوق باعتبارها الشرط الضروري للوجود الإنساني الحق
٣.وأن الحقوق هي محور وجود الفرد والمجتمع والدولة والقيم
٤.ربط الحقوق بالواجبات

التربية الجمالية: إن تأسيس الأنساق العقلية والروحية والحقوقية في التربية الذهنية والنفسية الاجتماعية للفرد والجماعة هي المقدمة القادرة على استيعاب منظومة التربية الجمالية. لاسيما وأنها الصيغة الأكثر فاعلية في تجانس المكونات الحسية والنفسية والعقلية للفرد. وفيها ومن خلالها يمكن تنسيق التربية الذاتية ودفعها صوب الفعل الاجتماعي الحر. وذلك لان أهمية وقيمة الجميل والجمال بالنسبة للذهنية والعقل تقوم في قدرتها على مشاهدة وتتبع وإنتاج التجانس الضروري في كل شيء. فالجمال هو الثمرة الدائمة لإدراك وتحقيق النسبة المعقولة والضرورية للوجود. ومهمة التربية الجمالية تقوم في تهذيب وشحذ هذه «النسبة» المثلى في القول والفعل والإبداع. من هنا قيمتها وفاعليتها الجوهرية بالنسبة لتكامل

الشخصية وتحررها وتطوير ملكة الإبداع فيها. أما أهم مبادئها الأساسية فهي كل من:

١.التأسيس الدائم لفكرة الجميل وتحقيق نماذجها العملية في المواقف الفردية والجماعية في كافة نواحي الحياة.

٢.غرس مبدأ «الحياة هي الجمال، والجمال هو الحياة».

٣.الربط الدائم بين الجمال الدنيوي والأخلاقي.

٤.غرس فكرة الجمال والجميل في العقول والأفئدة (الأبعاد العقلية والوجدانية للجمال) وجعلها أسلوبا لتحقيق الحرية انطلاقا من أن الجمال هو الحرية والحرية هي الجمال.

تربية الحرية: إن الحرية هي الغاية الفعلية من تطوير الشخصية وتكاملها الذاتي. فهي القوة القادرة على لضم الأنساق العقلية والروحية والحقوقية والجمالية في فعل واع. كما أنها النسق المنسق للإحساس والعقل والحدس في الكلمات والمواقف والأفعال، وبالتالي في الإبداع ككل. أما أهم مبادئها الأساسية فهي كل من:

١.حرية تذلل فكرة وممارسة وقواعد التحريم والزجر.

٢.الحرية الفردية.

٣.تربية فكرة الإخلاص للحق والحقيقة والنظام.

٤.حرية الإبداع غير المتناهي.

تربية الروح المبدع: إن تحقيق الأنساق الآنفة الذكر في رؤية منظومية للتربية والتعليم في كل من المنهج والتطبيق يؤدي إلى صنع أسس ما يمكن دعوته بذهنية الخيال المبدع، بوصفها الغاية الفعلية من مشروع التربية والتعليم. وليس المقصود بذهنية الخيال المبدع هنا سوى تهذيب الاستعداد الفعلي والقدرة الواقعية عند الفرد من اجل تكامل شخصيته الاجتماعية والإبداعية. بمعنى العمل من اجل إرساء الشروط الضرورية الفاعلة لتكامل الشخصية الاجتماعية وروحها المبدع.

إن مضمون ذهنية الخيال المبدع المشار إليه أعلاه يضع إشكالية الإبداع في صلب مهماته العملية. وذلك لان ذهنية الخيال المبدع بوصفها استعدادا فعليا وقدرة واقعية على تهذيبها الذاتي عند الفرد من اجل تكامل شخصيته الاجتماعية والإبداعية هو الأسلوب الضروري لتحقيق فكرة وخيار الاجتهاد الدائم. والمقصود بالاجتهاد الدائم هنا هو الاستجابة العقلانية والإجابة الواقعية على الإشكاليات التي تواجه مهمات التقدم الاجتماعي والتطور المتجانس للدولة والأمة. وفي ميدان التربية والتعليم لا يعني هذا سوى إيجاد النسبة الحية بين الخيال والحقيقة. فهما الوجهان المتداخلان لحرية الإبداع المقيدة بالبحث والاجتهاد الدائم عن سبل وأشكال تمثل وتمثيل الحق والحقيقة في نماذج غير قابلة للحصر. أما أهم مبادئها الأساسية فهي كل من:

١. الروح المبدع هو «الأنا المبدعة».
٢. «الأنا المبدعة» هي سبيكة الحقيقة والخيال.
٣. الحقيقة والخيال هي وحدة الماضي والحاضر والمستقبل.
٤. تنمية روح الالتزام بالإشكاليات المعاصرة والبحث المبدع في المستقبليات.

التربية الثقافية – القومية: والمقصود بها إيصال انساق التربية والتعليم تلقائيا إلى إدراك قيمة الأبعاد الوطنية والقومية في الشخصية الفردية والاجتماعية. وهي تربية ينبغي أن تندمج فيها الرؤية المضمونية والمنهج بالشكل الذي يجعل من التربية القومية تربية الروح الثقافي. أما أهم مبادئها الأساسية فهي كل من:

١. العراق هو كينونة تاريخية ثقافية وليس تجمع أعراق.
٢. القومية العربية متفتحة من حيث مكوناتها الجوهرية. جذورها التاريخية في مناطق العالم العربي المعاصر. وأنها قومية ثقافية وليست عرقية.
٣. إن صورتها المتكاملة في التراث الإسلامي، وقيمتها في قدرتها على تمثل

حقائق التاريخ العالمي والمساهمة في إبداعه.
٤. القومية القوية هي القومية المتحررة في إبداعها المادي والأدبي. وقوتها على قدر مساهمتها في الإنتاج والعلم والتكنولوجيا والأدب والفن.
إذا كانت مهمة التربية والتعليم في المدرسة الابتدائية تهدف إلى صنع نفسية وذهنية متكاملة و«مستقيمة» وذلك بسبب ضرورة بناء أسسها المتينة، فإن المرحلة الثانوية تهدف إلى جعل تربية التعليم وتعليم التربية عملية غير متناهية من خلال صنع نفسية وذهنية تتسم بالقوة والمرونة، أي تربية التفكير الحر وتأسيس الإبداع.
وهي شخصية ممكنة الصنع من خلال عرضها على مكونات «متضادة» ظاهريا ومتكاملة باطنيا. فالمرحلة الابتدائية تتعامل مع كيان متصير، بينما تهدف الثانوية إلى صقله بطريقة تجعله قادرا على مواجهة إشكاليات المعرفة والحياة والوجود، بوصفها عملية تجمع بين المتضادات. من هنا ضرورة وأهمية تربية «المتضادات» في نفسية وذهنية التلميذ، من اجل بلوغ نموذج الحق المطلق في الحس والعقل والحدس. وليس مصادفة أن يجيب أحد المتصوفة، عندما سألوه عن كيفية معرفته الله، بعبارة «عرفت الله بجمعه بن الضدين». بمعنى معرفته المطلق من خلال وحدة المتناقضات فيه. فالحياة والمعرفة والوجود هي وحدة للمتناقضات. من هنا أهمية وقيمة الجمع الضروري بين «المتضادات» في تربية الإرادة والعقل والروح التي احصرها هنا، كما هو الحال بالنسبة للمرحلة الابتدائية، بسبع مكونات وهي وحدة الخيالي والعلمي، الأخلاقي والنفعي، الحرية والنظام، الرومانسي والواقعي، النقد واليقين، التعلم والإبداع، و«أنا الحق».
الخيالي والعلمي: وهي الصيغة الأكثر رقيا للتربية العقلية وذلك بسبب توليفها للعلم والخيال، بوصفهما المكونان الأساسيان في شحذ الذهنية العقلية للتلميذ في مرحلة تكونه الثانوي. فإذا كانت حقيقة العلم تقوم في تحديد ماهية وحقيقة الأشياء والظواهر كما هي، فإن حقيقة الخيال

تقوم في تركيب نتائج العلم بالشكل الذي يجعلها قادرة على تجاوز حدود الحاضر واستشراف آفاق المستقبل. وبالتالي، فأن مهمة تعريض الذهنية الفردية والجماعية للتلاميذ إلى تربية الرؤية الخيالية والعلمية تهدف إلى صقلها أمام تيارات متضادة ظاهريا ومتكاملة باطنيا. وفي مجرى هذه العملية يمكن تربية ذهنية دقيقة ومرنة في نفس الوقت. أما أهم مبادئها الأساسية فهي:

١.تأسيس فكرة الخيال باعتبارها الصيغة الأكثر «غرابة» لتركيب الوقائع والحقائق.

٢.وأن الخيال هو حرية ومستقبل.

٣.وترسيخ ماهية العلم باعتباره منطق وحقيقة الأشياء والظواهر.

٤.وأن العلم هو تقييد ملموس وحاضر أبدا في الأعمال والأقوال والرؤية والاستشراف.

الأخلاقي والنفعي: وهي الصيغة الأكثر رقيا للتربية الروحية. فإذا كانت مهمة التربية الأخلاقية تقوم في تهذيب روح السمو المعرفي، فان مهمة التربية النفعية تقوم في تعديل (اعتدال) السمو الروحي صوب الجوانب العملية. ذلك يعني أن مهمة تعريض الذهنية الفردية والجماعية للتلاميذ إلى تربية الرؤية الأخلاقية المتسامية والنفعية العملية هو استمرار في صقلها بالشكل الذي يجعلها قادرة على ربط التربية العقلية بقضايا الوجود الاجتماعي ككل. آما أهم مبادئها الأساسية فهي:

١.جعل التربية الأخلاقية منظومة تتوحد فيها الرؤية المتسامية بالإدراك العقلي (العملي).

٢.تنسيق وتوحيد العقل والوجدان في الرؤية الأخلاقية.

٣.تأسيس وترسيخ أهمية المنظومة الأخلاقية بالنسبة لتقاليد العمل.

٤.إبراز أهمية القيم الأخلاقية بالنسبة للأبعاد السياسية والحقوقية في الدولة والمجتمع.

الحرية والنظام: انها الصيغة الأكثر رقيا للتربية الحقوقية، لأنها توليف بين تربية الحرية والنظام. فإذا كانت فكرة الحرية وأساليبها تهدف إلى تحرير المشاعر والعقل والمواقف من ثقل التقليد أيا كان شكله ومحتواه، فإن مهمة النظام تقوم في ضبط الحرية (أو تعديلها) ضمن معايير الإدراك العقلاني للضرورة والفائدة والأحسن. ذلك يعني أن مهمة تعريض الذهنية الفردية والجماعية للتلاميذ إلى تربية وحدة الحرية والنظام، تقوم في صنع الذهنية القادرة على ربط فكرة الواجب بأساليب الاختبار والبحث الدائم، وربط الحقيقة بالحق في تناول إشكاليات الوجود والمعرفة. أما أهم مبادئها الأساسية فهي:

١.تأسيس فكرة الحرية باعتبارها مبدأ وقيمة محدودة بالعقل والضرورة.

٢.وغرس فكرة الحرية باعتبارها مرجعية للعلم والعمل.

٣.تربية الحرية بوصفها نظاما، وتربية النظام بوصفه حرية.

٤.ربط قيم النظام بقواعد القانون والأخلاق.

الرومانسي والواقعي: أنها الصيغة الأكثر رقيا للتربية الجمالية. فإذا كانت تربية الأبعاد الرومانسية تهدف إلى غرس قيم ونماذج الوجدان الصادق، فإن تربية الأبعاد الواقعية تهدف إلى جعل الوجدان الصادق التزاما مخلصا تجاه إشكاليات الحاضر والمعاصرة. ذلك يعني أن مهمة تعريض الذهنية الفردية والجماعية للتلاميذ إلى تربية الأبعاد الرومانسية والواقعية ترمي إلى صنع ذهنية قادرة على حب المغامرة المقيدة بالواقعية والنبل، أي البحث عن النسبة المثلى لتذوق الجمال والجميل في العلم والعمل والإبداع. أما أهم مبادئها الأساسية فهي:

١.تنسيق الوجدان الصادق والإخلاص العملي في الموقف من الأشياء والظواهر والأشخاص والأحداث.

٢.تجسيد القيم المتسامية والموضوعية الملتزمة في ثقافة بيئية جميلة ونظيفة للجسد والطبيعة والعقل والروح.

٣.ربط جمال المجهول والبعيد المدى بنفسية وذهنية الآن الدائم.
٤.ربط نفسية المغامرة النبيلة بذهنية الحساب الدقيق.
النقد واليقين: أنها الصيغة الأكثر رقيا لتربية الحرية. بمعنى تربية الذهنية الفردية والاجتماعية للتلاميذ بالشكل الذي يجعلها قادرة على الجمع بين النقد واليقين. فإذا كانت تربية النقد تفترض تهذيب الشك العقلاني وإخضاع كل شيء لمبضع الرؤية السببية لكي يتحرر العقل والجسد من قيود التقليد والقهر، فإن اليقين هو الغاية الضرورية للحرية. لاسيما وانه الأسلوب القادر على صنع شخصية تتقن معنى الوجود ومنطق المعرفة وقواعد اللعبة العقلية للحياة. أما أهم مبادئها الأساسية فهي:
١.جعل النقد العقلاني والأخلاقي أسلوب بناء المعرفة الحية والفاعلة.
٢.النقد العقلي والعقلاني هو مبدأ دائم وشامل يتمثل الهدم والبناء، بوصفها عملية دائبة للفناء والبقاء في كافة مستويات وميادين العلم والمعرفة والعمل.
٣.جعل الشك واليقين منظومة عقلية وعقلانية متكاملة.
٤.تربية منهج وتقاليد النقد المتجدد واليقين المتجدد.
التعلم والإبداع: أنها الصيغة الأكثر رقيا لتربية الروح المبدع. بمعنى تربية نفسية وذهنية الإبداع الدائم، بوصفه حقيقة ومعنى الوجود الفردي والاجتماعي للتلميذ. فإذا كانت مهمة التعليم ترمي إلى بناء قواعد الاستعداد الدائم لتمثل الإنجاز العلمي كما هو في كافة الميادين، فإن مهمة الإبداع تقوم في جعله حافزا ذاتيا في المحاكاة الحرة أو النفي العقلاني أو البدائل العملية. فهو الأسلوب القادر على صنع شخصية يشكل الإبداع والتجديد مصدر هواجسها الدائمة وهمومها الكبرى. أما أهم مبادئها الأساسية فهي:
١.جعل التعلم تلقينا عقليا مبنيا على وحدة الشك واليقين حسب قاعدة «شك بيقين ويقين قابل للشك».

٢.التعليم والتعلم هو محاكاة مبدعة للمعرفة العلمية.
٣.والإبداع هو تجاوز لحدود التلقين والتعليم إلى فضاء البحث عن حلول للعقد والمشاكل والقضايا العصية والإشكاليات الحية.
٤.الروح المبدع هو إرادة عقلية وعلمية وروحية.

«أنا الحق»: أنها الصيغة الأكثر رقيا للتربية الثقافية القومية. ذلك يعني أنها الصيغة التي تتجمع فيها وتتكامل انساق التربية والتعليم ومكونات المعرفة الضرورية للفرد والمجتمع. فالغاية النهائية للتربية والتعليم تقوم في بناء شخصية متكاملة في وحدتها ومستعدة لأن تكون مرآة تعكس الوجود وإشكالاته. وهو الأسلوب الضروري لجعل الشخصية طاقة مستعدة للنمو الدائم في مراحل التأهيل القادمة (الجامعية)، بحيث يصبح العلم والمعرفة مصدر الحق والحقيقة بالنسبة لها، ومن ثم مصدر تكونها الفردي وينبوع إبداعها الشخصي. أما أهم مبادئها الأساسية فهي:

١.جعل الحقيقة مصدر تناسق الوجود.
٢.الحقيقة هي نسبة في الوجود، ونسبية في العلم والعمل.
٣.الحق هو تهذيب وتشذيب عملي للحقيقة.
٤.الحق الفعلي هو شخصنة الحقيقة وتجسيدها الممكن في صور الإبداع غير المتناهي.

مما سبق يتضح بأن فلسفة الأنساق التربوية تهدف في المرحلة الابتدائية إلى توجيه «الفطرة الإنسانية» صوب اعتدالها من خلال تنسيق مكوناتها عبر التربية العقلية والروحية والحقوقية والجمالية وتربية الحرية والروح المبدع والثقافة القومية، بينما مهمة المرحلة الثانوية تقوم في «امتحان» «الشخصية الابتدائية» وتأهيلها لمواجهة إشكاليات الواقع وتناقضاته الدائمة. من هنا ضرورة وضعها على محك الوحدة المتناقضة من خلال تربية الخيالي والعلمي، الأخلاقي والنفعي، الحرية والنظام، الرومانسي والواقعي، النقد واليقين، التعلم والإبداع، وأنا الحق. بمعنى العمل من

اجل صنع موازاة علمية ونفي حقيقي لمكونات التربية الابتدائية في التعليم الثانوي. بحيث تحصل التربية العقلية على استمرارها ونفيها في تعليم وحدة الخيال والعلم. وتحصل التربية الروحية على استمرارها ونفيها في تعليم وحدة الأخلاق المتسامية والنفعية. وتحصل التربية الحقوقية على استمرارها ونفيها في تعليم وحدة الحرية والنظام. وتحصل التربية الجمالية على استمرارها ونفيها في تعليم وحدة الرومانسية والواقعية. وتحصل تربية الحرية على استمرارها ونفيها في تعليم وحدة النقد واليقين. وتحصل تربية الروح المبدع على استمرارها ونفيها في تعليم وحدة التعلم والإبداع. وتحصل التربية القومية الثقافية على استمرارها ونفيها الفعلي في تعليم «أنا الحق».

وإذا كان غاية هاتين المرحلتين هو تربية شخصية قادرة على تحسس وعقل وحدس المطلق، فإن غاية المرحلة الجامعية هو نفيهما الأكثر رقيا من خلال التأهيل العقلاني والعملي للروح المبدع. فهو الروح القادر لاحقا على الدخول المباشر في الحياة وتجسيد مشاريعه الخاصة والعامة. وهي المقدمة الضرورية لتكامل العلم والعمل من خلال إشراك الإمكانيات المتنوعة والعمل العقلاني للدولة والمجتمع.

الأوزان الداخلية للإعلام البديل والثقافة الوطنية

إن المهمة الكبرى القائمة أمام الإعلام العراقي تقوم في أولوية التعلم من دروس التجربة التوتاليتارية وما آلت إليه من نتائج مريعة للجميع. ومن ثم فان أهميتها بالنسبة للإعلام البديل تقوم في تذليلها بطريقة تستند إلى رؤية منظومية، أي إلى منظومة منهجية للبديل الإعلامي، مهمته تعميق وتجذير الوعي الذاتي الديمقراطي الإنساني بما في ذلك بالنسبة لبناء مستقبل الإعلام الحر.

إذ يقف المجتمع والدولة أمام شروط جديدة لتطورهما بعد سقوط التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. وهو واقع أثار ويثير تضافر وتنافر مختلف المكونات الفاعلة في آفاق البدائل السياسية والاجتماعية. إذ يقف العراق اليوم أمام احتمالات متنوعة لتجسيد مختلف البدائل المتعلقة بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وإذا كان هناك شبه إجماع خفي حول ما يمكن دعوته «بالبديل الديمقراطي» عند الأغلبية الساحقة من المجتمع، فإن ذلك لا يشكل بحد ذاته ضمانة لتحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية بمعناها السليم. كما انه لا يحتوي بذاته على حلول عقلانية. أما الشيء الوحيد المؤكد فهو الإمكانية الواقعية لتحقيق هذه البدائل في حال صياغة فلسفة خاصة بمرحلة تأسيس الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني.

وهو الأمر الذي يجعل من الضروري صياغة فلسفة خاصة بالإعلام الحكومي والاجتماعي (الشعبي) والخاص للمساهمة في تأسيس وترسيخ قيم الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني. وهي قيم يمكن إرسائها على أربع دعائم كبرى وهي الفكرة الوطنية، وفكرة الدولة وسيادتها الذاتية، والفكرة الاجتماعية، وفكرة العقلانية الإنسانية.

إن مهمة هذه الفلسفة تقوم في صياغة الرؤية الإستراتيجية لما هو ضروري

بالنسبة للبدائل الواقعية والمعقولة. مما يفترض ضرورة انطلاقها من الواقع كما هو ومن إشكالاته الفعلية. وبالتالي من إمكانياته الواقعية والفعلية. وكلاهما يفترضان وجود أسس ومبادئ عامة للإعلام المرئي والمسموع والمكتوب فيما يتعلق بمكونات البديل المنشود.

والمقصود بالرؤية المنهجية، الرؤية المستندة إلى منظومة متكاملة في فهم ماهية الظواهر والقضايا وأسبابها واحتمالاتها ومن ثم البدائل الواقعية المبنية على دعائم الفكرة الوطنية (العراقية) وفكرة سيادة الدولة (الدولة الشرعية) والفكرة الاجتماعية (المجتمع المدني) وفكرة العقلانية الإنسانية (الثقافة البديلة). ومهمة الإعلام المباشرة تنحصر في المجال الأخير ومن خلاله يمكن غرس وتأسيس الدعائم بوصفها منظومة في الوعي الاجتماعي والسياسي والأخلاقي للفرد والجماعة والمجتمع ككل. فإذا أردنا، على سبيل المثال تطبيق هذه الفكرة على قضية الإرهاب في ظروف العراق الحالية، فإن ذلك يفترض وضع المبادئ المدرجة أدناه في أساس الإعلام، من خلال صياغة نظام مرن للحقيقة يستجيب للحاجة العملية الصحيحة، وبما يتناسب مع التاريخ القومي والثقافة القومية وهي:

١.تحرير الدولة والمجتمع من مختلف صيغ الغلو السياسي والأيديولوجي، وأساليب ولغة العنف (مثل كلمات ومواقف وصور السحق والتدمير والتصفية والتحييد والتطهير وما شابه ذلك)، لأنها تؤدي على المدى القريب والبعيد إلى إنتاج هذه المعاني في السلوك الفردي والاجتماعي.

٢.محاربة الإرهاب من خلال التركيز على أولوية الوسائل الحقوقية، من اجل تحرير هذه الوسائل من خدمة الغايات الضيقة للأحزاب والأفراد على السواء.

٣.ضرورة استناد الدولة إلى مبادئ وقيم جامعة ذات أبعاد وطنية – دولتية – عقلانية إنسانية مهمتها خدمة المجتمع المدني وتوسيع وتعميق آليات فعله.

إن منظومة الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب ينبغي أن تستند إلى مبادئ تتطابق فيها الوسيلة بالغاية بالشكل الذي يستجيب لما ادعوه بوحدة أو منظومة الدعائم الكبرى المشار إليها آنفا. ولعل أهمها هي:

١.المهمة الإعلامية وليس الإخبارية. بمعنى التركيز على إعلام المشاهد والمستمع بما يحدث من خلال تبطين الخبر بماهية ما يجري وأسبابه الفعلية.

٢.المهمة الإخبارية وليس التأثير الأيديولوجي. من خلال التركيز على أولوية الأخبار فيما يتعلق بالأحداث التي تتداخل فيها جوانب يصعب فكها بصورة موضوعية ومجردة (القضايا القومية والدينية وما شابه ذلك)

٣.التحرر من الحزبية. إلغاء التحزب الضيق في كافة مظاهره وأشكاله ومستوياته (السياسية والجهوية والطائفية والقومية والدينية)

٤.تعميق الرؤية السياسية الاجتماعية. من خلال رفع الخبر والبرامج إلى مستوى الرؤية القادرة على تربية المواقف والقيم الفاعلة في اتجاه اجتماعي.

٥.التحرر من فكرة الهجوم والمحاربة. من خلال الإزالة التدريجية لنفسية العداء والكراهية من العبارة والمواقف والصور والتشبيهات لكي يعمل ذلك على تنقية العقل والوجدان واعتدالها في العلم والعمل.

٦.الجدل العقلاني. حول كافة القضايا من اجل ترسيخ قيم الحرية والنظام

٧.أولوية البدائل الحرة. في الموقف والرؤية والحلول تجاه كافة القضايا المطروحة وإبرازها الدائم من اجل أن تكون محور النقاش والجدل الاجتماعي والفكري

٨.الحرفية العالية. بالوسيلة والمحتوى والغاية من خلال تصنيع برامج خاصة ومحترفة تجمع بين كل المكونات الضرورية لترقية الروح الإنساني من جد وهزل ومأساوية وفكاهة وما إلى ذلك من وحدة للمتناقضات الضرورية. وتطبيق ذلك في برامج خاصة من حيث وحدة الشكل والمضمون

بالنسبة للأطفال واليافعين والمراهقين والشباب والنساء.
إن تحقيق هذه الوسائل ممكن فقط من خلال تشابك وتداخل وعضوية الرؤية الموضوعية والموقف الإيجابي الفعال تجاه الدعائم الكبرى الأساسية لما ادعوه بفلسفة الإعلام، واقصد بذلك الرؤية الإستراتيجية بصدد الفكرة الوطنية عبر غرس فكرة الدولة الشرعية وفكرة المجتمع المدني في الوعي الاجتماعي.
ففيما يخص مهمة الإعلام في مجال نشر وغرس فكرة الدولة الشرعية، فإن من الضروري تحقيقها من خلال التوليف الواقعي والعقلاني بين بناء الدولة الشرعية ومعاصرة المستقبل فيه. وهي مهمة يمكن إنجازها من خلال التجسيد الإعلامي لمشروع الأوزان الداخلية الضرورية من خلال غرس صورتها الإعلامية في الوعي الاجتماعي استنادا إلى ثلاثة مبادئ متلازمة وهي:
١.ضرورة تمثل الدولة لتاريخها الكلي. والمقصود بتمثل التاريخ الكلي للدولة، هو تمّثل فكرتين أساسيتين فيه (وهي انه تاريخ واحد وموحد، وانه تاريخ أقوامه وشعوبه جميعا). ومن هاتين الفكرتين ينبغي صياغة المبدأ العام القائل بضرورة تحويل تمّثل التاريخ الكلي للدولة إلى عنصر جوهري في تربية فكرة الدولة الشرعية وتاريخها الحقيقي في الوعي الاجتماعي والوطني والقومي.
٢.ضرورة تجسيد حقائق تاريخها الكلي. والمقصود بضرورة تجسيد الدولة لحقائق تاريخها الكلي، هو تجسيد خمس حقائق كبرى فيه وهي (الوحدة في تاريخه التي لا تقبل التجزئة. وان العراق وحدة لا تقبل التجزئة الثقافية والجغرافية بوصفه بلاد الرافدين. وان الهوية العراقية هي هوية تاريخية ثقافية وليس عرقية أو طائفية. وان مضمون هويته الوطنية هو توليف لمكوناته الرافدينية والعربية والإسلامية. وان العراق هو مسرح وجود وعيش الأقوام.

٣.تكاملها التلقائي من وحدة أوزانها الضرورية.

أما تحقيق مهمة الإعلام بصدد قضايا المجتمع المدني، فينبغي أن تنطلق من الحقيقة القائلة بان المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع الحقوق والشرعية والحركة الذاتية للمطالب وتأسيسها الاجتماعي والأخلاقي. من هنا فإن مهمة الإعلام تقوم في غرس مفاهيم وقيم وقواعد المجتمع المدني من خلال التركيز على العناصر الأساسية التالية:

١.التطوع. من خلال التركيز على إظهار فكرة ونماذج وصور التطوع الفردي والاجتماعي في إعلاء وتطبيق مبادئ البديل الديمقراطي في مختلف ميادينه ومستوياته (بما في ذلك تجارب الدول جميعا)

٢.الاختيار. من خلال إبراز قيمة الحرية وتأسيسها العقلاني. على أن تكون الموازاة في إبراز قيمة الاختيار الفردي والجماعي (العمل والإبداع ومختلف مظاهر ونماذج الروح الإنساني)

٣.المؤسسات. من خلال إبراز قيمة وفاعلية المؤسسة بحد ذاتها بغض النظر عن حجمها ودورها المباشر في ترسيخ قيم المجتمع المدني.

٤.الاستقلال النسبي. من خلال إبراز ماهية الاستقلال ومضمونه الاجتماعي والأخلاقي في مختلف ميادين العمل والسلوك الفردي والاجتماعي وعمل المؤسسات

٥.الكينونة الذاتية. من خلال كشف أهمية العمل الإبداعي في كافة ميادين الحياة وإبراز كيفية نشوئه بوصفه عملية تلقائية مرهونة بفكرة الحق والحقيقة.

٦.الرؤية المنظومية بمستواها الجزئي والكلي. من خلال البرهنة الدائمة على أن العمل المبدع والأصيل والمخلص هو العمل المبني على رؤية منظومية. ومن خلال ذلك إبراز قيمة المنظومة، باعتبارها سر وجود الهرمونيا والكفاءة الفعالة في كل عمل وفي كل وجود.

٧.الإخلاص للمجتمع بوصفة نسيجا حيا موحدا. من خلال غرس فكرة

الإخلاص في العمل بوصفه مصدر الإلهام والإبداع الأصيل. وجعل الإخلاص للمجتمع جزءا من قيمة الحياة نفسها.

٨.جوهرية الرؤية الاجتماعية والدولتية. إبراز وتقديم كل عمل وفي أي ميدان مهما كان صغيرا، في حال عمله على تعميق وغرس قيمة وأهمية الرؤية الاجتماعية والدولتية (الشرعية)

إذا كانت الصحافة هي الوجه المرئي للواقع، فإنها تنضح في الوقت نفسها بما فيها من قدرة وإمكانيات وصفات ملازمة. فالصحافة ليست جهازا أو كيانا «حرا» عن المال والمعتقدات والمواقف السياسية والتصورات والأحكام الأيديولوجية، بل وممثلا لها أيضا. وهو الأمر الذي يضعها على الدوام أمام إشكاليات فعلية وموهومة. وعندما نحاول إيجاد الحلول الفعلية لقضية ملتهبة، فان ذلك يفترض أولا وقبل كل شيء تحديد أثرها وتأثيرها بالنسبة للمسار العام في المرحلة المعنية. وبما أن المرحلة الخاصة في ظروف العراق الحالية هي الانتقال من التوتاليتارية إلى الديمقراطية، ومن همجية الاستبداد إلى النظام الشرعي، من هنا ضرورة تناول قضية الأمن والأمان بمعايير ومتطلبات هذه المرحلة.

وتحقيق هذه الرؤية يفترض بناء شبكة إعلامية عراقية متناسقة في الرصد والإجابة والاستجابة على التحديات الكبرى التي يواجهها العراق من خلال تأسيس وغرس:

١.الفكرة الوطنية العامة.

٢.نقد الطائفية السياسية من جانب الجميع.

٣.نقد نفسية وذهنية التوتاليتارية الدنيوية والدينية.

٤.تشجيع وتوسيع النقد الساخر (المسرحي والغنائي) لظواهر التعصب والإرهاب والطائفية والجهوية.

٥.الدعاية الإعلامية الهجومية، التي تأخذ بنظر الاعتبار الأبعاد النفسية والاجتماعية العراقية.

٦.بلورة صيغة عملية من فلسفة التحدي العقلاني لمختلف مظاهر خرق الحرية والنظام. ويمكن أن نتخذ من الإرهاب عينة للتحليل والمواقف. وهي مهمة ينبغي أن تجعل من الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب تحقيق الفكرة العامة التالية: إن استقراء تاريخ الحركات الإرهابية والفكر المتعصب يبرهن على أن نهايتهما محكومة بثلاثة احتمالات عامة، وهي أما بالقتل الشنيع أو الموت المريع على يد «الأعـداء» أو «الأصـدقـاء» أو «الحلفاء»، وأما بالسجن المؤبد، وأما بالاعتراف في إحدى مراحل العمر بان ما جرى اقترافه هو أما لجهل أو خديعة أو أوهام. ذلك يعني أن الإرهاب محصور من حيث سلوكه ونتائجه الفعلية بين عدم وندم. وهي حصيلة ينبغي البرهنة المستمرة عليها وتغيير أنماطها وقوة الإيقاع في بعض جوانبها بالارتباط مع مستوى ضعف وإضعاف الفكرة الإرهابية وسلوكها العملي من خلال:

أ.ندوات تلفيزيونية يشترك فيها متخصصون (في علوم التاريخ والاجتماع والنفس والفكر والأديان) وليس سياسيين.

ب.إبراز دور وأهمية وقيمة رجال العلم والأدب والفن وإضعاف الاهتمام برجل السياسية.

ت.إعلاء شأن السلم الاجتماعي وفكرة اللاعنف.

ث.أفلام وريبورتاجات عن أفضلية وفضيلة لغة الكلام والعقل على لغة السلاح والغريزة.

أما مهمة الإعلام بصدد المشاركة في بناء أسس الثقافة العقلانية والإنسانية، فنبغي أن تقوم في كيفية جعل البديهيات النظرية مرجعيات عملية فاعلة في العقل والضمير الإنسانيين للثقافة والمثقفين. فالتجارب التاريخية للأمم والثقافات جميعا تبرهن على أن الثقافة الحقيقية تتجلى في تكامل مثقفيها وكذلك في منظومة الإبداع وتنوعه. وهي مهمة ممكنة التحقيق عندما نجعل من تكامل السلطة بمعايير الحق، والحقيقة بمعاييرها الذاتية شعارنا النظري والعملي، أي مرجعية متسامية للثقافة والمثقفين. من هنا

فإن الوظيفة الكبرى للإعلام المرئي والمسموع بهذا الصدد تقوم في كيفية تجسيدها المبدع لهذا الشعار. وهو شعار ينبغي أن يستند على ثلاث أفكار كبرى وهي:

١.فكرة الاستعراق، بوصفها فلسفة بناء الهوية العراقية
٢.فكرة الاعتدال العقلاني، بوصفها فلسفة تذليل الذهنية الراديكالية
٣.فكرة المرجعية الثقافية، بوصفها فلسفة تذليل مختلف أصنام المرجعيات.

وإذا كانت الأولوية هنا «للتذليل»، فلأنه الشرط الضروري لتأسيس الرؤية النقدية والعقلانية في تجاوز الخلل التاريخي الهائل في البنية الاجتماعية والذهنية السياسية والمزاج الثقافي للعراق. كما انه الشرط التاريخي والواقعي لإرساء أسس معاصرة المستقبل فيه. وهي معاصرة لا يمكن تحقيقها دون تربية الرؤية والمواقف الاجتماعية العاملة على تعميق وترسيخ وعي الذات الاجتماعي والسياسي. فهو الأسلوب الوحيد القادر على بناء منظومة قادرة على تحصين المجتمع من إمكانية السقوط ثانية في أوحال الدكتاتورية والاستبداد، وتحفزه في نفس الوقت على صياغة وخوض تجارب البدائل الواقعية لتطوير المجتمع والدولة في كافة الميادين.

إذ يستحيل تحقيق فكرة البديل الشامل من حيث كونه إمكانية واحتمال عقلاني وواقعي دون فلسفة للثقافة تناسب هذه الرؤية. وذلك لأن التحول التاريخي العاصف الذي مس ويمس بنية الدولة والمجتمع ويرافق مجرى إمكانياته الداخلية، يعطي للثقافة أهمية جوهرية بالنسبة للبدائل واحتمالاتها المتنوعة. والقضية هنا ليست فقط في أن الثقافة هي المكون الروحي الضروري للدولة والمجتمع، بل ولأنها الأسلوب الذي لابد منه لترتيب البنية الاجتماعية والذهنية السياسية في منظومة معقولة ومقبولة للأغلبية، ومستجيبة لمتطلبات المعاصرة.

إن الصيغة الفعلية القادرة على الاستجابة لمكونات المعقول والمقبول

التاريخية في ظروف العراق الحالية، تقوم في بناء فلسفة الالتزام الثقافي. وهي فلسفة ينبغي أن توضع في صلب سياسة الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب. أما أهم مبادئ هذه الفلسفة فهي:

١.رفع مبدأ الالتزام إلى مصاف المرجعية العملية الدائمة. والمقصود بالالتزام هنا ليس التأييد الجزئي أيا كان شكله ومحتواه وميدانه وأسلوبه.

٢.الإبداع الحر المقيد بمنطق ومعايير الحق والحقيقة، أي بمنطق الرؤية المتجردة عن كل شكل من أشكال الحزبية الضيقة.

فمن الناحية الواقعية هو منطق الالتزام الحر بقيمة الهوية الوطنية المعاصرة. ومن الناحية العملية هو التمسك الدائم بقيم الاعتدال العقلاني بوصفه أسلوب بناء الدولة الشرعية والمجتمع المدني. ومن الناحية المجردة هو منطق الالتزام الحر النابع من رؤية متسامية عن النفس والآخرين (المرجعية الثقافية).

وهو التزام يستحيل تحقيقه دون استكماله بما يمكن دعوته بثقافة الواجب. إذ أن تحويل الالتزام إلى فعل ذاتي متجرد من مختلف أشكال الضيق السياسي والحزبي يفترض بالضرورة ارتقاءه إلى مصاف العمل بمعايير وقيم الواجب. والواجب هو الصيغة الأكثر رقيا وسموا لوحدة الفضيلة والجمال. وهي صيغة مجردة لا تفقد قيمتها مع مرور الزمن، لكنها تفترض في ظروف العراق الحالية تجسيدها وتحقيقها ضمن حلقات الانتقال الديناميكي من الأخلاق إلى السياسة، ومن السياسة إلى الثقافة، بوصفها سلسلة الالتزام العملي للثقافة تجاه الإشكاليات الكبرى التي تواجهه بعد مرحلة التوتاليتارية والدكتاتورية.

ويمكن تجسيد هذه الحلقات من خلال تحقيق ثلاث مهمات كبرى على مستوى الأفكار والأعمال وهي:

١.ألا تتحول الثقافة إلى أداة لسحق الحقائق وتحويلها إلى مساحيق لتغطية تجاعيد السلطة وتجميلها. وفي ذلك تتجلى حقيقة المهمة الأخلاقية

للثقافة.

٢.نقد «قدسية» الواقع والقيم والأفكار أيا كان مصدرها وشكلها. وفي ذلك تتجلى حقيقة المهمة السياسية للثقافة.

٣.التأسيس النظري والعملي للبدائل والالتزام الشخصي بالاستنتاجات المترتبة عليه. وفي ذلك تتجلى حقيقة المهمة الثقافية للمبدعين.

المؤلف في سطور

ميثم محمد طه الجنابي (بروفيسور في العلوم الفلسفية والإسلاميات)

الأعمال العلمية المنشورة - نشر المئات من الأبحاث والدراسات الفلسفية والفكرية في المجلات المتخصصة والثقافية العامة.

أهم الكتب المنشورة

١.علم الملل والنحل. ثقافة التقييم والأحكام. دمشق. دار عيبال ١٩٩٤

٢. الإمام علي – القوة والمثال، دار المدى، دمشق، ١٩٩٥

٣. التآلف اللاهوتي الفلسفي الصوفي (أربعة أجزاء) دار المدى، دمشق، ١٩٩٨

٤.«الإسلام السياسي» في روسيا، مركز الملك فيصل، الرياض، ١٩٩٩

٥. الغزالي. دار نشر ميلين، نيويورك، ٢٠٠٠ (بالروسية)

٦.«الإسلام السياسي» في جمهوريات آسيا الوسطى، مركز الملك فيصل، الرياض، ٢٠٠١

٧. روسيا – نهاية الثورة؟ دار المدى، دمشق، ٢٠٠١

٨. حكمة الروح الصوفي، دار المدى، دمشق، ٢٠٠١

٩.اليهودية الصهيونية في روسيا وآفاق الصراع العربي اليهودي، دار العلم، دمشق، ٢٠٠٣

١٠.الإسلام في أورآسيا، دار المدى، دمشق،٢٠٠٣

١١.العراق ومعاصرة المستقبل، دار المدى، دمشق ٢٠٠٤

١٢.اليهودية واليهودية الصهيونية (حقيقة البروتوكولات)، دار الحصاد، دمشق، ٢٠٠٥

١٣.العراق ورهان المستقبل، دار المدى، دمشق ٢٠٠٦

١٤.الحضارة الإسلامية – روح الاعتدال واليقين (الجزء الأول)، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٦

١٥.جنون الإرهاب المقدس – أصولية بلا أصول، بغداد، ٢٠٠٦.
١٦.المختار الثقفي – فروسية التوبة والثأر، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٧
١٧.أشجان وأوزان الهوية العراقية، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠٠٧
١٨.فلسفة الثقافة البديلة في العراق، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠٠٧
١٩.العراق والمستقبل – زمن الانحطاط وتاريخ البدائل، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ٢٠٠٨
٢٠. العراق ـــ حوار البدائل، دار ميزوبوتاميا